جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مطبوعة محاضرات في مقياس

# تاريخ الجزائر السياسي (2)

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم سياسية
- السداسي الثاني -

**إعداد الدكتور:** فتحي معيفي – أستاذ محاضر ـ أ ـ
قسم العلوم السياسية – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة العربي التبسي ـ تبسة

**السنة الجامعية:** 2021/2020

السداسي الثاني (سنة اولى جذع مشترك علوم سياسية)

عنوان الوحدة: وحدة تعليم استكشافية

المادة: تاريخ الجزائر السياسي (2)

المعامل: 02 الرصيد: 02.

**الأهداف:**

لقد تم إعداد هذه المطبوعة لتتناسب مع المتطلبات الأولية في مجال تاريخ الجزائر السياسي (2)، فالغرض الأساسي منها هو تعريف طلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم سياسية بالتطورات والأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر من بداية القرن العشرين وتحديدا منذ سنة 1900 إلى غاية الاستقلال سنة 1962.

وبناء على ذلك حاولت عبر صفحاتها اتباع أسلوب التبسيط والإحاطة بجل الاحداث السياسية التي عرفتها الفترة المذكورة قدر الإمكان، قصد تعريف طلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم سياسية على تاريخ الجزائر السياسي خلال الفترة المذكورة، فضلا عن توجهها نحو هدف رئيسي يتمثل في إكساب الطالب مجموعة من المؤهلات بعد نجاحه في المقياس، حيث يهدف المقياس إلى إحاطة الطالب قدر الإمكان بأبرز التطورات والأحداث السياسية، وأهم المحطات التاريخية التي عرفتها الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1900 إلى غاية استقلال الجزائر سنة 1962. كما تهدف المطبوعة إلى تجلية الأحداث السياسية والتاريخية التي شكلت تاريخ الجزائر السياسي خلال الفترة المذكورة، والتي شكلت نقاطا ومحاور مفصلية في سيرورة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية وتاريخ الثورة التحريرية واستقلال الجزائر.

وقد ركزت المطبوعة فيما يتعلق بمحتوى مقياس تاريخ الجزائر السياسي (2) على أربعة محاور جاءت مترابطة منهجا ومضمونا، حيث حمل المحور الأول عنوان: الجزائر مطلع القرن العشرين وبوادر النضال السياسي (1900-1912)، وقد ركزت فيه على أبرز الأحداث التي عرفتها الفترة الممتدة من 1900 إلى 1912، والتي وكان لها أثر في بلورة الفكر وتطور الحس الوطني والوعي الاجتماعي والثقافي لدى الجزائريين، وبالتالي ظهور بوادر النضال السياسي. ثم المحور الثاني والذي عُنون بـ: الجزائر إبان الحرب العالمية الأولى وبين الحربين (1914- 1939): تبلور الوعي الوطني ونشأة الحركة الوطنية، حيث تناولت فيه المطبوعة أبرز التطورات والأحداث التي عرفتها الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى وفترة ما بين الحربين، ونشأة الحركة الوطنية وأبرز مكوناتها. أما المحور الثالث فتطرق للجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية ومخاض الثورة التحريرية (1939- 1954)، وذلك من خلال التطرق إلى الساحة السياسية في الجزائر عشية اندلاع الحرب العلمية الثانية، ثم الأوضاع السياسية في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، وبعدها تناولت التطورات السياسة في الجزائر بعد الحرب ولغاية اندلاع الثورة وتأثيرها على الحركة الوطنية الجزائرية. وأخيرا المحور الرابع الذي تطرق إلى الثورة التحريرية واستقلال الجزائر (1954- 1962)، وذلك من خلال أربع نقاط أساسية تمثلت في اندلاع الثورة، والاستراتيجية العسكرية للثورة، والمخططات الاستعمارية وردود فعل الثورة عليها، وأخيرا انتصار الثورة واستقلال الجزائر.

## الوصف التفصيلي لمحتوى مقياس تاريخ الجزائر السياسي (2)


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **المحور الأول: الجزائر مطلع القرن العشرين وبوادر النضال السياسي (1900-1912)** | **1** |
| أولا/ سياسة المستعمر الفرنسي في الجزائر نهاية القرن التاسع عشر | 1 |
| 1- قانون الاهالي | 2 |
| 2- التجنيد الإجباري | 8 |
| ثانيا/ النهضة الفكرية ومظاهرها | 11 |
| 1. الجمعيات | 13 |
| 2. النوادي | 14 |
| 3. الطرق الصوفية | 14 |
| 4. الصحافة | 16 |
| 5. الحركات السياسية | 17 |
| **المحور الثاني: الجزائر إبان الحرب العالمية الأولى وبين الحربين (1914- 1939): تبلور الوعي الوطني ونشأة الحركة الوطنية** | **21** |
| أولا/ مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى والإصلاحات الفرنسية المحدودة | 22 |
| 1- مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى | 22 |
| 2- الإصلاحات السياسية المحدودة لسنة 1919 | 24 |
| ثانيا/ تبلور الوعي الوطني وتشكل الحركة الوطنية الجزائرية | 29 |
| 1- اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية | 30 |
| 2- أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية | 35 |
| ثالثا/ تطور النضال الوطني وبروز الأحزاب السياسية | 44 |
| **المحور الثالث: الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية ومخاض الثورة التحريرية (1939-1954)** | **53** |
| أولا/ الساحة السياسية في الجزائر عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية | 53 |
| ثانيا/ الأوضاع السياسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية | 56 |
| ثالثا/ التطورات السياسية في الجزائر بين 1945 و1954 | 63 |
| 1. طبيعة التحولات في الحركة الوطنية الجزائرية | 65 |
| 2. النشاط الوطني من 1947 إلى 1954 | 71 |
| **المحور الرابع: الثورة التحريرية واستقلال الجزائر (1954- 1962)** | **74** |
| أولا/ اندلاع الثورة التحريرية | 74 |
| 1- أسباب اندلاع الثورة التحريرية | 74 |
| 2- التحضير للثورة التحريرية | 77 |
| 3- اندلاع الثورة التحريرية | 81 |

| | |
|---|---|
| 4- ردود الأفعال على اندلاع الثورة التحريرية | 84 |
| ثانيا/ الاستراتيجية العسكرية للثورة خلال المرحلة الأولى (1954- 1956) | 91 |
| 1. عقيدة العمل العسكري الثوري و"حرب العصابات" في الثورة التحريرية | 92 |
| 2. تنظيم العمل العسكري وفقا للاستراتيجية العسكرية | 93 |
| ثالثا/ المخططات الاستعمارية الفرنسية 1954-1962 وردود فعل الثورة عليها | 95 |
| 1. المخططات الفرنسية العسكرية | 96 |
| 2. المخططات الفرنسية الاقتصادية والاجتماعية | 104 |
| 3. مواجهة الثورة للمخططات الاستعمارية الفرنسية | 106 |
| رابعا/ انتصار الثورة التحريرية واستقلال الجزائر | 110 |
| 1. تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية | 110 |
| 2. المظاهرات والمفاوضات 1960- 1962 | 114 |
| 3. وقف إطلاق النار واستفتاء تقرير المصير والاستقلال | 120 |

## المحور الأول/ الجزائر مطلع القرن العشرين وبوادر النضال السياسي (1900-1912)

تعتبر نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مرحلة تحول هامة في تاريخ الجزائر وتاريخ نضال شعبها ضد الاحتلال الفرنسي، فبعد نهاية المقاومة المسلحة وقبل ظهور الأحزاب السياسية عرف المجتمع الجزائري فترة تحضير وإرهاصات ونهضة فكرية كبادرة للنضال السياسي والعمل الحزبي الوطني، وتفاعلت عدة عوامل داخلية وخارجية، سياسية وثقافية واجتماعية، وكان لها أثر في بلورة الفكر وتطور الحس الوطني والوعي الاجتماعي الثقافي لدى الجزائريين، فالإدارة الاستعمارية أحكمت قبضته على الجزائر بسلسلة من الإجراءات والسياسات القمعية التعسفية بهدف القضاء على هوية الجزائري وإخضاعه للقوانين الفرنسية الإدماجية، وفي نفس الوقت عرف المجتمع الجزائري حالة غليان وتأجج ويقضه فكرية بدت تجلياتها في نشر الوعي عن طريق النوادي والجمعيات الثقافية وفي الاهتمام بنشر التراث الفكري وفي ظهور الصحافة، ونشأت نخب جديدة ممثلة للشعب مطالبة بحقوقه بأساليب واستراتيجيات مختلفة.

**أولا- سياسة المستعمر الفرنسي في الجزائر نهاية القرن التاسع عشر:** اعتبرت فرنسا الشعب الجزائري مجرد ملكية حصلت عليها من خلال الاحتلال الفرنسي للبلاد، وبالتالي لا حق لهم في المطالبة بالحقوق والمساواة مع الأوروبيين في الجزائر، وعليهم أن يخضعوا لسلطات الاحتلال وقوانينه، ونشطت هذه السياسة رسميا في عهد الجمهورية الثالثة منذ سنة 1870 مع انتهاء العمل بالمكاتب العربية التي كانت تسعى إلى حفظ حقوق الأهالي من طمع الأوروبيين. حيث سعت فرنسا منذ مرسوم 1834 إلى جعل الجزائر جزء لا يتجزأ منها، ولتحقيق هدفها سنت جملة من القوانين مست جميع المجالات، وقد ازدادت حدّة سياسة الإلحاق والدمج مع قيام الجمهورية الثالثة (1870-1940) وتطبيق نظام الحكم المدني سنة 1870، فإضافة إلى سياسة السلب والنهب

ومصادرة الأراضي وإجحاف الضرائب التي عانى منها الشعب الجزائري منذ بداية الاحتلال، والتي مسته في ممتلكاته المادية ونظامه الاجتماعي ستتجه سلطات "الاستدمار" مع سياسة الإدماج إلى المس بهويته ومقوماته الحضارية[1]. ومن أهم المجالات التي احتدم فيها الصراع بين السلطات الاستعمارية والجزائريين مجال القضاء، فقد شدّدت فرنسا المراقبة على المؤسسات القضائية وعملت على كسب العلماء والقضاة، وقلصت من صلاحيات القاضي المسلم، وتحكمت في القضاء بسلسلة من القوانين لإدماج القضاء الإسلامي تدريجيا في القضاء الفرنسي. ويعتبر مرسوم 10 سبتمبر 1886 الذي حصر عمل القاضي المسلم في الأحوال الشخصية فقط من الإجراءات التي أثارت سخط واستنكار الجزائريين في نهاية القرن التاسع عشر[2]. وبهدف إحكام سيطرتها على الأهالي والاستفادة منهم قدر الإمكان أوجدت السلطات الاستعمارية قوانينا تحقق بها تلك الأهداف، وهي القوانين التي يتمثل أهمها في قانون الأهالي أو الأنديجانا " le code de l'indigénat"، وقانون التجنيد الإجباري.

**1- قانون الاهالي:** أوجدت الإدارة الاستعمارية قانونا استثنائيا خاصا بالجزائريين المسلمين هو قانون الأهالي أو الأنديجانا "le code de l'indigénat"، الذي صدر في 28 جوان 1881 في عهد الحاكم العام "جول فيري"، بعد ثورة بوعمامة، كوسيلة تسلط واستبداد ض الأهالي الجزائريين، والذي تجاوز كل حدود المنطق والمعقول[3]. فقانون الأهالي هو عبارة عن مجموعة من القوانين الاستثنائية التي فرضت على الجزائريين، كان الهدف منها منح المسؤولين المدنيين بعض السلطات لفرض عقوبات على الأهالي خاصة

1 – فتيحة سيفو، "الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وظروف ميلاد حركة الشبان الجزائريين". مجلة عصور الجديدة، العدد 23، أوت 2016، الجزائر: جامعة وهران 1- أحمد بن بلة، ص 165.

2 – Mekki Ben Badis, Renseignements pour le gouverneur; divers intérêts de la population musulmane en Algérie. Constantine: Imprimerie Adolphe Brahame, 1889.

3 – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1945). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 38.

في القبائل الثائرة، وقد شمل هذا القانون 41 مخالفة انخفضت إلى 21 مخالفة عام 1891، واستكملت شكلها النهائي في 21 ديسمبر 1897، واستمرت الإدارة الفرنسية في تطويرها وتجديدها حسب الظروف والأحوال حتى تم إلغاؤها نظريا عام 1930، ولكن العمل بها ظل ساري المفعول حتى قيام الثورة عام 1954[1]، وأشرفت عليها مجموعة من الهيئات المكلفة بتطبيقها تتمثل في مؤسسات قضائية استثنائية أنشأتها السلطات الاستعمارية في الجزائر منها اللجان الحربية والمجالس البرلمانية وغيرها، والتي تم إنشاؤها خصيصا لمحاكمة الأهالي المسلمين حسب القانون الفرنسي الذي يخدم مصالحهم الاستعمارية وبطبيعة الحال كل العاملين والمسؤولين في هذه المحاكم فرنسيين ولا وجود للمسلمي فيها[2]. وتتفرع أحكام قانون الأهالي إلى أربعة أنواع:

أ- **سلطة الوالي العام الفرنسي:** خوّل للحاكم العام الجزائري سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمة، وذلك بالنفي الإداري لمدة لا تتجاوز سنتين، وفرض الغرامات المشتركة على العروش، وحجز أملاكها بحجة حفظ الأمن[3].

**ب- سلطة المحاكم الابتدائية الزجرية:** هي هيئة يرأسها قاض فرنسي بعضوية مسلم وأوروبي، تقوم بمصادرة أملاك المسلمين دون حكم قضائي، وقد ألغيت بصفة رسمية في جويلية 1931[4].

1 – الطيب بن نادر، الجزائر حضارة وتاريخ: الحضارات المتعاقبة للجزائر وتاريخها المشرف. الجزائر: دار الهدى، 2008، ص 98.

2 – الصادق مزهود، تاريخ القضاة في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطنية. ط 2، قسنطينة: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2012، ص 279.

3 – يحي بوعزيز، مرجع سابق. ص 38.

4 – أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر. ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 325.

جـ – **سلطة المتصرفين العدلية الزجرية:** هي ترخيص للمسؤولين الإداريين لتطبيق عقوبة السجن ومصادرة أملاك الأهالي وتغريمهم دون حكم قضائي، ولا يحق للمتهم الدفاع عن نفسه أو نقض ما هو صادر في حقه[1].

د– **المحاكم الجنائية الخاصة:** تختص في مصادرة الأراضي والسجن وتنفذ الأحكام فيها من طرف المديريات الإقليمية، وانتهت باندلاع ثورة أول نوفمبر 1954[2].

لقد طبّقت سلطات الاحتلال الصلاحيات القهرية التي جاء بها قانون الأهالي في السابق، أي قبل عام 1873 في ظل ما يسمّى بالمجالس العسكرية( النظام العسكري)، وبواسطة هيئات تسمى باللجان التأديبية تمثلت أساسا في:

– **المجالس الحربية:** صدرت تعليمات تطبيق النظام العسكري وفق بيان 26 سبتمبر 1842، واختصت المجالس الحربية هنا بالنظر في مخالفات الأهالي الجزائريين المدنيين دون غيرهم، رغم أنها في باقي المستعمرات كانت خاصة بالعسكريين فقط[3]. وتكونت من أربعة مجالس حربية، اثنان في وهران وواحد في الجزائر العاصمة وواحد في قسنطينة، مهمتها التضييق على المسلمين والفصل في الجنايات والجنح المرتكبة من الأهالي في المناطق العسكرية، وعليه فمختلف المخالفات والجرائم المرتكبة من طرف الجزائريين في المناطق العسكرية تحاكم من طرف المجلس الحربي، ولا يمكن طرح الحكم الصادر

1 – مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر. الجزائر: دار هومة، 2010، ص 16.

2 – صالح فركوس، مختصر تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين. عنابة: دار العلوم، 2020، ص 227.

3 – مصطفى خياطي، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي. الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، 2013، ص 226.

للاستئناف أو المعارضة عليه، كما تميزت هذه الأحكام بالتشدد ووجهت بالدرجة الأولى لقمع الانتفاضات الشعبية[1].

- **اللجان التأديبية(الزجرية)**: باتساع دائرة التأديب ودائرة الحكم المدني الذي أصبح يشمل معظم مناطق الجزائر، حيث كانت رغبة الكولون منح الصلاحيات القهرية للمتصرّفين على مستوى البلديات المختلطة، صدر منشور من طرف الوالي العام في 04 جانفي 1868، وهو عبارة عن إجراءات ردعية لا تمثل أي نصوص قانونية تطبق من طرف هيئات تسمى "لجان التأديب"[2]، وقد عرفها "لاريتشي" بقوله:" هي لجان ليست بمحاكم وفيها رجال جند ليسوا بقضاة، تصدر على رعاياها أحكاما بالسجن وتغريما يبلغ الألف من الفرنكات"[3].

وتمثلت العقوبات المسلطة على الأهالي لارتكابهم هذه المخالفات في غرامات مالية لا تتجاوز الألف فرنك بالنسبة للصنف الأول، ومائتي فرنك بالنسبة للصنف الثاني للحكم الصادر من لجنة فرعية، والضابط المكلف هو من يقوم بالبحث في المسائل الأهلية، واذا ما كانت المخالفة بسيطة فيقوم بإرسالها إلى القائد العام ليسلمها بدوره إلى المجلس العسكري للنظر فيها[4].

1 – رشيد فارح، "التنظيم القضائي إبان الاحتلال بين العام وتمييز الأعمال". أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية. الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص 55.

2 – مزيان سعيدي، السياسة الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871–1914). الجزائر: دار سنجاق الدين للكتاب، 2010، ص 280.

3 – الصادق مزهود، مرجع سابق. ص 280.

4 – رشيد فارح، المرجع السابق، ص 57.

لقد جاء قانون الأهالي ليكمل ما طبقته السلطات الفرنسية من القوانين التعسفية السابقة، فوضعت هذه الهيئات مجموعة من المخالفات والقوانين التي يعاقَب عليها الأهالي إذا خالفوها أو تهاونوا في تأديتها، ومن بين هذه القوانين والمخالفات نذكر[1]:

- الامتناع عن تقديم وسائل النقل والمؤونة والماء والدليل لأعوان السلطة الإدارية.
- الامتناع عن تنفيذ الأوامر التي تصدر لتحديد الملكية أو حراستها.
- التهاون في تسجيل المواليد أو الوفيات واللقب العائلي.
- عدم احترام القرارات الإدارية المتعلقة بتقسيم الأراضي المشاعة.
- التأخر في دفع الضرائب والغرامات وأموال السلطات البلدية.
- التراخي في الاستجابة والاستدعاء من طرف المراقب والموزع للضرائب.
- محاولة إخفاء الحيوانات والأشياء التي تستوجب دفع الضرائب عنها.
- الاحتفاظ بحيوانات تائهة أكثر من 24 ساعة دون إعلام السلطات الفرنسية.
- إيواء أشخاص من غير الدائرة دون رخصة التنقل.

ويضيف كذلك" أوليفييه لوكروا"[2]:

- عدم تسجيل جواز السفر أو رخصة المرور في المدينة التي يحل بها المعني لأكثر من 24 ساعة.
- أخذ حيوانات إلى السوق دون شهادة من البلدية.

كما يضيف" أبو القاسم سعد الله " إلى ما سبق القوانين التالية[3]:

- السكن في مكان معزول دون رخصة من البلدية.

---

1 – أحمد توفيق المدني، مرجع سابق. ص 33.

2 – أوليفيه توكور غرانميزون، نظام الأهالي. (ترجمة: العربي بوينون)، الجزائر: منشورات بغدادي، 2011، ص 114.

3 – أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر: المقاومة والتحرير (1830– 1962). بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2007، 453.

- إهانة مستخدمي السلطة الفرنسية ولو كان خارج وظائفهم.
- الاجتماع لأغراض دينية بدون رخصة ( مثل الزردة، وزيارة الشيوخ).
- مغادرة الدوار بدون رخصة.
- التسول خارج الدوار بدون رخصة.

ويضيف إليها "نصر الدين سعيدوني" أيضا[1]:

- إطلاق عيار ناري في حفلة عرس أو ختان بدون رخصة.
- إقامة حفلة ضريح أحد الأولياء دون رخصة من إدارة الشركة الفرنسية.
- فتح مسجد أو زاوية أو مدرسة دون رخصة.
- الامتناع عن الذهاب لمقابلة ضابط البوليس العدلي بعد الاتصال باستدعاء رسمي.
- الامتناع عن تنفيذ أوامر السلطة الإدارية.
- قطع الأشجار بدون إذن.
- الامتناع عن تقديم المعلومات لأعوان السلطة الإدارية والقضائية.
- تغيير وتبديل وتخريب العلامات على الطرق.

وكانت هذه الإجراءات أداة إرهابية لقمع الشعب الجزائري، تستند أساسا إلى الاستبداد والظلم والقهر والحرمان المسلط على الأهالي المحليين، وبقيت في تعديل دائم حيث أضيف إليها مواد أخرى في ما بين 1877-1881 لتصل إلى 41 مخالفة يعاقَب عليها الجزائريون، وانخفضت إلى 21 مخالفة في 25 جوان 1890، واستكملت شكلها النهائي في 21 ديسمبر 1897 حيث أصبحت 27 مخالفة، واستمرت الإدارة الفرنسية في تطويرها وتعديلها حسب الظروف إلى أن تم إلغاؤها نظريا عام 1930 ولكن العمل بها استمر إلى غاية قيام ثورة أول نوفمبر 1954[2]. ومنحت هذه القوانين الحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون المحاكمة بدعوى حفظ الأمن وذلك بالسجن

1 – نصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1999، ص 30.

2 – أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق. ص 454.

والتغريم، كما خوّلت السلطات الإدارية حق سجن الأشخاص، ومصادرة أملاكهم وصدور حكم قضائي بذلك، وتم توسيع سلطات قضاة الصلح، وخوّل شيوخ البلديات حق مقاضاة الأهالي في حالة عدم وجود القاضي، كما شرّع مبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول أي حادث في أي مكان وتطبيق العقوبات الجماعية كذلك، وشرّع منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق دون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة[1].

وفي إطار تطبيق سياسة الفرنسة صدر قانون التجنيس، وكان الهدف منه إجبار المسلمين على الانسلاخ عن الدين الإسلامي وإدماجهم في الأمة الفرنسية. فنظريا يساوي القانون بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات ولكن في الواقع كان غير ذلك، زيادة على أنه أثار جدلا في الأوساط الفرنسية نفسها كما عارضه الجزائريون والمعمرون في هذه الفترة كانت سلطة المعمرين قد عززت بازدياد عدد البلديات المختلطة والكاملة الصلاحيات وتوسيع مساحاتها بعد تطبيق القوانين العقارية لسنة 1877 و1897، وتأسيس اللجان المالية في 1897 والاستقلالية المالية سنة 1900، سيطلق العنان أكثر للكولون ليسيطروا ويشرفوا على الشؤون المالية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالجزائر، وبالتالي أصبحوا هم السادة الفعليين في البلد. ومن بين قوانين التجنيس في نهاية القرن التاسع عشر كان مشروع" ميشلان وقوتيي" في 1887 ومشروع "مارتينو" سنة 1890 ومشروع "جوريس" سنة 1898[2].

**2- التجنيد الإجباري:** بعد ما كان الجزائريون الذين يعملون في الجيش الفرنسي يعتبرون كمواطنين يتقاضون أجرا، لجأت فرنسا مع بداية القرن العشرين إلى تطبيق مشروع آخر فريد من نوعه لاستنفاذ الطاقات البشرية المتبقية عن سياسة الإبادة والتشريد وهو تطبيق

1 – يحي بوعزيز، مرجع سابق. ص 38.

2 – فتيحة سيفو، مرجع سابق. ص 166.

التجنيد العسكري الإجباري على الجزائريين[1]. فلقد كانت سنتا 1907 و1908 منعرجا في السياسة الفرنسية بالجزائر، فالتفكير في استخدام الأهالي بشكل مكثف في مشروع قديم منذ البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر منذ 1845، حيث كتب الجنرال"موليير" يقول: " إن النزعة القتالية طبع متأصل في الشعب الجزائري، وبما أنه سيظل على حالة همجية مدة طويلة فإن فرصة التجنيد بين صفوفه لا حدود لها"، وذلك عند طرح مشروع قابل للتطبيق خلال حرب القرم (1853- 1856) لفكرة التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين[2].

وأقر مرسوم 03 فيفري 1912 تجنيد الأهالي الجزائريين وأنشأ عروضا خاصة بعلاوات ومنح[3]، حيث طبقت فرنسا قانون التجنيد الإجباري متجاوزة إطار القوانين الاستثنائية التي كانت تميز الفرنسيين والجزائريين في كل شيء، ولعل هذا الإجراء راجع إلى أزمة مراكش سنة 1912 من قبل فرنسا، كما أن ظهور بوادر الحرب العالمية الأولى قد أدى بدوره إلى إصرار الحكومة الفرنسية على تطبيق هذا الإجراء، حيث كونت لجنة خاصة للنظر في تطبيقه، وكان رد الفعل عنيفا من الجزائريين الذين رفضوه منذ أن كان فكرة مطروحة على بساط البحث[4].

وقد انقسم المعارضون لهذا القانون إلى فئتين، الفئة الأولى عارضت التجنيد باعتباره منافيا للعقيدة الاسلامية، أما الفئة الثانية فقد ربطت بين القبول بالتجنيد وإجراء

1 – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية (1900– 1930). ط 4، ج 2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992، ص 132.

2 – شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1817– 1919. (ترجمة: حاج مسعود)، الجزائر: دار الرائد للكتاب، 2007، ص 722.

3 – محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919– 1939). (ترجمة: أمحمد بن البار)، الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع، 2011، ص 124.

4 – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق. ص 132.

إصلاحات عملية لأن هذا الإجراء لا يتناسب مع أوضاع الجزائريين كرعايا، كما نص على ذلك قانون 1865 الذي جعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية[1].

وأقر مرسوم 1912 ضرورة تجنيد الشباب الجزائري في الجيش الفرنسي، وبمقتضاه تتكفل وزارة الحربية بمهمة تحديد عدد المجندين وتقسيمهم على أن تكون مدة الخدمة العسكرية ثلاث سنوات، لذلك طالب المثقفون الجزائريون إعادة النظر في الشروط الخاصة بالتجنيد فالجزائري ليس مرتزقا، بل طالبوا بأن يتمتع المجند الجزائري بنفس قوانين وامتيازات المجند الفرنسي[2]. كما ظهرت المعارضة الجدية لقانون التجنيد الإجباري بعد موافقة البرلمان الفرنسي في الثالث من فبراير 1912 على هذا القانون، فاتخذت أشكالا مختلفة من الاحتجاج إلى المظاهرات وتقديم العرائض زيادة على الكتابة في الجرائد وتوزيع المنشورات[3].

ونتيجة لهذا الخطر حاولت فرنسا احتواء الأزمة وذلك بتحريض بعض المسؤولين الموالين لها لإصدار مذكرة في الثامن من جوان 1912 باسم القسم العربي للجان المالية جاء فيها: " لقد أخذت مجموعة من الصحف الأهلية قضية التجنيد كمنظمة Tremplin من أجل المطالبة بأخذ صفة المواطن الفرنسي لجميع الجزائريين....إن الوقت لم يحن بعد كي يطلب فيه أهل ديننا بأن يكونوا مواطنين فرنسيين"[4]. ونتج عن تطبيق التجنيد الإجباري مظاهر مختلفة عمت المجتمع الجزائري من بينها هروب الشباب من تنفيذ أوامر التجنيد، وكذا الهجرات الجماعية نحو المشرق العربي، ونتيجة لأن قرار التجنيد جاء قبيل

1 – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية (1900– 1930)، مرجع سابق. ص ص 194– 195.

2 – Rachen belkacem, les musulmans algériens dans l'armée française. Paris: l'haramattant, 1996, p21.

3 – عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصر. ج 1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 33.

4 – Claude Collot et Jean Robert Henry, le mouvement national Algérien ( 1912- 1954). Textes. 2eme édition, Alger: O.P.U, 1981, p 23.

قيام الحرب العالمية الأولى، فقد دفع الجزائريون ثمنا باهضا تمثل في فقدان عدد كبير من الشباب في رحى هذه الحرب[1]. وكانت نتيجة التجنيد أن شارك أكثر من مائة ألف جزائري في الحرب العالمية الأولى وبلغت حصيلتها في صفوف الجزائريين 19074 قتلى، 72035 جرحى، و 8779 معطوبين[2].

**ثانيا- النهضة الفكرية ومظاهرها:** كان المجتمع الجزائري قد أثقلت كاهله خمسون سنة من الكفاح المسلح وما خلفته من إجراءات ردعية وسجن وغرامات وحرب وإبادة جماعية، فتفكك وتغيرت تركيباته بحيث اختفت الطبقة الارستقراطية التقليدية بعد تحطيم العائلات الجزائرية الكبرى التي كانت تمثل القيادات للمجتمع الجزائري روحيا وماديا. وفي المدن اضمحلت البرجوازية التي كانت تتألف من التجار والحرفيين والقضاة والمثقفين بعد أن هاجر الكثير منهم وواجه الباقون منافسة الأوروبيين في أنشطتهم، وافتقرت طبقة الفلاحين الذين جُرّدوا من أراضيهم، وأرغموا على بيع ما بقي منها نتيجة إرهاقهم بالضرائب[3]، وهي الطبقة التي كانت تمثل غالبية الجزائريين بما أنه في سنة 1893 كان حوالي 93% منهم ما زالوا يعيشون في الريف، وتدريجيا سيحدث تغيير في هيكلة المجتمع، فقد توجه إلى المدن الكبيرة والعديد من مراكز الاستيطان الريفيون والقرويون الذين أصبحوا تجارا وحرفيين وأصحاب محلات وموظفين، فخلقت المدينة إذا جوا جديدا للحوار والتطلع إلى الثقافة والمعرفة والتطور[4].

لقد أصبح من الضروري والمستعجل تعلم لغة الآخر حتى يتم الحوار والإدلاء بالآراء، هذه اللغة التي كانت في البداية منبوذة كونها لغة المستعمر وتعلمها معناه موالاة

1 – صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر – الجزائر. تونس. المغرب الأقصى، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1985، ص 170.

2 – عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر. الجزائر: دار ريحانة للنشر والتوزيع، 2002، ص 162.

3 – يحي بوعزيز، مرجع سابق. ص ص 38- 39.

4 – فتيحة سيفو، مرجع سابق. ص 167.

لهذا المستعمر وإنكار للهوية الوطنية، أصبحت فيما بعد أداة ضرورية لمحاربة المستعمر والذود عن الهوية، حيث أن تعلم العرب في نفس مدارس الفرنسيين خلق نوعا من الثقة في الذات والأمل في المستقبل وانزاح الحاجز الذي ظل يخيم على الرغبة في التحاور[1]، وبفضل التعليم اطلع الجزائري على أفكار القومية والحرية وحقوق الإنسان والمساواة، وهكذا ظهر المثقف المستعمر الذي وباسم شعبه بدأ يكتب، وأصبحت الكتابة واجبا والتزاما ومواقف، وظهر أدب المستعمر وهو أدب احتجاجي دفاعي ومطالب بالحقوق، وأدركت هذه الطبقة الجديدة أن أسلوب الانتفاضات المسلحة لم يعد مجديا للتخلص نهائيا من القهر والاستبداد خاصة مع عدم توازن وتكافؤ القوى[2]، فاتخذوا أسلوبا جديدا للتعامل مع السلطات الفرنسية الاستعمارية خاصة وأن هناك عوامل جديدة داخلية وخارجي تجلت مع مطلع القرن العشرين والتي ستعطي دفعا قويا لبلورة الوعي وظهور بوادر النضال السياسي.

وتمثلت العوامل الخارجية أساسا في ظهور النهضة العربية وفكرة الجامعة الإسلامية، حيث دعا بعض المفكرين مثل "جمال الدين الأفغاني" و"محمد عبده" و" عبد الرحمن الكواكبي" إلى وحدة المسلمين في كفاحهم ضد الغزاة، وقيام نهضة حقيقية تعتمد مبادئ الإسلام والعلم الحديث والاعتماد على التعليم والتربية الصحيحة للتخلص من المستعمر، ووصلت هذه الأفكار إلى الجزائر عن طريق الجرائد التي كانت تسرب خفية من بلدان المشرق وبلدان الجوار مثل جريدة "المنار" و"المؤيد" من مصر، و"الزهراء" و"الحضارة" من تونس، و"الصباح" من المغرب. حيث كانت هذه الصحف تطلع المثقفين الجزائريين على الأوضاع السياسية والثقافية للعالم العربي الإسلامي، وأيضا تعطيهم

1 – Taieb-Ould Morsly, contribution à la question indigène en Algérie. Constantine : impr. de J. Marle et F. Biron, 1894, pp 64-65.

2 – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية (1900– 1930). مرجع سابق. ص 139.

إمكانية مقارنة ذلك بواقع بلادهم، وكانت لزيارة "محمد عبده" أحد رواد هذا الفكر إلى الجزائر سنة 1903 أثر في انتعاش الحركة الفكرية والإصلاحية، إضافة إلى انتشار أفكار القومية والتحرر في العالم وظهور حركات جديدة تنادي بذلك في العالم الإسلامي مثل "تونس الفتاة" و"تركيا الفتاة"، وانتعش النشاط الثقافي مع انتشار طبع الكتب العربية خاصة مع فتح المطبعة "الثعالبية" من طرف الأخوين "رودوسي" سنة 1896[1]. ومن أبرز مظاهر حركة النهضة التي عرفها المجتمع الجزائري في هذه الفترة ظهور الجمعيات والنوادي والصحف المختلفة، وهو ما يمكن تلخيصه في ما يلي:

**1- الجمعيات:**

- **الجمعية الرشيدية:** أسسها شبان من خريجي المدرسة الفرنسية الجزائرية 1894[2]، وكانوا يحضون بتأييد عدد من الفرنسيين المتعاطفين من الجماهير الجزائرية المسلمة، وكانت هذه الجمعية تعلن أن أهدافها تتمثل في نشر العلوم في أوساط الجماهير، وأصدرت في ذلك المسعى نشرة إعلامية باللغتين العربية والفرنسية، وكان أهم نشاط ثقافي قامت به إشرافها على عقد سلسلة من المحاضرات العلمية في مختلف فروع المعرفة[3].

- **الجمعية التوفيقية:** أنشأت سنة 1908 بالجزائر العاصمة ثم أعادت النخبة تجديدها سنة 1911، ترأسها الدكتور "ابن التهامي" واستطاعت أن تستقطب عددًا كبيرًا من

1 - Rachid Bencheneb, "Le mouvement intellectuel et littéraire algérien à la fin du XIXe et au début du XXe siècle". Revue Française d'histoire d'outre mer, tome 70, n°258-259, 1er et 2e trimestres 1983, France: Société française d'histoire des outre-mers, pp 11-24.

2 - عبد النور خيثر، منطلقات وأسس الحركة الوطنية (1830-1954). الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، 2008، ص 238.

3 - إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830-1962). الجزائر: دار هومة للطباعة للنشر والتوزيع، 2007، ص 240.

الأعضاء وصل إلى مئتي عضو خلال سنة واحدة، هدف هذه الجمعية الثقافي هو جمع الجزائريين الذين يرغبون في تثقيف أنفسهم وتطوير الفكر العلمي والاجتماعي[1].

**2- النوادي:** إلى جانب الجمعيات ظهرت النوادي الثقافية في الجزائر وكان أشهرها نادي "صالح باي" الذي تأسس في قسنطينة عام 1907[2]، وكان ثمرة مبادرة مجموعة من المثقفين الجزائريين وبدعم من بعض العناصر الفرنسية، وقد انخرط في صفوفه أسماء بارزة من أمثال "ابن الموهوب" و"مصطفى باشطارزي" و"محمد ابن باديس"، وكانت له فروع في عدد من المدن مثل "عين مليلة" و"قالمة" و"سوق اهراس"، وتمثلت مهمته في نشر التعليم وعقد المحاضرات الأدبية والعلمية وكان شعاره العمل والتعاون[3]. كمت نذكر نادي الشبيبة الجزائرية والذي يعد أقدم ناد بتلمسان 1905، وكان ذا توجه إصلاحي في بدايته، وانخرط فيه شبان مالوا إلى أفكار نجم شمال إفريقيا، ونادي الشبيبة الأدبية الذي تأسس في جوان 1919 بتلمسان، وهو أيضا ذو توجه إصلاحي برئاسة " طالب عبد السلام "، بالإضافة إلى نواد ذات طابع خيري ورياضي مثل"الهلال الأحمر الوهراني" تحت رئاسة "حسين بشطرزي"[4].

**3- الطرق الصوفية:** لعبت دورًا مهمًا في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري وتحصينه ضد الغزو الثقافي والتسميم السياسي (الفرنسيّين) أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر، ولا تزال تلعب دورًا مهمًا في تشكيل تصورات المواطنة ومدركاتها الإسلامية، بل

1 – عبد النور ناجي، "البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية". مجلة التراث العربي، العدد 107، يوليو 2007، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ص 25.

2 – خيثر عبد النور، مرجع سابق. ص ص 238– 239.

3 – محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج 1، الجزائر: المطبعة التعاونية، 1965، ص 264.

4 – إبراهيم مهديد، "الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني في خلال عهد الثلاثينيات". رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة وهران، 1986، ص 61.

تلعب دورًا مهمًا في التجنيد السياسي. ومن أهم الطرق الصوفية المنتشرة في الجزائر ما يلي[1]:

– الطريقة القادرية: وتعد من أقدم الطرق المعروفة والمنتشرة في الجزائر، وتنتمي إليها عائلة "الأمير عبد القادر" وقد أسست في القرن الحادي عشر الميلادي في شرقي الجزائر على يد "عبد القادر الجيلالي" وتتضمن مبادئها نوعًا من القدرية (الإيمان بالقدر ولكن دون تعطيل دور الإنسان في الأفعال).

– الطريقة الشاذلية : يرجع تاريخ تأسيسها إلى القرن الثالث عشر على يد "أبو الحسن الشاذلي" نسبة إلى قرية شاذلة القريبة من تونس، وتحث مبادئها على طلب العلم وكثرة الذكر.

– الطريقة السنوسية: أسسها الجزائري "محمد بن علي السنوسي" في مستغانم غربي الجزائر وتنتشر في هذه المنطقة، ويذكر أن أتباعها هم الذين قادوا الحرب ضد الإيطاليين في ليبيا.

– الطريقة الدرقاوية: تنتشر هذه الطريقة في غربي الجزائر، وقد أسسها "سيدي العربي الدرقاوي"، وللطريقة زوايا عديدة في مدينة تلمسان فاق عددها الثلاثين، ويأتي على رأس كل زاوية شيخ يساعده مجلس من عشرة أشخاص، وهو لا يتسلم مهامه إلا بعد أن يتعرف أصول الطريقة، وتدعو مبادئها إلى التقشف، والمدينة الفاضلة، وعدم التمسك بخيرات هذا العالم، والابتعاد عن السلطة وأصحابها، ويذكر أنها قاومت الاحتلال الفرنسي خلال عامي 1834– 1835.

1 – أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين وأثرها الإصلاحي في الجزائر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص ص 56– 60.

– الطريقة العليوية: أسسها "الحاج بن عليوة" في مدينة مستغانم على إثر انشقاق داخل الطريقة الدرقاوية، وقد اتصفت "العليوية" بالشعائر الصوفية وبنظامها الهيكلي، وكانت تدافع عن الهوية الوطنية والإسلامية في الجزائر في الوقت نفسه، واعتمدت الطريقة على تأسيس الأخويات التي اعتبرت شكلا من أشكال مقاومة الاستعمار الفرنسي.

– الطريقة التيجانية: أسسها في الجزائر عام 1782 الشيخ "أحمد التيجاني"، وتعد المنافس الرئيسي للقادرية، وقد دخلت هذه الطريقة في صراع مع "الأمير عبد القادر" انتهى بإخضاعها.

**4– الصحافة:** تعد الصحافة أحد العوامل المؤثرة في نهضة الشباب الجزائري وإيقاظ الشعور ورد المعتدين وقمع الظالمين، حيث سارع علماء الجزائر لإنشاء صحافة تدعو إلى نبذ الخرافات والبدع التي تفسد الدين، والدعوة للاتحاد والأخذ من حضارة أوروبا بكل حسن نافع[1]. وكانت البدايات الأولى للصحافة الجزائرية صعبة للغاية بحيث لم يتمكن كثير منها من البقاء، مما أدى ببعضها إلى مهادنة الاستعمار كجريدة "الصباح" التي كانت تدعوا إلى التعايش بين المجموعتين الجزائرية والأوروبية، ومن بين الصحف التي ظهرت" صحيفة الجزائر" سنة 1908 لـ"عمر راسم"، ومن أبرز الصحف التي ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى صحيفة "المغرب" وهي باللغتين العربية والفرنسية[2]. ومن أهم الصحف والجرائد نذكر أيضا[3]:

– جريدة الجزائر: أصدرها "دانيال لوسيان" سنة 1900 إلا أنها فشلت ولم تصدر منها إلا أعداد قليلة.

1 – عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931–1945). قسنطينة: دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع، 1981، ص 61.

2 – محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية ما بين 1847– 1954. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2007، ص 22.

3 – محمد علي دبوز، مرجع سابق. ص 62.

– جريدة المغرب: أنشأت في أفريل 1903 تصدر بالجزائر مرتين في الأسبوع، شارك فيها مجموعة من المثقفين مثل "عبد القادر المجاوي"، "عبد الحليم بن سماية"، "عمر بن بريهات"، "محمد بن أبي شنب"، وقد قال فيها "محمد عبده": "رغم العديد من الأخطاء إلا أنها كانت مفيدة للجزائريين".

– مجلة الإحياء: تعتبر أول مجلة تصدرها امرأة مستشرقة بالجزائر العاصمة أنشأتها الآنسة "جان ديرايوني" سنة 1907، و تصدر مرتين في الشهر وتهتم بالفتاة المسلمة.

– كوكب إفريقيا: أنشأت سنة 1907 للشيخ "محمد كحول".

– صحيفة الجزائر: أنشأت سنة 1908 للشيخ "عمر واسع".

– جريدة الحق الوهراني: أنشأها "تابي" الفرنسي سنة 1912 وصدر منها 46 عددا وتوقفت لمواقفها الإصلاحية.

ومن أهم المجلات والجرائد التي ساهمت في اليقظة الجزائرية مجلة "العروة الوثقى" التي أسسها "جمال الدين الأفغاني"، والتي لعبت دورا في حركة البعث العربي الإسلامي في العصر الحديث[1]، وفتحت عيون العرب على الخطر المشترك، وبعد توقفها مجلة خلفتها مجلة "المنار" لصاحبها "محمد رشيد رضا"[2].

**5– الحركات السياسية:** إن التطورات السياسية والفكرية التي عرفها العالم العربي، ودرجة الوعي الوطني الذي بدأ ينمو في شكل تنظيمات سياسية متعددة ذات طابع إصلاحي، نادت بتغيير أساليب القهر التي تعاملت بها الإدارة الاستعمارية مع أهل البلاد، فطالبت بإدخال مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، وقد أُنشئت هذ التنظيمات بعد

1 – عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق. ص 62.

2 – رابح تركي عمامرة، الشيخ عبد الحميد ابن باديس فلسفته وجهوده في التربية والتعليم. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975، ص ص 99–100.

فشل المقاومة المسلحة، إلا أن هناك تنظيمًا ظهر بعد الغزو مباشرة، ويعتبر أول حزب سياسي نظمه الجزائريون كان بزعامة "حمدان خوجة". ومن أبرز الحركات السياسية في هذه الفترة نذكر:

- **لجنة المغاربة:** تكون هذا التنظيم مباشرة بعد اتفاق 05 جويلية 1830 الذي وقعه "الداي حسين" باسم حكومته مع قائد الحملة الفرنسية الكونت "دي بورمون de Bourmont "، وقد تزعم هذا التنظيم السياسي المفكر السياسي "حمدان خوجة"، وهو عبارة عن تجمع يضم أعيان وتجار وعلماء مدينة الجزائر العاصمة، كانوا على وعي بدورهم السياسي والوطني وعلى دراية بالخبايا السياسية الخارجية الفرنسية، والعلاقات الدولية، وأعلنوا المعارضة المفتوحة برفع الشكاوى والعرائض إلى السلطات الفرنسية في الجزائر وفرنسا، وإلى الرأي العام العالمي المناهض للحركة الاستعمارية، وطالبوا بأن يحكم الشعب الجزائري نفسه بنفسه وإعادة القومية الجزائرية من جديد وإقامة حكومة حرة وتحرير دستور يتفق وتقاليدهم وعاداتهم[1].

- **كتلة المحافظين:** تكونت عام 1900، وهي تشمل المثقفين التقليديين والمحاربين القدامى والزعماء الدينيين وبعض الإقطاعيين المرابطين، وكان من بينهم بعض المعلمين والصحفيين، كانوا يؤمنون بالقومية الإسلامية، ومعادين لفكرة التجنيس والخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي، ظهرت هذه الكتلة بعد استيلاء المستوطنين الأوروبيين على السلطة في الجزائر، وتضمن برنامجها المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والأوربيين، ومعارضة التجنيس وإلغاء قانون الأهالي وحرية التعليم بالعربية، وحرية التنقل والهجرة إلى المشرق العربي[2]. انقسمت هذه الكتلة إلى قسمين: قسم يضم النخبة التقليدية المحافظة

1 - محفوظ قداش وجيلالي صاري، المقاومة السياسية 1900- 1954. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987، ص ص 10- 11.

2 - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية (1900- 1930). مرجع سابق، 146.

التي تكونت في المدارس القرآنية وجامعات الشرق، دافع أصحابها عن الهوية العربية الإسلامية وطالبوا بالتغيير في الإطار العربي الإسلامي، وقسم يضم النخبة الجديدة مِمّن تخرجوا من المدارس الفرنسية الجزائرية وطالبوا بالإصلاح[1].

- **جماعة النخبة:** تعتبر جماعة النخبة أول تعبير عن المطالب السياسية، تكوّنت سنة 1907 من المثقفين باللغتين العربية والفرنسية، كالمترجمين والمحامين والأطباء والمعلمين والصيادلة والقضاة والصحفيين وبعض التجار والطلبة، وكانت هذه الجماعة على نقيض سياسي واجتماعي في أغلب المواقف مع المحافظين، وتركزت مطالبها على المساواة في الحقوق السياسية مع إلغاء قانون الأهالي والتمثيل النيابي الكامل للجزائريين، وكانت هذه الجماعة تهدف إلى توحيد الجزائر مع فرنسا، وتبنت أفكار الغرب وثقافته حتى قال فيهم الكاتب الفرنسي " جون جوريس Jean Jaures": "إنهم جماعة ضاعوا بين حضارتين، الحضارة العربية والحضارة الغربية"، ويعتبر المؤلفان "كلود كولو Claude Collot" و"جون روبير هنري Jean Robert Henry" أن "جماعة النخبة" هي بداية لظهور الأحزاب السياسية في الجزائر منذ 1912 بالمعنى الصحيح[2].

- **حركة الشباب الجزائريين:** ظهرت حركة الشبان الجزائري للوجود سنة 1908، وكانت بمثابة حركة نخبوية تتشكل من المثقفين الفرانكونيين الذين درسوا في المدرسة الفرنسية وكان البعض منهم معربا تأثر بفكر النهضة بعد زيارة "محمد عبده" إلى الجزائر سنة 1905[3]، تبنت الحركة وسائل وطرقًا شرعية سياسية سلمية، كما أنشأت النوادي والجمعيات والصحافة لنشر الأفكار الإصلاحية وبث القيم الوطنية والسياسية، تمثلت مطالبهم الإصلاحية، في حق المشاركة في الانتخابات، والمساواة في تقلد المناصب

1 - عبد النور ناجي، مرجع سابق. ص 28.

2 - Claude Collot et Jean Robert Henry, Op.Cit. p 23.

3 - Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme Algérien. Paris: Méditerranée ed, 2003, p 47.

المدنية، واستمرت هذه الحركة حركة إصلاحية كبقية الحركات الأخرى ولم تأت بالجديد، إلا أن "محمد تقيا" يرى فيها حركة تحديثية لأنها جددت المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنخبة على طريقة الشباب الأتراك والشباب التونسيين الذين تأثروا بالحضارة والتقدم الحاصلين في الغرب، ونادوا بإدخال تحسينات على مجتمعاتهم[1].

والشيء المثير للانتباه أن بروز حركة الشبان الجزائريين في بداية القرن العشرين قد تزامن مع وجود حركة الشبان التونسيين التي كانت على اتصال وثيق بقيادة النهضة الإسلامية في المشرق العربي، وبمرور الوقت أخذت حركة الشبان الجزائريين شكل حركة إصلاحية تدعوا إلى قيام نهضة عربية في الدول الإسلامية، وبالرغم من تعاطف الناس مع حركة الشبان الجزائريين فإنها لم تعمل على تحريك الشارع الجزائري، ولم تكن حركة جماهيرية قادرة على محاربة قوات الاحتلال[2]، وإنما كانت عبارة عن حركة تقوم بحملة سياسية تستهدف الضغط على الادارة الفرنسية لكي تقبل بمبدأ السماح للجزائريين أن يأخذوا مناصب سياسية عليا ويشاركوا في تسيير البلاد، وكما يبدوا أن خطتهم كانت ترمي إلى خلق تأييد لهم على مستوى النخبة وكسب احترام المثقفين الفرنسيين[3].

وفي عام 1913 تمكن قاد حركة الشبان الجزائريين من التفاهم والتحالف مع شخصية جزائرية مرموقة على الساحة السياسية الفرنسية والمتمثلة في شخصية "الأمير خالد" حفيد "الأمير عبد القادر"، الذي كان بدوره يلقي محاضرات في باريس ويطالب بإدخال إصلاحات سياسية على نظام الحكم في الجزائر، وعندما تسلم منصب مسؤول الإعلام فيها قام بدور إيجابي حيث تقرر في أفريل 1914 تشكيل "الاتحاد الفرنسي الأنديجيني"، وكان القصد منه إقامة تعاون بين العرب وفرنسا، فسار" الأمير خالد على

1 – Mohamed Teguia. L`Algérie en Guère. Alger: Office des publication universitaires, 1988, pp 23-24.

2 – عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 206.

3 – محمد الميلي، المؤتمر الإسلامي الجزائري. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 146.

نفس المنهج الذي كانت تتبعه "حركة الشبان الجزائريين"[1]. وبالتالي فإن حركة الشبان الجزائريين لم تكن تشكل حزبا سياسيا بقدر ما كانت عبارة عن تجمع لبعض المثقفين الذين كانت لهم مطالب اجتماعية أولا، ثم مع الاحتفاظ على مقومات الشخصية الوطنية. وفي سنة 1911 حددت الحركة مطالبها فيما يلي[2]:

- المساواة بين المسلمين والأوروبيين أمام الضرائب.
- إعطاء المكانة الأولية للمثقفين فيما يتعلق بتمثيل المسلمين في الهيئات الجزائرية والفرنسية على حد سواء.
- انتخاب رؤساء البلديات.
- حيازة الحقوق المدنية كاملة.
- توسيع الانتخابات المحلية والشروع في إصلاح إداري شامل يمكنهم من الحصول على مزيد من الوظائف.

## المحور الثاني/ الجزائر إبان الحرب العالمية الأولى وبين الحربين (1914-1939): تبلور الوعي الوطني ونشأة الحركة الوطنية

كانت الكفاح المسلح للشعب الجزائري في القرن التاسع عشر طويلة جدا وقاسية دامت قرابة سبعين عاما، قدم خلالها السكان تضحيات كبيرة فاستشهد الملايين من أبنائهم وتشرد آخرون، وجرد الباقون من أملاكهم وثرواتهم الحيوانية والعقارية وطعنوا في كرامته الوطنية والقومية وفي مقدساتهم الدينية، ومع بداية القرن العشرين فكر الشعب الجزائري في تغيير أسلوب كفاحه، وعزم على إيقاف أشكال العنف وتجريب الأساليب السلمية، وتزامن ذلك مع ظهور الحركة الوطنية التي تمثلت في المقاومة السياسية والفكرية، وتجسد

1 - عمار بوحوش، مرجع سابق. ص 208.

2 - محمد الميلي، مرجع سابق. ص ص 32- 33.

هذا النضال في عدة أشكال ومواقف من الانتفاضات الشعبية والهجرة ورفض التجنيد، وتقديم مطالب إصلاحية إلى الإدارة الفرنسية الاستعمارية، إلى اندلاع الثورة التحريرية التي كانت امتدادا لمجهود نضالي قديم.

وفي فترة ما بين الحربين ظهرت الحركة الوطنية في شكل مقاومة سياسية تمثلت في ظهور تيارات سياسية تدعوا إلى المساواة في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين، ولو أنها لم تكن مهيكلة أو منظمة تحت أي شكل من الأشكال الحزبية أو المنظمات القانونية، إلا أنها تعد إرهاصات أوجدت الأرضية الخصبة لميلاد الحياة السياسية والأحزاب الوطنية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وذلك بعد رجوع الشباب الجزائري الذي جُنّد في الحرب، والذي حمل عبء أول حركة سياسية منظم، وهذا ما قامت به حركة "الأمير خالد" الذي كان يطالب بالحقوق السياسية والاجتماعية دون التخلي عن الأحوال الشخصية، بالإضافة إلى ما ساهمت به هجرة الجزائريين في نشر الوعي السياسي وتشكيل تجمع عرف باسم "نجم شمال افريقيا" برئاسة "مصالي الحاج"، وفي سنة 1930 أقام الفرنسيون احتفالا بمرور قرن كامل على احتلال الجزائر مما اعتبره العديد من العلماء إهانة للشعب الجزائري، مما أدى إلى تأسيس "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" كرد فعل للسياسة التي فرضها الاستعمار، وجاءت كتذكير للذل والمهانة التي تعرض لها الشعب الجزائري، بالإضافة إلى ظهور الأحزاب السياسية في الجزائر.

**أولا/ مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى والإصلاحات الفرنسية المحدودة**

**1- مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى:** عندما تفاقمت الأزمة السياسية في بداية سنة1912، وأظهر قادة الحركة الوطنية استياءهم من تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي دون الحصول على حقوقهم السياسية، قررت الحكومة الفرنسية أن تستجيب لبعض مطالب الجزائريين بإصدارها مرسوم في 19 سبتمبر 1912، الذي يسمح للشبان

الجزائريين الذين يقومون بالخدمة العسكرية بالمشاركة في الانتخابات المحلية والحصول على مناصب عمل بعد الانتهاء من الخدمة العسكرية[1]، إلا أن فرنسا لم تق بأي إشارة لترضية مطالب الجزائريين، فبالعكس لقد جددت قانون الأهالي لفترة سبع سنوات، ودعمت إجراء بغيضا آخر تمثل في المحاكم الرادعة، وعند اندلاع الحرب صدرت قوانين اضطهادية أخرى بما فيها قانون الطوارئ والرقابة[2].

وبعد أيام من إعلان الحرب، كتبت جريدة فرنسية تعطف على الجزائريين قائلة بأن هؤلاء قد وجدوا في الحرب فرصة فذة ليعبروا عن ولائهم لفرنسا، وبعد صدور مرسوم 07 سبتمبر 1916 الذي ينص على تجنيد جميع الجزائريين الذين ولدوا بعد عام 1989، وعدم السماح لأي شخص أن يحصل على إعفاء، صدر مرسوم آخر يقضي بتزويد فرنسا بـ 17500 عامل جزائري، ثم ارتفع العدد إلى 78 ألف عامل وكان معظمهم رافضين للتجنيد الإجباري[3].

وبما أن الجزائر كانت خاضعة للقبضة الحديدية الفرنسية، فقد كانت مشاركتها في الحرب قسرية واتخذت الأشكال التالية[4]:

- حوالي 80 ألف عامل جزائري لخدمة المجهودات الحربية في المصانع والمناجم والموانئ.

- الاستيلاء على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية الجزائرية، واستغلال المواد الأولية.

1 - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 212.

2 - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1939)، مرجع سابق. ص 196.

3 - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 212.

4 - بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989). ج 1، الجزائر: دار المعرفة، 2006، ص 354.

– استخلاص أموال طائلة، منها ضرائب وتعويضات عن الخدمة العسكرية وتعويضات حرب من المناطق المنتفضة.

لقد جندت الحكومة الفرنسية ما يزيد عن 40 ألف جندي جزائري، وحشدت حوالي 80 ألفا للعمل في المصانع الفرنسية بدلا من العمال الفرنسيين المجندين، كما اعترفت بمقتل 250 من الجزائريين، وحسب بعض الصحف الفرنسية فإن عدد القتلى الجزائريين بلغ 56 ألفا، وعدد الجرحى 82 ألفا، وتيتم عشرات الآلاف من الأطفال، وترملت آلاف النساء، ونهبت المواد الأولية وتم تسخيرها لخدمة المصالح الفرنسية أثناء الحرب وبعدها، السطو على أقوات المواطنين[1].

وعلى الرغم من تلك الخسائر إلا أن الجزائريين اكتسبوا مزيدا من الوعي السياسي والاجتماعي بفعل الدعاية الألمانية والتركية المعادية لفرنسا، بالإضافة إلى انطلاق النشاط السياسي للحركة الوطنية الجزائرية بتقديم الأمير خالد لائحة مطالب لمؤتمر الصلح سنة 1919 موجهة إلى الرئيس الأمريكي "ويلسون" تضمنت خاصة المطالبة بحق تقرير المصير، كما شكلت الحرب العالمية الأولى مناسبة أخرى لتأكيد رفض الجزائريين للاستعمار بوسائل متعددة، أهمها ثورتا الأوراس والهقار، وزودتهم بأفكار وتجارب جديدة ستؤدي إلى بروز زعماء وأحزاب وجمعيات ببرامج متقدمة وطموحة.

**2– الإصلاحات السياسية المحدودة لسنة 1919:** بعد مشاورات طويلة بين الحاكم العام في الجزائر و"جورج كليمنصو" رئيس الحكومة الفرنسية، بادرت الحكومة الفرنسية يوم 06 فيفري 1919 باتخاذ قرارات سياسية لترضية الجزائريين الذين كانوا ينادون بإصلاحات من جهة، ولتعبر لهم من جهة أخرى عن اعترافها بالدور الهام الذي لعبه

1 – جلال يحي، المغرب الكبير: الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال. ج 3، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1966، ص 145.

الشباب الجزائري في تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني[1]. ويمكن القول أنه كانت هناك ضغوط خارجية على الفرنسيين للإصلاح في الجزائر، ومن هذه الضغوط الدعاية الألمانية والعثمانية، وثورة العرب في الشرق الأدنى، والثورة البلشفية، وانتصار الأقليات المضطهدة في أوروبا.

عرفت السياسات الإصلاحية باسم "إصلاحات كليمنصو"، وقد شكلت تطورا مهما في علاقة فرنسا بالجزائريين، فلأول مرة منذ قانون الجنسية "سانتوس كونسلت" في 14 جويلية 1865 كان هناك مشروع يناقش ويحدد وضع الجزائريين بالنسبة إلى الجنسية الفرنسية وحق الترشح والتصويت، فبفضل نضال الحركة الوطنية الجزائرية جاء قانون 1919 ببعض المبادئ الخاصة بالعلاقات بين الفرنسيين والجزائريين[2]. واعتبر هذا القانون بمثابة الميثاق أو الدستور الذي حدد الوضع القانوني للمسلمين الجزائريين، وقد نص على ما يلي:

- إلغاء قانون الغاب الذي كان يمنع على الجزائريين حق الرعي في الغابات، ويفرض عليهم حراسته مجانا، ويفرض عليهم غرامة جماعية إذا شب حريق لأي سبب، ووضع حد لنهب أراضي الجزائريين الشخصية وأراضي القبائل والأعراش الجماعية[3].

- إعطاء الحقوق لبعض الطبقات للحصول على الجنسية الفرنسية بشرط طلبها، والرضا بالتخلي عن القانون الإسلامي، وبشرط معرفة اللغة الفرنسية[4].

1 - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، مرجع سابق، ص 216.

2 - ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر: الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين (1918-1939). الإسكندرية: دار المعارف، 2001، ص 272.

3 - عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية. الجزائر: دار هومة، ص 75.

4 - يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 13.

– حق الترشح للمجالس البلدية والمالية والعمالية، والطبقة التي منحت حق الانتخاب لا ينالها قانون الأهالي إلا في بعض المخالفات مثل قانون الغاب[1].

– حق اكتساب وشراء سلاح الصيد وذخيرته مثل الفرنسيين، ولا يتم ذلك إلا بالتخلي عن الاحوال الشخصية الإسلامية[2].

– إلغاء الضرائب المعروفة باسم الضرائب العربية[3].

وحسب النصوص القانونية للإصلاحات الصادرة سنة 1919، فإنه يحق لبعض الجزائريين أن يشاركوا في الانتخابات المحلية لاختيار من يمثلهم من المسلمين(وليس انتخاب أي مترشح لأن الأوروبيين لا يقبلون بالمساواة مع المسلمين ولا يسمحون لهم حتى بالمشاركة في انتخاب رؤساء البلديات)، غير أنه لا يسمح لأي جزائري أن يحصل على حق التصويت في الانتخابات المحلية إلا إذا توفرت فيه الشروط الآتية[4]:

- أن لا يقل سن أي مصوت على 25 سنة.
- أن يكون أعزب أو متزوج من امرأة واحدة.
- أن لا يكون قد ارتكب مخالفة أو قام بعمل معاد لفرنسا.
- أن يبقى مقيما في مكان واحد لمدة سنتين متتاليتين.
- أن يكون قد خدم في الجيش الفرنسي.
- أن يأتي بشهادة حسن السلوك.
- أن يعرف القراءة والكتابة باللغة الفرنسية.

1 – Djamel Karchi, Colonisation et Politique d'assimilation en Algérie( 1830-1962). Alger: Edition Casbah, 2004, p 52.

2 – عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، مرجع سابق. ص 85.

3 – جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر. الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص 181.

4 – André Nouschi, La naissance du Nationalisme Algérien (1914-1954).Paris: éditions de Minuit, 1962, pp 53-54.

- أن يملك أرضا أو عمارة أو مسجل بأنه يدفع الضرائب.
- إذا كان الشخص عنده منحة التقاعد.
- إذا كان عنده وسام شرف فرنسي.
- إذا كان ابنا لوالد يحمل الجنسية الفرنسية.
- إذا كان حاملا للشهادة الاهلية أو دبلوما أعلى.

ومع استيفاء الشروط المطلوبة فالمدعي العام وإدارة الاحتلال هما في النهاية اللذان لهما صلاحية قبول أو عدم قبول المترشح لنيل حقوق المواطنة الفرنسية.

والحق أن هذا القانون غير ديمقراطي، فقد أبقى على نظام القسمين الانتخابيين منفصلين جزائري أهلي وفرنسي، فكانت الانتخابات في البلديات المختلطة بطريقة غير مباشرة وفي البلديات ذات الصلاحيات الكاملة بطريقة مباشرة، كما أنه فرق بين الرعايا الفرنسيين (الجزائريين) وبين المواطنين (الفرنسيين)، وأهمل قضية التمثيل الجزائري في المجلس الوطني الفرنسي[1].

وكرد فعل على هذا القانون فقد اعتبر المستوطنون أن هذا الإصلاح تساهل كبير من جانب فرنسا لصالح الجزائريين وذلك لمنحه حق التصويت في الانتخابات المحلية لحوالي 421 ألف مسلم جزائري، وإعطائهم الامتيازات التي يتمتع بها كل شخص يحمل الجنسية الفرنسية[2].

1 – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية (1900– 1930). مرجع سابق، ص 275.

2 – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، مرجع سابق، ص 216.

كما أوجد هذا القانون التسوية في الضرائب، فقد كان الجزائري يدفع على أرضه الصغيرة أضعاف ما يدفعه الفرنسي أو الأوروبي على أرضه الكبيرة، بالإضافة إلى وجود ضرائب فادحة خاصة بالأهالي اضمحلت طبقا لهذا القانون[1].

وهدفت فرنسا من وراء هذه الإصلاحات إلى تطبيق سياسة جديدة بعد أن تعذر عليها تطبيق سياسة الإدماج، وهي سياسة المشاركة وذلك بألا تطلب من المسلم التنازل عن حالته الشخصية لكي يصبح مواطنا فرنسيا بل تركت له الجمع بين الميزتين[2].

ورغم ما قدمه هذا القانون للجزائريين من تسهيلات من أجل الحصول على الجنسية الفرنسية دون التخلي عن وضعهم الشخصي كمسلمين، إلا أنه قصر هذا الحق على بعض فئات المسلمين مثل العسكريين القدامى، والجزائريين الذين قدموا تضحيات أثناء الحرب العالمية الأولى، كما أن فرنسا لم تكن لها النية الحسنة لمنح المسلمين الجزائريين جميع الحقوق المدنية والسياسية التي كان يتمتع بها المواطنون الفرنسيون[3].

كما نجد كتاب آخرين قد انتقدوا هذا القانون فمنهم "أندري نوشي" الذي يرى بأن قانون 1919 قد منع الجزائريين من الاستفادة من الحقوق لأسباب منها[4]:

- أن الشرط القائل بوجوب كون الناخب مقيما سنتين على الأقل في بلديته قد منع أولئك الجزائريين الذين تنقلوا داخل البلاد أو هاجروا إلى فرنسا من التصويت.
- أن المدعي العام للجمهورية الفرنسية أو الحاكم الفرنسي للجزائر يستطيع التأثير على قرار المحاكم المدنية.

1 – ناهد إبراهيم دسوقي، مرجع سابق. ص 67.

2 – محمد رفعت بك، التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، القاهرة: ملتزمة للنشر التوزيع، 1949، ص 268.

3 – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية (1900– 1930). مرجع سابق، ص 276.

4 – André Nouschi, Op. Cit, p 54.

- أن قانون الأهالي لم يبلغ وبالتالي تستطيع الإدارة الفرنسية أن تستعمله ضد الجزائريين في أي وقت.

أما بالنسبة للجزائريين فقد كانوا يعتبرون الإجراءات الجديدة عقبات فرنسية أخرى في طريق التحرير، فحتى جماعة النخبة الذين لم يطالبوا بالوطنية والاستقلال ولكن بالتجنس والإدماج لم يوافقوا على هذه الإصلاحات، لأنها لم تكن حسبهم في مستوى التضحيات التي بذلوها، ولا في مستوى الامل الذي وضعوه في فرنسا، فهذه الإصلاحات لم تغير شيئا من وضعية الجزائريين الذين ظلوا مجرد رعايا، وظلت مشكلة الجنسية والمساواة كما كانت عليه سابقا.

**ثانيا/ تبلور الوعي الوطني وتشكل الحركة الوطنية الجزائرية**

رغم الجدل الكبير حول نشأة الحركة الوطنية الجزائرية باعتبارها شملت كل رفض أبداه الشعب الجزائري ضد الاستعمار، فقد شهدت الجزائر خلال القرن التاسع عشر فترة كفاح مسلح، قاد فيها الشعب المقاومة المسلحة التي استمرت حوالى سبعين عاما، هذا إلى جانب محاولة "حمدان بن عثمان خوجا" الذي دعا جيش الاحتلال إلى الكف عن مصادرة الأراضي وإعادة الأملاك، وحتى يكون لصوته قوة ضم إليه عددا من الإخوان وعرضوا مطالبهم التي تهدف إلى إنها الاحتلال وذلك بسفرهم إلى فرنسا سنة 1833، ورغم كل الجهود إلا أن محاولته لم تجد نفعا واشتدت بذلك المقاومة المسلحة، واستطاعت قوات الاحتلال القضاء على الثورات التي اندلعت في مناطق مختلفة من البلاد، ذلك بسبب انحصارها في مناطق صغيرة وبين تحالفات عشائرية، إضافة إلى أنها كانت تفتقد للشمولية والتنظيم[1].

1 – يحي بوعزيز، مرج سابق. ص ص 75–76.

كما أرجع بعض المؤرخين والساسة فكرة بروز الوطنية والشعور الوطنية إلى بداية نشأة الحركة الوطنية سنة 1919، وربطوا ذلك بحركة "الأمير خالد"، في حين يرجعها البعض لسنوات الثلاثينيات وبالضبط سنة 1933 وظهور الحركة الوطنية، وبالذات تأسيس جمعية "نجم شمال إفريقيا"، ويعزونها إلى زعيمها "مصالي الحاج" الذي يعتبره البعض مؤسس الوطنية الجزائرية[1].

ويذهب البعض الآخر من المهتمين بتاريخ الحركة الوطنية إلى أبعد من ذلك، فيرون أن للحرب العالمية الأولى تأثيرا ملموسا في الفكر السياسي للجزائريين وفي ذهنياتهم عموما، ذلك أن الجزائريين الذين شاركوا في الحرب كانت لهم فرصة الاحتكاك بالأفكار الليبرالية، وكذا الاطلاع على أخبار الثورات في المشرق، وبعودتهم اهتموا بنشر أفكار التحرر بين الجزائريين، وهو ما ساهم في تبلور الوعي الوطني وبداية تشكل الحركة الوطنية[2].

**1- اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية:** عرفت الحركة الوطنية عدة اتجاهات تمثل أهمها في:

- **الاتجاه الاستقلالي:** مثّل هذا الاتجاه منذ البداية "نجم شمال إفريقيا"، الذي أُسّس من طرف جماعة من العمال المغاربة من تونس والمغرب والجزائر العاملين بفرنسا للدفاع عن حقوق العمال، وهذا العمل النقابي الذي أعتبر أول حركة سياسية منظمة تنظيما حزبيا عصريا[3].

1 - زيبحة زيدان، جبهة التحرير الوطني: جذور الأزمة. الجزائر: دار الهدى، 2009، ص8.

2 - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930). مرجع سابق. ص 28.

3 - عبد الرحمان بن العقون، مرجع سابق. ص 135.

أسس "مصالي الحاج" مع جماعة من المهاجرين عام 1926 حزب "نجم شمال إفريقيا"، إذ كان لهؤلاء دور كبير في وضع الأسس الأولى للنجم[1]. عقد أول اجتماع للحزب في 15 ماي 1926 تم فيه الإعلان عن تأسيس جمعية باسم "نجم شمال إفريقيا"، وتلاه اجتماع آخر في 02 جويلية 1926، تم فيه توزيع المسؤوليات على أعضائها، وأعلنت هذه الحركة على أنها جمعية مستقلة بفرنسا[2]، وأعلن الحزب عن برنامج سياسي تمثل في جملة مطالب إصلاحية وضعت على أساس العمل المشترك بين الجزائريين والمغاربة، ولكن سرعان ما تطور هذا البرنامج في الفترة ما بين 10 و15 فيفري 1927 في مؤتمر ببروكسل الذي اعتبر منعطفا حاسما، حيث حضره ممثلان باسم" النجم" هما "مصالي الحاج" و"الشاذلي خير الدين"، وكان لهذا المؤتمر المعادي للاستعمار الأثر الكبير في التعريف بالقضية الجزائرية عالميا[3]. و ظهر خلاله ولأول مرة كلمة استقلال وبدأت معه بذور الخلاف بين أعضائه، بسبب أن بعض الأعضاء أرادوا أن يصبح هذا الحزب جزائريا خالصا، وذلك بداية من 09 فيفري 1923، أين كان الحد الفاصل بين الوطنية والشيوعية وخروج" الحاج علي عبد القادر" من "النجم"، وعرف تصحيحا للقوانين واتساعا لنشاطه حيث تم نقله إلى الجزائر منذ سنة 1937 باسم "حزب الشعب الجزائري"، الذي قام بتأسيسه "مصالي الحاج "محافظا على نفس مطالب حزب " نجم شمال إفريقيا"[4].

- **الاتجاه الإصلاحي:** تعود جذور هذا الاتجاه في الجزائر إلى حركة النهضة الكبرى في القرن التاسع عشر، والتي كان من أبرز روّادها "جمال الدين الأفغاني" و"محم عبده"، حيث أن هذه الحركة لم تنتشر في الجزائر إلا بفضل جيل جديد من العلماء، تخرج

1 - محفوظ قداش، مرجع سابق. ص 292.

2 - عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق. ص ص 224-225.

3 - مومن العمري، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926-1954). الجزائر: دار الطليعة للنشر والتوزيع، 2003، ص 36.

4 - عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق. ص 227.

معظمهم من "الزيتونة" بتونس والمشرق العربي، ومن أبرزهم "عبد الحميد بن باديس"، "توفيق المدني"، "مبارك الميلي"، "الطيب العقبي" و"البشير الإبراهيمي"...

شكل مجموعة من العلماء ابتداء من سنة 1925 النواة الأولى لما سيعرف فيما بعد بـ "جمعية العلماء"، حيث قاموا بإصدار مجموعة من الجرائد أهمها "المنتقد" و"الشهاب"[1]، حيث ساهمت هذه الجرائد في نشر أفكار العلماء في مختلف أنحاء الجزائر، كما قاموا بتأسيس "نادي الترقي" بالجزائر العاصمة سنة 1926، وكان منبرا لنشر أفكارهم ومبادئهم، وعلى إثر قيام فرنسا بالاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر في05 جويلية 1930[2]، و كرد فعل على هذه الأفعال تكونت "لجنة تأسيسية" في العاصمة ترأسها "عمر إسماعيل" الذي قام بتوجيه دعوات الحضور، وبحلول يوم الثلاثاء 05 ماي 1931 على الساعة الثامنة صباحا تأسس بنادي "الترقي" بساحة العود سابقا "ساحة الشهداء" حاليا "جمعية العلماء المسلمين"[3]، وكان تأسيسها بدافع الإصلاح الديني والثقافي والاجتماعي، وتم توزيع المهام على أعضاءها وانتخب "عبد الحميد بن باديس" رئيسا لها رغم عدم حضوره الاجتماع، وعين "البشير الإبراهيمي" نائبا له، و"الأمين العمودي" كاتبا عاما، و"الطيب العقبي" نائب كاتب، و"مبارك الميلي" أمين مال، و"إبراهيم بيوض" نائبا له[4].

ومن الغريب أن الحكومة الفرنسية قد وافقت على قانونها الأساسي ومنحتها رخصة العمل، حيث حددت فيه الجمعية برنامجها وضمت في بندها الثالث عدم خوضها المسائل السياسية مطلقا[5]. في حين أن الجمعية قد تدخلت في الشؤون السياسية رغم أن قانونها

1 – عمار عمورة، مرجع سابق. ص 171.

2 – بشير بلاح، مرجع سابق. ص 368.

3 – عبد الرحمان بن العقون، مرجع سابق. ص 207.

4 – محمد جندلي، عنابة في سياق التاريخ وعمق الجغرافية: مبعث الحركة الوطنية بالجزائر وامتدادها الى عنابة (1919–1954). ج3، الجزائر: منشورات بونة للبحوث والدراسات، 2008، ص 64.

5 – يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين (1919–1939). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، ص 27.

يمنعها، وذلك بعد مشاركتها في "المؤتمر الإسلامي الجزائري" المنعقد في 07 جوان 1936 بقاعة "ماجستيك الأطلس" حاليا الواقعة بحي "باب الواد" بالعاصمة[1]، وهو ما ساعد الجمعية على نشر أفكارها السياسية والاقتصادية بعد إيهام فرنسا وجعل برنامجها غطاء للوصول لغايتها، كما قاموا بإلقاء الخطب في المساجد والساحات وذلك بالخوض في مختلف القضايا، كما كانت للجمعية مواقف بارزة من خلال معاداتها للاستعمار.

– **الاتجاه الإدماجي:** مثّل هذا الاتجاه الطبقة المثقفة التي عرفت بالنخبة الداعية للتجنيس وإدماج الجزائريين مع الفرنسيين، تأسست جماعة النخبة عام 1907، وهي مجموعة من المثقفين الجزائريين الذين مزجوا بين الثقافة الفرنسية والعربية، حيث عرفها أحد أعضاء النخبة بأنها "ثريات المتخرجين من الجامعات الفرنسية والذين كانوا قادرين بأعمالهم أن يصعدوا فوق الجماهير وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين"[2].

أنشئت هذه النخبة الليبرالية "فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين" في سبتمبر 1927 بالجزائر العاصمة، ترأسها "ابن تهامي" وكان من أهم أقطابها "ربيع الزناتي" والدكتور "محمد صالح" و"ابن جلول" و"فرحات عباس"[3]، وقد مزج أعضاءها بين الثقافة الفرنسية والعربية الداعية إلى التعاون مع فرنسا بغية التجنيس، وذلك نتيجة تشبعهم بالثقافة الفرنسية، وأخذوا في الدعوة إلى فكرة التجنيس والإدماج. كما أقامت هذه الجماعة سنة 1930 "اتحاد المنتخبين الجزائريين" بزعامة "ابن جلول"، وقد كان لها فروع في جميع أنحاء الجزائر[4]. ولم تأت هذه التشكيلة السياسية الجديدة بشيء جديد، وإنما هي استمرارية " لجمعية النواب المسلمين الجزائريين"، إذ حافظت على مطالبها، المتمثلة في التمثيل

1 – بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، (ترجمة: مسعود حاج مسعود)، ط2، الجزائر: دار الشاطبية للنشر والتوزيع ، 2012، ص 382.

2 – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930). مرجع سابق. ص 159– 160.

3 – بشير بلاح، مرجع سابق. ص 377.

4 – ناهد إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق. ص 195.

النيابي للجزائريين، المساواة في الأجور والتعويضات، المساواة في الخدمة العسكرية والتوظيف، إلغاء القيود على هجرة العمال إلى فرنسا، إلغاء قانون الأهالي، فتح أبواب التعليم والتكوين المهني أمام الجزائريين. وبالرغم من كل المحاولات التي قامت بها جماعة النخبة إلا أنهم وجدوا أنفسهم في عزلة مرفوضين من طرف الشعب، باعتبار أهدافه ومبادئها تتنافى وأهداف الجزائريين، كما رُفضوا من الأوربيين الذين ظلوا ينظرون إليهم باعتبارهم أهالي، ولا يعترفون لهم سوى بالقليل من الحقوق، فوجد هذا الاتجاه نفسه في منعرج نتيجة سياسة الإدماج والتجنيس، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية حاولوا الاقتراب من الاتجاه الاستقلالي والاصلاحي والتنسيق معهم[1].

- **الاتجاه الشيوعي:** لم يكن الحزب الشيوعي موجودا قبل سنة 1936، وإنما كان الشيوعيون الجزائريون منتظمين في إطار ما كان يسمى بـ" الفرع الجزائري في الحزب الشيوعي الفرنسي"[2]، وقام الحزب سنة 1924 بنشاطات حثيثة في الجزائر تمثلت في خلق "فدرالية الجزائر للحزب الشيوعي" التي كان مقرها مدينة وهران، من أجل تأسيس حزب جزائري، إذ لم تكن لها سياسة مستقلة في الجزائر، كما قام الحزب بحملة تجنيد الجزائريين وغيرهم من أهالي شمال إفريقيا في صفوفه[3]. وعندما أدركت "الفدرالية الشيوعية الجزائرية" عدم جدواه وفعالية انتشارها وارتباطها بـ"الحزب الشيوعي الفرنسي" سارعت للانفصال لتشكيل "الحزب الشيوعي الجزائري"[4].

وبذلك شهدت بداية سنة 1936 ميلاد "الحزب الشيوعي الجزائري"، حيث اتخذ قرار إنشائه أثناء انعقاد المؤتمر الثامن "للحزب الشيوعي الفرنسي" الذي انعقد في الفترة الممتدة من 22 إلى 25 جانفي 1936 في"فليربان" بفرنسا، وعُيّن "عمار أوزقان" ممثلا

1 - جمال قنان، مرجع سابق. ص 379.

2 - بن يوسف بن خدة، مرجع سابق. ص 79.

3 - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930). مرجع سابق، ص 333.

4 - زيبحة زيدان، مرجع سابق. ص 58.

"للحزب الشيوعي الجزائري"، وانعقد المؤتمر التأسيسي في مدينة الجزائر يومي 17 و 18 أكتوبر 1936، وأُعلن فيه عن تأسيس "الحزب الشيوعي الجزائري"، ثم شرع في إنشاء فروع له في أنحاء، وأسس هذا الحزب عدة جرائد باللغتين العربية الفرنسية مثل "الجزائر الجديدة"، "الحرية"، جريدة "الكفاح الاجتماعي"[1]. وتمثلت مطالبه في المطالبة بالمساواة في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين، المطالبة بالجنسية المزدوجة، تكوين برلمان له حق التشريع ويتشكل بالتساوي من ستين نائبا فرنسيا وستين نائبا جزائريا، المطالبة بحكومة يرأسها شخص منتخب من قبل البرلمان المحلي وأن يكون لفرنسا ممثل في الجزائر، وأن تكون اللغتان العربية والفرنسية رسميتين في الجزائر[2].

وفي الحقيقة فإن "الحزب الشيوعي الجزائري" حافظ على نفس مطالبه ولم يعرف تغيرات في توجهاته، حيث بقيت تصب في نفس الاتجاه من خلال ارتباطه الدائم بفرنسا والمحافظة على مصالحها، إضافة إلى أنه وبالرغم من كل نشاطاته ومواقفه لم يكن له دور ملموس في نضال الحركة الوطنية وذلك نتيجة ارتباطه "بالحزب الشيوعي الفرنسي"[3].

**2- أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية:**

- **حركة الأمير خالد:** هو خالد الهاشمي بن الحاج "عبد القادر الأمير" الذي اشتهر بلقب "الأمير خالد"، ولد بدمشق في 20 فيفري 1875، أمضى طفولته وجزء من شبابه بها وأخذ العلم على يد علمائها[4]. وفي عام 1892 قرر والده العودة إلى الجزائر بعد أن سمحت له السلطات الفرنسية بذلك، ولم يستقر بها طويلا إذ تم إرساله للدراسة في ثانوية

1 - مومن العمري، مرجع سابق. ص 46.

2 - بن يوسف بن خدة، مرجع سابق. ص 80.

3 - مومن العمري، مرجع سابق. ص 47.

4 - سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830-1962: رواد الكفاح السياسي والإصلاحي 1900-1954. ط 2، الجزائر: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 37.

"ليسيه لويس لوغرندا" بباريس[1]، ثم التحق بكلية "سان سير" الحربية سنة 1893 وأظهر فيها تفوقا، كما شارك فرنسا في حروبها رافضا الجنسية الفرنسية، وبفضل شجاعته ارتقى إلى رتبة قبطان سنة 1908[2].

برز "الأمير خالد" كأعظم شخصية في الفترة من 1913-1919، فبدا نشاطه جليا حينما توجه إلى باريس وقام بإلقاء المحاضرات التي طرح من خلالها برنامج "الجزائر الفتاة"، ومن بين أعضاء هذه الحركة، المحامي "أحمد بن اسماعيل بوضربة"، النائب المالي "الحاج عمار"، الصحافي "الصادق دندان"[3]. وبإعلان الحرب العالمية الأولى تطوع فيها وكانت سيرته محل شك الإدارة الفرنسية بالجزائر رغم استقالته، وأُعفي من الخدمة العسكرية لإصابته بمرض السل الرئوي ليعاود نشاطه السياسي في 1919[4]، وتجلت وطنيته بوضوح حينما طالب وزملائه بتكوين وفد جزائري لحضور مؤتمر السلام بباريس في شهر ماي 1919، من أجل تسليم عريضة إلى الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" تضمنت مطالب الوفد الجزائري، إلا أن الوفد رجع خائبا مما دفع بالأمير لتأسيس هيئة "اتحاد النواب المسلمين" وقرر خوض الانتخابات، وأسس جريدة لتكون لسان حال حزبه الجديد وهي "الإقدام"، واستطاع المشاركة في انتخابات 1920 وتمكن من الفوز، مما جعل الأوروبيين يغتاضون لنجاحه، وبدؤوا البحث عن طريقة للتخلص منه بعد أن أصبح رافضا للاندماج ويطالب بقيام اتحاد بين الجزائر وفرنسا[5].

1 – بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي والدفاع عن الإسلام. لبنان: دار النفائس، 2010، ص 93.

2 – محمد الصالح الصديق، شخصيات ومواقف. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1992، ص 287.

3 – يحي بوعزيز، مرجع سابق. ص 77.

4 – Mahfoud Kaddache, Op. Cit, p 27.

5 – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، مرجع سابق. ص ص 221-222.

وكانت أهداف حركة "الأمير خالد" تتلخص في المطالبة بالمساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق السياسية، وتظهر هذه الأهداف التي قدمها باسم حركة "وحدة النواب المسلمين الجزائريين" إلى رئيس الوزراء الفرنسي في 1925 كما يلي[1]:

- إعطاء حق الانتخاب للمسلمين الجزائريين في مجلس الأمة الفرنسي ومجلس الشيوخ الفرنسي، ومنحهم نيابة تساوي في عددها نيابة الفرنسيين القاطنين في الجزائر.

- الاعتراف للجزائريين بالحق في الوصول إلى كل درجات الوظائف العامة غير متقدمين إلا بشروط الكفاءة.

- المساواة التامة في الخدمة العسكرية في الحقوق والواجبات.
- تطبيق القانون المتعلق بالتعليم العالي الإجباري على الأهالي.
- حرية الصحافة والجمعيات.
- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة المسلمين.
- تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة.
- إعلان العفو العام عن المسجونين السياسيين.
- الحرية التامة للعمال الجزائريين في السفر إلى فرنسا.
- إلغاء القوانين الاستثنائية.

لقد أصبحت السلطات الفرنسية قلقة من نشاطات "الأمير خالد" الوطنية ومن إصراره على التعويض، فقررت في سنة 1923 نفيه من الجزائر، وهذا القرار أوصت به بصفة خاصة "فدرالية رؤساء البلديات والنواب" التي اتهمت "الأمير خالد" بالقيام بنشاطات معادية لفرنسا[2].

1 - يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912- 1948. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 240.

2 - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930). مرجع سابق، ص 363.

تزامنت المعارك السياسية لـ"الأمير خالد" في الساحة الوطنية في مواجهة دعاة التجنيس والاندماج مع انتخابات المجلس البلدي في العاصمة في نوفمبر 1919، فحقق "الأمير خالد" تقدما سياسيا كبيرا على منافسيه من الاندماجيين في انتخابات المجلس البلدي للعاصمة، وفي انتخابات أفريل- جوان 1920 الخاصة بالمجالس المالية والعامة أو في انتخابات المستشارين للبلديات في جويلية 1921 وهذا أدى إلى زيادة احتجاجات خصومه واتهموه بالتعصب الديني والانتماء للشيوعية[1].

ومن مظاهر النشاط السياسي لحركة "الأمير خالد" داخل الجزائر في أعقاب الحرب العالمية الأولى إنشاء جمعيات ذات طابع اجتماعي وسياسي، تتمثل أهدافها في المطالبة بالمساواة في الحقوق مع المستوطنين والدفاع عن مصالح المسلمين، منها "جمعية الشباب الإسلامي الإصلاحي الاجتماعي"، والمساواة في مجالات التعليم والسياسة والاقتصاد[2].

وقد ترأس "الأمير خالد" إحدى هذه الجمعيات وهي جمعية الإخاء الجزائري، والتي تمثلت جهودها في المطالبة بالإصلاح المادي والأدبي والثقافي والاقتصادي والسياسي للسكان المسلمين، تبنى "الأمير خالد" سياسة الدفاع عن التعليم الجزائري حيث تكونت جمعية كانت تضم الطلاب المسلمين للشمال الافريقي[3].

أما نشاطه خارجيا فقد كان "الأمير خالد" حريصا على الوحدة الوطنية، ونبذ العرقية والعنصرية، وقام بتقديم عريضة إلى الرئيس الأمريكي "ويلسون" أثناء انعقاد مؤتمر فرساي عام 1919، وطالب بمنح الجزائر حقها في تقرير مصيرها، والكثير من الكتاب اعتبروا أن مبادئ "ويلسون" كان لها أثر كبير على الجزائريين منحتهم نوع من الآمال

1 - خيثر عبد النور، مرجع سابق. ص ص 245- 246.

2 - Mahfoud Kaddache, Op. Cit, p 27.

3 - ناهد إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق. ص ص 110- 111

الوطنية في الجزائر[1]، لذلك رفض "الأمير خالد" الإذعان ولم يرض بالنتيجة، حيث كان اتجاهه سياسيا دينيا عربيا، فالدين تمثل في دفاعه عن الشخصية الإسلامية والحفاظ عليها، وأما العروبة فتمثلت في مطالبته للمثقفين المسلمين الاهتمام بالتراث العربي الإسلامي، وأما السياسية فرفضه للإدماج التام[2].

وتعتبر صحيفة "الإقدام" لسان الحال الشبان الجزائريين والمعبرة في الواقع عن آراء "الأمير خالد"، حيث تأسست في 10 سبتمبر 1920 وكانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية، وكان "الأمير خالد" في البدء مسؤولا عن تحرير الطبعة العربية وفي عام 1921 أصبح مسؤولا عن الجريدة بأكملها[3]، وقد كان مجيء "هيريو" إلى رئاسة الوزراء سنة 1924 تحت شعار "اتحاد اليسار" فرصة أمل للإصلاحيين في التغيير، لذلك بعث "الأمير خالد" برقية من منفاه إلى رئيس الوزراء اليساري، وعندما أحس الاستعمار بخطر تأثير هذا الرجل على الرأي العام الجزائري بدأ يضايقه ويعرقل تحركاته ويمنعه، حتى ألقت الشرطة القبض عليه وتم نفيه هو وعائلته إلى الإسكندرية، وتوفي بدمشق سنة 1936[4].

تعتبر حركة "الأمير خالد" بمثابة حجر الأساس الذي قامت عليه جميع الأحزاب السياسية الجزائرية فيما بعد، فجميع الوفود والنواب الذين كانوا يمثلون الجزائريين ويتصلون بالمسؤولين الفرنسيين فيما بعد كانوا ينادون بنفس المطالب التي أعلنها "الأمير خالد" من قبل[5]. وتأتي أهمية حركة الأمير خالد من كونها جاءت كنتيجة من نتائج

1 – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930). مرجع سابق، ص 325.

2 – ناهد إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق. ص ص 113– 114.

3 – أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري. الجزء 1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 62.

4 – نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص 47.

5 – أحمد توفيق المدني، مرجع سابق. ص 164.

السخط الشعبي الذي عم البلاد أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى وتبنيها لأفكار ومبادئ نابعة أغلبها من صميم الشخصية الجزائرية وهو ما أعطاها بعدا وطنيا ساهم مساهمة فعالة في تكوين شخصيات لعبت دورا سياسيا مميزا في حركة النضال الجزائرية.

- **نجم شمال إفريقيا:** كان ظهور "نجم شمال افريقيا" ضمن مسار نشأة الحركة الوطنية الحديثة عاملا حاسما في انبعاث هذه الحركة، سواء من حيث طبيعته الاجتماعية أو من حيث تنظيمه وأهميته[1]. ورغم اختفاء "الأمير خالد" وصحيفة "الإقدام" من الميدان فقد واصل زملاءه المؤمنون برسالته والمعجبون بأفكاره نشاطهم، وأخذت صحف "التقدم" و"الإسلام"، و"لاتريبيون" (المنبر) تنشر المقالات الطويلة في شرح أوضاع الجزائر وحالة شعبها بقيادة محرريها الدكتور "بلقاسم ابن التهامي" و"الصادق دندان"، وهذه الصحف ساعدت في نشر الوعي بين طبقة العمال الجزائريين الذين كانت هجرتهم إلى فرنسا بعد الحرب بسبب البطالة[2].

كانت الجزائر في ذلك الوقت تعيش في حالة محاصرة من القوانين والجيش والشرطة الاستعمارية، وبعد إعانة الجزائريين لإخوانهم في الريف المغربي الثائرين ضد الاحتلال الفرنسي والإسباني كان ميلاد "نجم شمال إفريقيا" سنة 1926 حدثا عظيما في التاريخ السياسي للجزائر، فقد كان يدافع عن مصالح عمال شمال إفريقيا في فرنسا، لكنه كان يخفي وراء ظهره المطلب الذي ينادي باستقلال البلدان الثلاثة " تونس- الجزائر- المغرب"[3].

تعتبر منظمة "نجم شمال إفريقيا" من أفكار "الأمير خالد" الذي دعا إلى إنشاء جمعية تكون باسم الشمال الإفريقي بين الأوساط العمالية في منطقة"لابوش ديرون"، وبناء

1 - أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر (1914-1954). الجزائر: دار المعرفة، 2007، ص 40.

2 - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1945). مرجع سابق، ص 81.

3 - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، مرجع سابق. ص 120.

على بعض المعاصرين فإن النواة الأولى للنجم قد ظهرت بين العمال المغاربة في فرنسا خلال سنتي 1923 و1924، حيث وضع أساسها جماعة من الجزائريين من بينهم "عبد القادر حاج علي" و"علي الجزائري"، وأعلن عن تأسيس الحركة بعد المؤتمر الذي عقده "الأمير خالد" في باريس لسنة 1924، وأطلقت علانية ولأول مرة صرخة المضطهدين المغاربة المنادية بالتحرر الوطني[1].

وتكونت حركة جمعية "نجم شمال إفريقيا" في باريس عام 1925 أو 1926، وكانت في البداية عبارة عن هيئة لإغاثة أبناء شمال إفريقيا، ثم أصبحت عام 1926 جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي وتطالب بحقوقه السياسية والاجتماعية[2]، ويعتبر "نجم شمال إفريقيا" حزبا سياسيا وطنيا مرموقا، وذلك نظرا للمواقف الثورية والمعارك السياسية العديدة التي خاضها أعضاء هذا الحزب ضد الوجود الفرنسي بالجزائر، ويرجع الفضل في تأسيسه إلى "الحاج عبد القادر" عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي في الفترة الممتدة من 1924 إلى 1925، وكان هذا المناضل يمارس التجارة ويشارك مع مناضلين آخرين من الشمال الإفريقي في القيام بأعمال سياسية[3].

ورغم أنه كان للنجم عدد كبير من الأعضاء المؤثرين، إلا أن "مصالي الحاج" قد أصبح تدريجيا أحسن متحدث رسمي باسم الحزب، وبعد انعقاد أول جمعية عامة لأعضاء الحزب توجه "مصالي الحاج" إلى بروكسل في 31 جانفي 1927 للمشاركة في المؤتمر الذي نظمته رابطة الدفاع ضد القمع الاستعماري وذلك في الفترة من 10 إلى 14 فيفري 1927، وقدم أثناءه مصالي الحاج مجموعة المطالب الجزائرية التي تدور حول استقلال الجزائر، وسحب القوات الفرنسية وإنشاء جيش وطني جزائري، وإطلاق المسجونين

1 – عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق. ص ص 224– 225.

2 – رابح تركي عمامرة، مرجع سابق. ص 82.

3 – عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا. مرجع سابق، ص 288.

السياسيين وإلغاء الرقابة الخاصة على الأشخاص وعمليات النفي التي سنها قانون الأهالي، زيادة على إطلاق الحريات الأساسية للشعب الجزائري[1].

ونتيجة للمواقف الثورية التي تدعوا إلى الاستقلال والتي كانت تمثل مبادئ الحزب، فقد تعرض لحملة من الضغوط الفرنسية وانتهت بقرار حله سنة 1929، واضطهد زعمائه الذين استمر عملهم بصفة غير رسمية حتى جاءت سنة 1932 حيث أعيد تشكيله باسم "نجم شمال إفريقيا المجيدة"[2].

ولم يتوقف النجم عن نشاطاته تبعا لحله سنة 1929 حيث عزز تنظيمه وواصل برنامجه الذي أوضحه في مؤتمر الذي انعقد في 1933، حيث قام مناضلوه بالانخراط في حزب سياسي، آخر حيث أراد إظهار رغبته في عدم التعرض للاختراق من تنظيمات سياسية أخرى، وعندما وجد النجم نفسه محاطا من كل جانب بمعادين للوطنية، الكولون عن اليمين والشيوعيين عن اليسار ناضل وناور لكي يؤكد مذهبه الوطني المستقل، وكان أول انتصار له هو مشاركته في مؤتمر بروكسل ما بين 10 و 15 فيفري 1927، وهو المؤتمر الذي حضرته "الجمعية المعادية للاضطهاد الاستعماري"، ووفود من آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا، وعقد المؤتمر في قصر "دوغمون" بالعاصمة البلجيكية وهكذا فإن النجم الذي مثله مصالي قد أعطى فرصة لإعلان مطالب الجزائريين أمام التجمع العالمي في مؤتمر بروكسل[3].

- **فدرالية المنتخبين الجزائريين:** تأسست في 11 سبتمبر 1927 في الجزائر العاصمة، وبين 1919 و1927 لم تكن منظمة رسمية تمثل مصالح هذه الجماعة، وفي 18 جوان 1927 قامت جماعة من أعضاء النخبة في قسنطينة بإنشاء "اتحادية التعاون"[4]، ويتكون

1 - محفوظ قداش، مرجع سابق. ص 215.

2 - علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي. المغرب: لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال، 1948، ص 13.

3 - محفوظ قداش وجيلالي صاري، مرجع سابق. ص ص 83- 84.

4 - أحمد الخطيب، مرجع سابق. ص 44.

المنتخبون الجزائريون من فئة النخبة المثقفة، ثقافتهم فرنسية من بينهم" ابن جلول" و"ابن التهامي" و"الأمير خالد"، حيث تجمع هذه الفدرالية السكان المسلمين في المجالس البلدية وغيرها من المجالس التي تهتم بالشؤون الأهلية الخاصة بالمسلمين تحت الإدارة المباشرة لسلطات الاحتلال الفرنسي، وهم من دعاة المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر من مسلمين أوروبيين تحت الإدارة الفرنسية، وتمثل اتحادية المنتخبين الاتجاه اليميني المعتدل في الحركة الوطنية الجزائرية، وبعد تأسيس هذه الاتحادية كرد فعل على ذلك التنظيم القوي الذي شكله رؤساء البلديات في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى لمواجهة قانون 04 فيفري 1919[1].

وكانت الإدارة الفرنسية تصم آذانها عن مطالب هذه النخبة مما دفع بهم إلى الانقسام إلى ثلاث فدراليات بداية من سنة 1930، في كل من عمالات قسنطينة والجزائر ووهران، وكانت قد اتكأت عليها "جمعية العلماء المسلمين" في نهوضها الأول، وكانوا المساندين لها ضد الإدارة الفرنسية عندما واجهتها. كما أن هذه الفدرالية لم تكن حزبا سياسيا له برنامج محدد ولكنها كانت حركة تضع أصحاب الاتجاهات الليبيرالية الذين هم من طبقة واحد وهي الطبق البرجوازية وغالبيتهم من الذين تلقوا الثقافة الفرنسية، وكانت فدرالية قسنطينة أكثر فروع الاتحاد حيوية ونشاطا وذلك لعدة أسباب أهمها أنها كانت تضم القسم الأكبر من مسلمي الجزائر وكانت مجاورة لتونس ولنفوذ "جامع الزيتونة" ودعم الدستوريين لها[2].

وعرفت هذه الاتحادية في عهد" بن جلول" سنة 1931 نشاطا وتوسعا خاصة مع وجود مجموعة من المثقفين والإطارات من أطباء ومحامين وأساتذة وصحافيين وصيادلة، وأعضاء من العائلات الكبيرة والتجار وملاك الأراضي وبعض قدماء المحاربين في

1 – مومن العمري، مرجع سابق. ص 22.

2 – ناهد إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق. ص ص 195– 196.

الجيش الفرنسي[1]. وفي أواخر العقد الرابع من القرن العشرين أضحت مطالب النخبة والنواب تتمثل في إلغاء قرار رئيسي وإصدار العفو العام على المحكومين بمقتضى ذلك القرار، وصرح "فرحات عباس" عندما كتب مقالة بعنوان "فرنسا هي أنا" نشرها بصحيفة "الوفاق" يوم 27 فبراير 1936 يقول فيها "لو أني اكتشفت الأمة الجزائرية لكنت وطنيا... إن الرجال الذين يموتون من أجل فكرة وطنية يكرمون، وحياتي ليست أغلى من حياتهم، ولكني غير مستعد أن أموت من أجل وطن جزائري، لأن هذا الوطن لا وجود له"[2].

**ثالثا/ تطور النضال الوطني وبروز الأحزاب السياسية**

شكل نشاط "الأمير خالد" دافعاً لظهور عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة، مستثمرة هامش الحرية الذي وفره قانون 1901 الفرنسي الذي يعطي الحرية لإنشاء تلك التنظيمات السياسية في ظل الادارة الفرنسية، وهي التنظيمات التي ساهمت بشكل كبير في تطور الوعي الوطني الجزائري. ومن أهم تلك التنظيمات والأحزاب نذكر:

- **جمعية العلماء المسلمين:** لقد تمكن بعض الجزائريين على الرغم من معارضة السلطات الاستعمارية من الالتحاق بمختلف جامعات العالم العربي قصد التعليم، نظرا لعدم وجود مدارس وجامعات في الجزائر، فكانت وجهتهم "الزيتونة" في تونس و"القرويين" في المغرب و"الأزهر" في مصر، وكذلك جامعة "المدينة المنورة"، وبعد عودتهم إلى الجزائر عملوا على إنشاء مدارس حرة لتعليم اللغة العربية وتحفيظ القرآن، كما عملوا على نشر الجرائد المختصة في تناول نهضة الجزائر الثقافية، وهذا ما يجعلها تتطرق للقضايا السياسية من منطلق دعوتها إلى الإصلاح الديني وتحقيق الوحدة الإسلامية والعربية[3].

وكنتيجة للشعور بضرورة وحدة العلماء في أعمالهم كما كان ذلك في مقاصدهم فقد ظهر في سنة 1924 تنظيم سمي "الإخاء العلمي" والذي كان يهدف إلى توحيد

1 – مومن العمري، المرجع السابق. ص 23.

2 – عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق. ص 231.

3 – محفوظ قداش وجيلالي صاري، مرجع ساق. ص 24.

صفوف العلماء المسلمين الجزائريين[1]. على أن الهدف الأسمى لجموع العلماء كان إنشاء جمعية إسلامية تقوم على إعادة بعث التراث العربي الإسلامي في الجزائر والدعوة إلى التمسك به، حيث لعب "عبد الحميد ابن باديس" دورا بارزا في الترويج لهذه الفكرة من منطلق تكوينه الثقافي والديني. إلا أن الفكرة بقيت مجرد أمنية حتى سنة 1931، حيث تأسست جمعية "العلماء المسلمين الجزائريين"، وذلك بعد الاحتفالات التي شهدتها الجزائر بمناسبة مرور قرن على الاحتلال، حيث زادت الحالة سوء في الجزائر جراء السياسة الاستعمارية التي لم تعط أي حقوق للجزائريين[2].

ومن أجل تأسيس الجمعية اجتمع صبيحة يوم الثلاثاء 05 ماي 1931 بـ"نادي الترقي" بالعاصمة 72 عالما من القطر الجزائري وطلبة العلم، استجابة لدعوة اللجنة التأسيسية متألفة من فضلاء العاصمة وعميدها "عمر إسماعيل"[3]، وكان الغرض من اجتماعهم وضع القانون الأساسي للجمعية، وعينوا للرئاسة المؤقتة الشيخ" أبا يعلي الزاوي" وللكتابة الأستاذ "محمد الأمين العمودي"، ووضع القانون وتلاه كاتب الجلسة فاقتُرحت الجمعية العمومية بالإجماع وانفضّت الجلسة، ثم أعيد الاجتماع مساء لانتخاب الهيئة الإدارية طبقا لمنطوق مادة في القانون الأساسي[4]. وفي يوم الخميس 07 ماي 1931 عُقدت الجلسة الثانية للهيئة الإدارية برئاسة "عبد الحميد ابن باديس" حيث تم عرض

1 – الزبير بن رحال، الإمام بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 67.

2 – عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق. ص ص 73–74.

3 – إبراهيم مهديد، الدور الإصلاحي والنشاط السياسي للشيخ محمد البشير الإبراهيمي (1931–1944). الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2011، ص 21.

4 – أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي. ج 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص ص 71– 72.

الأعمال السابقة فوافق عليها ورفعت بذلك الجلسة مع إلقاء "عبد الحميد بن باديس" خطابا شرح فيه مشروع الجمعية ومقاصدها[1].

وبعد إنهاء الإجراءات الإدارية في الجمعية وتوزيع المسؤوليات على أعضاء مجلسها الإداري، أصبح عليها لتباشر عملها أن تحصل على ترخيص رسمي من الإدارة الفرنسية، وقدمت طلب ترخيص إلى دار العمالة بالعاصمة وجاءت الموافقة سريعة، وبتاريخ 31 ماي 1931 أعلن الترخيص في الجريدة الرسمية الفرنسية على النحو التالي: "بتاريخ 22 ماي 1931 جرى التصريح في مركز عمالة الجزائر لـ"جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" التي تهدف إلى محاربة الآفات الاجتماعية وغيرها، وكل ما يحرمه صريح الشرع وينكره العقل وتحجره القوانين والمراسيم الجاري العمل بها، وإن مركز الجمعية الاجتماعي في العاصمة هو نادي الترقي، 09 ساحة الجمهورية"[2].

للجمعية مجموعة من الأهداف حددها "ابن باديس" بقوله: "هي جمعية دينية تهذيبية هدفها محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر وكل ما حرمه صحيح الشرع وينكره العقل"، وأما الشيخ "البشير الإبراهيمي" فيقول عنها: "إن مبدأ "جمعية العلماء المسلمين" هو الإصلاح الديني بأوسع معانيه وهو الذي كان يعمل له المصلحون فرادى وعندما كانوا مسيرين بفكرة لا تستند على نظام، فأصبحوا مسيرين بتلك الفترة نفسها مستندة على نظام مقرر وبرنامج محرر[3].

كما عملت الجمعية على تغيير المفهوم الديني الذي كان سائدا في المجتمع، الإسلام الوراثي كما يسميه "ابن باديس" وتبسيط الأفكار وتسهيلها وهذا بالرجوع إلى منابعها الأصلية، إذ يقول "الشيخ الإبراهيمي": "ولو أن فقهاءنا أخذوا الفقه من القرآن ومن

1 – محمد خير الدين، مذكرات الشيخ محمد خير الدين. ج1، ط2، الجزائر: مؤسسة الضحى للنشر والتوزيع، 2002، ص 105.

2 – أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين وأثرها الإصلاحي في الجزائر. مرجع سابق، ص 112.

3 – صالح فركوس، مرجع سابق. ص 238.

السنة القولية والفعلية ومن عمل السلف الصالح أو من كتب العلماء المستقلين المستدلين التي تقرن المسائل بأدلتها وتبين حكمة الشارع منها، لكان فقههم أكمل وآثاره الحسنة في النفوس أظهر ولكانت سلطتهم على المستفتين من العامة أمتن، وأتقنوا يدهم في تربيتهم وترويضهم على الاستقامة في الدين"[1].

وقد اعتمدت "جمعية العلماء المسلمين" على عدة وسائل لتحقيق أهدافها تمثلت أساسا في المساجد، فهي في نظر "جمعية العلماء" وسيلة من وسائل إرساء العلم والمعرفة، فالمسجد هو المعهد الأول في بناء النهضة الإسلامية، ومن أشهر المساجد التي انطلقت منها الحركة التعليمية في الجزائر "الجامع الأخضر"، "جامع سيدي قموش" وغيرها...[2]. إلى جانب المساجد اعتمدت الجمعية على الصحف التي كان هدفها نشر المبادئ والأهداف والدعوة إلى اليقظة والدفاع عن الجمعية ضد خصومها، وبعدما أدرك علماء الجمعية الدور الهام للصحف في نشر الوعي الإسلامي وتربية الأمة بادر هؤلاء حتى قبل ميلاد الجمعية بإصدار مجموعة من الصحف اقتداء بالصحف التي كانت تصدر في المشرق في تلك الفترة مثل "المنار"، "المؤيد"، "اللواء"، "الفتح"...، وبعد نشأة الجمعية رأى أعضاءها أنه من الأفضل أن تصدر صحف خاصة بها، ونظرا لصعوبة ذلك في البداية فقد اكتفوا بالكتابة في الصحف التي كانت تصدر في ذلك الوقت وكان أشهرها "الشهاب" التي أصدرت سنة 1925[3].

- **الحزب الشيوعي الجزائري:** ظهر الحزب الشيوعي الجزائري في بداية الأمر كفرع للحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر، وبعد ظهور التيارات السياسية مع بداية

1 - محمد الوزاني، "جوانب الإصلاح في دعوة الشيخ محمد البشير الإبراهيمي". مجلة الإصلاح، العدد 01، جويلية 2007، الجزائر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ص 55.

2 - مازن حامد مطبقاني، جمعية العلماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1931- 1939). دمشق: دار القلم، 1988، ص 105.

3 - كمال بن عطا الله، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين- مسيرة علم وإصلاح. الجزائر: دار علي بن زيد للطباعة والنشر، 2013، ص 108.

الثلاثينيات، كان لابد من هيكلة هذا الحزب وإعطائه الصبغة الجزائرية، فشهدت نهاية سنة 1935 وبداية سنة 1936 ميلاد" الحزب الشيوعي الجزائري"[1].

لم يظهر "الحزب الشيوعي الجزائري" اهتماما واضحا بالقضية، بل اعتمد مطالب اجتماعية كتحسين معيشة السكان، وهذا ما دفع ببعض الكتاب إلى اعتباره منظمة نقابية لا حزبا سياسيا، ويتجلى من خلال ما ينشر في الجزائر من خلال جريدة الجزائر الجمهورية وجريدة الكفاح الاجتماعي[2]. ويمكن تلخيص برنامجه في ما يلي[3]:

- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين ضمن الاتحاد الفرنسي.
- المطالبة بالجنسية المزدوجة جزائرية، فرنسية.
- اعتبار اللغتان الفرنسية والعربية لغتين رسميتين.
- تشكيل برلمان مزدوج فرنسي جزائري.

إن هذه المطالب تُبين بوضوح دعوة الحزب الشيوعي إلى الارتباط الدائم من فرنسا والابتعاد الكلي عن مطالب الوطنيين الجزائريين. والحقيقة أن هذا الحزب لم يعرف تغييرا في توجهاته ومطالبه التي بقيت تصب في نفس الاتجاه، حيث ظل على صلة وثيقة بالحزب الشيوعي الفرنسي مما جعله رهينة للطروحات اليسارية[4]. وبالتالي فإن الحزب الشيوعي لم يخرج في توجهاته ونضاله عما رسمه "موريس توريس" في بداية نشأة الحزب عندما أقر بأن الجزائر أمة في طريق التكوين، فإن هذا التنظيم الذي وضعه "الحزب الشيوعي الفرنسي" كان المنهج الذي شكل الإطار العام لنشاط الحزب الشيوعي الجزائري" وحدد معالمه المرتكزة على ثلاثة دعائم سياسية، أولها عدم التسليم بوجود شعب جزائري واحد أو موحد مما جعلهم يركزون على أن الجزائريين يتألفون من مجموع عناصر أو أمة

1 – مومن العمري، مرجع سابق. ص 46.

2 – عمار عمورة، مرجع سابق. ص 178.

3 – مومن العمري، المرجع السابق. ص 47.

4 – محمد الميلي، مرجع سابق. ص 139.

في طور التكوين، وثانيها العمل على حماية المصالح والسيادة الفرنسية، أما ثالثها فيتمثل في القيام بإصلاحات شكلية لا تمس إطلاقا المصالح الاستعمارية والسيادة الفرنسية في الجزائر[1].

- **المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936:** انعقد المؤتمر في 07 جوان 1936 في قاعة السينما "الماجستيك" في الجزائر العاصمة، وحضره العلماء والمنتخبون الجزائريون والاشتراكيون والشيوعيون الجزائريون، وانطلقت فكرة عقد المؤتمر الإسلامي من قسنطينة وبتوجيه من "محمد الصالح بن جلول" زعيم "جماعة النخبة" الذي نقلها بدوره إلى الشيخ "عبد الحميد بن باديس" رئيس "جمعية العلماء" الذي رحب بها وشرع في الإعداد لها إلى أن تحققت بانعقاد المؤتمر[2]. واتخذ المؤتمر قرارات تعتبر في مجملها مطالب إصلاحية تتلخص فيما يلي[3]:

- إلغاء قوانين الأنديجينا والقوانين الاستثنائية.
- اعتبار اللغة العربية لغة دراسة بالمدارس الجزائرية.
- فصل الشؤون الدينية عن الدولة.
- إلحاق الجزائر بفرنسا مع الحفاظ على الشخصية الإسلامية.
- العفو السياسي.
- إعادة أموال الأوقاف إلى جماعة المسلمين.
- حرية الصحافة العربية.

1 - يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1999، ص 404.

2 - محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830- 1945). الجزائر: منشورات متحف المجاهد، 1994، ص 135.

3 - أحمد توفيق المدني، حياة كفاح: مذكرات. ج 2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ص 365.

لقد أخفق "المؤتمر الإسلامي الجزائري" في تحقيق ما كان يتطلع إليه الجزائريون، بل حتى في تحقيق مطالبه، إلا أنه استطاع أن يعطي دفعا قويا للحركة الوطنية الجزائرية بأن فضح أساليب ونوايا الاستعماري الفرنسي العدائية للشعب الجزائري.

- **حزب الشعب الجزائري 1937:** يعتبر حزب "الشعب الجزائري" امتدادا لحزب "نجم شمال إفريقيا"، وقد تأسس مباشرة بعد حل هذا الأخير، وبعد حل "النجم" سارع أعضاؤه في تأسيس جمعية "أحباب الأمة" نسبة للجريدة التي كانت تصدر في باريس، وكان نشاطها أكثر من ثقافي إذ كان يهتم بنشر الوعي والنشاط الرياضي والكشفي، ويبدوا أن أعضاء لجان أحباب الأمة في الجزائر قد تسللوا إلى الجمعيات والنوادي الاجتماعية والثقافية الأخرى، فمثلا في عمالة وهران تمكنوا من السيطرة على "النادي الأدبي"، و"نادي الإيمان" في غليزان و"نادي الرجاء" في تلمسان[1]. وفي 14 أفريل 1937 تلقى "حزب الشعب الجزائري" رسميا صدور التصريح القانوني، وقد احتفظ بأغلب مؤسسي "النجم" الذين كانوا وراء برنامج 1933 وعلى نفس نظام الحزب الشرعي المصرح به قانونا، والثاني نظام الحزب السري فيتكون من الأعضاء العاملين والمؤيدين الذين ينشطون ضمن الجهاز الهيكلي[2].

وتمحورت مطالب "حزب الشعب" حول القضايا الآتية[3]:

1- إنشاء حكومة مستقلة عن فرنسا.

2- إنشاء برلمان جزائري.

3- احترام اللغة العربية والدين الإسلامي.

4- احترام الشعب الجزائري.

---

1 - عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق. ص 228.

2 - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962. مرجع سابق، ص 218.

3 - محمد قنانش، الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919- 1939). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 84.

كان الحزب يخضع للتنظيم القانوني للأحزاب في ذلك الوقت وفقا للقانون الصادر عام 1901، والذي يقضي بوجود تنظيمات مركزية تتكون من جمعية عامة ولجنة مركزية ومكتب سياسي، ثم بعد ذلك يتخذ الحزب لنفسه تنظيمات إقليمية مؤلفة من فيدراليات وفروع "قسمات" وهذا ينطبق على "حزب الشعب"[1]. حيث تم تقسيمه كالآتي[2]:

- الجمعية العامة: تضم كل الأعضاء، مهمتها تعديل النظام الأساسي للحزب وإقرار برنامجه المستقبلي والسياسي والتقرير المالي، وتنتخب أعضاء اللجنة التنفيذية.

- اللجنة التنفيذية: ينتخبها المؤتمر السنوي وعدد أعضائها يفوق العشرين عضوا، مهمتها تنفيذ قرارات المؤتمر، وتتمتع بصلاحيات واسعة وغير محددة أحيانا، تنتخب من بين أعضائها هيئة إدارية تتولى بالنيابة عنها إدارة شؤون الحزب ونشاطاته.

- الهيئة الإدارية: تتكون من قيادة الحزب تأسست في فرنسا ثم انتقلت إلى الجزائر، وهي مكلفة بالإشراف على شؤون الحزب، وهي التي تقرر إمكانية اشتراكه في الانتخابات العامة.

من خلال الاطلاع على المطالب الأساسية التي تقدم بها الحزب خلال السنوات الثلاث من مرحلته الأولى (1937- 1939) فإن برنامج الحزب قد ظهر من خلال تصريحات المكتب، الذي أعلن سعيه لتحسين المستوى المادي والأخلاقي للشعب الجزائري، ودفاعه عن كل مطالب الجزائريين، أما في الميدان السياسي فرفض رفضا باتا الاندماج[3]. ويمكن معرفة مضمون برنامج الحزب من خلال ما جاء في جريدة الأمة الصادرة بشهر جانفي 1938 وهي كالتالي[4]:

- إلغاء قانون الأهالي، قانون الغابات وكل القوانين الاستثنائية.

---

1 - أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري. مرجع سابق، ص 219.

2 - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930). مرجع سابق، ص 120.

3 - أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 220.

4 - محمد قناش و محفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري (1937- 1939). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 350.

– إعطاء الحريات الديمقراطية، حرية الصحافة، وتكوين الجمعيات والتفكير والعمل الثقافي والاجتماع والمساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الخدمة العسكرية.

– فصل السلطات بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

– إلغاء المنح التي تعطي للمسيحيين الكاثوليك البروتستانت.

– تغيير المجالس المالية إلى مجلس جزائري منتخب من طرف الجميع دون الأخذ بعين الاعتبار عنصر الدين واللغة.

– حرية السفر إلى فرنسا والبلاد الأجنبية.

– إيقاف المساعدات المالية الممنوحة من قبل الجماعات الموالية للديانتين الكاثوليكية والبروتستانتية.

– تخفيض الضرائب.

– إعادة الأراضي المغتصبة إلى أصحابها الشرعيين، وتسهيل وسائل استغلال الأراضي.

– إلغاء الإدارة العسكرية في المناطق العسكرية وكذلك إلغاء البلديات المختلطة.

يبدوا من خلال برنامج "حزب الشعب" أنه قد أصبح جزائريا بعد فقدانه الصبغة المغاربية، وبعد أن كان هدف النجم التحرير المادي والفكري لمسلمي شمال إفريقيا، وهذا راجع إلى تنقل قادة الحزب إلى الجزائر والاهتمام بالقضية الوطنية، وظهور" الحزب الدستوري الجديد" في تونس و"لجنة العمل المغربي" في المغرب في 1934، وتحول معظم الأعضاء التونسيين والمغاربة إلى معالجة قضايا بلادهم[1].

كان من المفروض أن ينعقد مؤتمره الأول والأخير خلال شهر ماي 1938 لكنه تأجل إلى شهر أوت من نفس السنة بسبب مضايقات السلطة الفرنسية لأعضائه وسجنهم، ومع بداية عام 1939 كان قد استلم القيادة في باريس "سي الجيلالي" و"عمار خيضر" بتوجيه من "مصالي الحاج" الذي كان في السجن، وفي 26 سبتمبر 1936

1 – أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري. مرجع سابق، ص 223.

صدر مرسوم يقضي بحل "حزب الشعب الجزائري" بحجة أنه متعامل مع ألمانيا النازية وتم اعتقال 28 شخصية من أعضائه[1].

## المحور الثالث/ الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية ومخاض الثورة التحريرية (1939- 1954)

**أولا- الساحة السياسية في الجزائر عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية:** إن التطور الذي بلغته الحركة الوطنية الجزائرية في بداية الثلاثينات من القرن العشرين سرعان ما توقف بقرب اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت الساحة السياسية الجزائرية عشية اندلاع الحرب تتسم بضعف شديد بسبب الانقسام الذي دب في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية، وتضارب الأهداف الوطنية، يضاف إلى ذلك أن مطالب الجزائريين في تحقيق المساواة مع الفرنسيين، وتطبيق مشروع "بلوم- فيوليت"، وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لم تجد آذانا صاغية لدى حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا، وبسقوط هذه الحكومة الشعبية يوم 10 أفريل عام 1938، ضاعت معها آمال القادة السياسيين الجزائريين، فبدأوا يفكرون بعد ذلك في جمع القوى الشعبية الجزائرية وتوحيدها، فاقترح "الشيوعيون الجزائريون" عدة أشكال لتحقيق "جبهة إسلامية" عام 1938، ثم "جبهة إسلامية فرنسية" عام 1939، كما نادى أنصار "حزب الشعب الجزائري" بإنشاء "الجبهة الإسلامية الجزائرية"، وأمام هذه المحاولات وكذلك أمام تصلب السلطات الاستعمارية الفرنسية ومناورات المستوطنين فكر زعماء" فيدرالية النواب المسلمين" لعمالة قسنطينة في إيجاد طريقة جديدة لبعث حركة سياسية تكون قادرة على تحقيق مطالبهم[2].

1 – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1945). مرجع سابق، ص 95.

2 – كريمة بن حسين، "الحياة السياسية في قسنطينة من سنة 1930 إلى سنة 1939". مذكرة دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر: جامعة قسنطينة 1، 1984، ص 299.

فدفع ذلك "فرحات عباس" إلى تأسيس "الاتحاد الشعبي الجزائري" سنة 1938 لتحقيق الأهداف التالية[1]:

1- تحقيق نظام تسوده المساواة وتلغي فيه كل الامتيازات الطبقية أو العرقية أو الجنسية.

2- تحقيق نظام اقتصادي يوفر الخبز والعيش للجميع.

3- اعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية على غرار الأقاليم الموجودة في فرنسا.

وقد اعتبر "فرحات عباس" أن الانخراط في صفوف "الاتحاد الشعبي الجزائري" واجب على كل جزائري يرغب في الحصول على الجنسية الفرنسية، والحرية الفرنسية، وتكمن مهمة الاتحاد في تحقيق تقدم جزائري في إطار فرنسي، وكان الاتحاد يضم مناضلين مخلصين يتحلون بطاعة النظام، لكن الشيء الملاحظ هو أن الاتحاد لم يشر في أهدافه إلى قضية استقلال الجزائر[2].

ومن جهته أسس الدكتور "ابن جلول" "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري" سنة 1938[3]، وكان هذا التجمع يضم جماعات مختلفة من حزب "الشعب الجزائري" وممثلين عن "الاتحادات التجارية الأوربية"، وأعضاء من بعض الأحزاب الشيوعية والاشتراكية الفرنسية[4].

وقد نالت فكرة التجمع هذه تأييد "جمعية العلماء المسلمين"، حيث عبر "الإمام عبد الحميد بن باديس" عن ارتياحه بفكرة الوحدة الشعبية التي دعا إليها "ابن جلول"، فأوضح "ابن باديس" بأن المسلمين رغم مظاهر الاختلاف بينهم إلا أنهم أقدر على التفاهم مع بعضهم البعض، وفي نفس الوقت رفض التحالف مع الذين يذعنون لأوامر الإدارة

1 - Claude Collot et Jean Robert Henry, Op.Cit. p 138.

2 - كريمة بن حسين، مرجع سابق. ص 301.

3 - Mohamed Teguia, Op.Cit. p 61.

4 - ناهد إبراهيم دسوقي، مرجع سابق. ص 225.

الفرنسية، كما ألح على ضرورة محاربة قرار 08 مارس1938 حيث طلب من" ابن جلول" التعهد برفع احتجاجات إلى الحكومة الفرنسية ضد إجراءات محاربة التعليم العربي[1].

ولو ألقينا نظرة على الحركتين: حركة "فرحات عباس"، وحركة "ابن جلول" لوجدنا أن كلا الزعيمين توجه بحركته إلى الشعب الجزائري طمعا في التأييد والدعم المادي والمعنوي، لكنهما رغم ذلك قد اختلفا في الوسيلة، فـ"ابن جلول" عمل على استمرار الاتصال بالجماهير الشعبية انطلاقا من مبادئ "المؤتمر الإسلامي الجزائري" عام 1936، واستطاع أن يكسب عددا من الجزائريين المؤثرين مثل الشيخ "عبد الحميد ابن باديس"، وبعض النقابيين، وقدماء المحاربين، وبعض الأعضاء من الحزبين الفرنسيين الاشتراكي والشيوعي. وبهذا يمكن القول بأن "ابن جلول" استفاد من الاتجاهات الوحدوية التي دعت إلى تحقيق مطالب المؤتمر الإسلامي لأن "ابن جلول" لم يكن يهدف فقط إلى إعادة تأسيس "المؤتمر الإسلامي"، وإنما كان يهدف أيضا إلى توسيع هذا المؤتمر كي يشمل كل الفئات الإسلامية والأوروبية التي كانت تؤيد سياسة الإدماج[2].

ويبقى الاختلاف بين الحركتين قليلا ولا يكاد يظهر، ويتمثل في أن "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري" كان يضم إليه رؤساء الجمعيات وليس المناضلين العاديين، أما "الاتحاد الشعبي الجزائري" كان يضم عناصر نخبوية وعناصر شعبية كادحة. لكن الملفت للانتباه هو أن حركة" فرحات عباس" قد لقيت معارضة شديدة من قبل العلماء والميصاليين والشيوعيين، الأمر الذي صعب من مهمة "فرحات عباس" فلم تستطع حركته أن تفتح فروعا لها في مختلف مناطق الجزائر، فلم يكن لها سوى تسع فروع في عمالة قسنطينة والجزائر العاصمة تضم 50 عضوا، كما لم يستطع "فرحات عباس" أن يجعل من الاتحاد حزبا قائما بذاته كما كان يتوقع. أما حركة "التجمع الفرنسي الإسلامي

1 – L'Enttente Franco-musilmane N84, 04 Aout 1938.

2 – كريمة بن حسين، مرجع سابق. ص 302.

الجزائري" فقد استمرت إلى غاية شهر أوت 1939 إلا أن نشاطها كان ضعيفا، ولم تكن الشعارات التي رفعته سوى حبرا على ورق[1].

وهكذا فقد أصبحت مطالب الحركة الوطنية عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية ضعيفة ومنقسمة على بعضها البعض، ففيدرالية النواب لعمالة قسنطينة انحلت تقريبا، أما "الاتحاد الشعبي الجزائري" و"التجمع الإسلامي الفرنسي الجزائري" فلم يبق لهما سوى أقلية من المنخرطين وأصبح نشاطهما ضعيفا، كما فشلا ذريعا في تحقيق أهدافهما، كما أصبح العلماء ضحايا لإجراءات قاسية سلطتها عليهم الإدارة الفرنسية للتضييق على حركتهم، كما أصدرت السلطات الفرنسية قرارا بحل "الحزب الشيوعي الجزائري"، و"حزب الشعب الجزائري" واعتقلت معظم زعمائهم وعطلت صحفهم.

**ثانيا- الأوضاع السياسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية:** عندما سقطت فرنسا في يد الألمان في جوان 1940 سقطت حكومة" بول رينو" (Paul Raynaud) وتم الإعلان عن قيام حكومة موالية لألمانيا، وصارت تعرف باسم حكومة "فيشي" برئاسة المارشال بيتان" (Pétain ) الذي اقتنع بالخطة الألمانية فأجرى تغييرات على رأسها تغيير شعار الجمهورية الفرنسية من "حرية، مساواة، إخاء" إلى شعار "العمل، الأسرة، الوطن"[2].

وكان لهزيمة فرنسا أمام ألمانيا أثر كبير في الجزائر، تلك الهزيمة التي أدرك الجزائريون من خلالها ضعف فرنسا، وفي نفس الوقت أعجبوا بألمانيا النازية واعتقدوا أنها محررة الشعوب المستعمَرة، خاصة وأن إذاعة برلين كانت تنشر للعالم أجمل الشعارات عن حرية الشعوب. وكما كان متوقعا فتغير الأوضاع في فرنسا انعكس على الجزائر،

1 – كريمة بن حسين، مرجع سابق. ص 304.

2 – ريمون كارتييه، الحرب العالمية الثانية (1939– 1954). (ترجمة: سهيل سماحة وأنطوان مسعود). بيروت: مؤسسة نوفل للطباعة والنشر، 1966، ص 105.

حيث تم تنصيب لجان الهدنة الألمانية–الإيطالية، وقام "بيتان" بإرسال الأميرال "أبريال" (Abrial) ليحل كحاكم عام على الجزائر[1].

والملاحظ أن "حكومة فيشي" لم تأت بجديد، فالقوانين الاستثنائية ظلت سارية المفعول وبقي القمع مسلطا على الحركة الوطنية، والشيء الوحيد الذي قامت به تلك الحكومة هو إلغاء مرسوم "كريميو" 1870 الذي يمنح حق التجنس لليهود[2]. ومن خلال حكومة فيشي طرح الألمان فكرة تقسيم الجزائر إلى ثلاثة أقسام هي منطقة قسنطينة مع تونس تعطى لإيطاليا، ومنطقة وهران تعطى لإسبانيا، أما منطقة الجزائر العاصمة فتحتفظ بها فرنسا، كما أبقت على 54 ألف جندي في الجزائر، وذلك حفاظا على الأمن والنظام في الداخل[3].

بالإضافة إلى برنامج إصلاح اقتصادي واجتماعي، غير أن الملاحظ أن الحالة الاقتصادية في ظل حكم "نظام فيشي" ازدادت سوءا بحيث انخفض مخزون الحبوب فالإنتاج الجزائري لهذه المادة أصبح مسخرا لخدمة دول المحور بما فيها ألمانيا، ايطاليا وفرنسا، كما عرفت تلك الفترة ارتفاعا في الأسعار وندرة في السلع والمواد الأولية، وزيادة في الضرائب على الجزائريين في المنتجات الغذائية خاصة الحبوب، التين، والتمر[4].

لقد اتسمت الساحة السياسية في الجزائر عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية بفراغ سياسي، استمر حتى بعد قيام "حكومة فيشي"، فبعد عودة "فرحات عباس" من جبهات القتال في فرنسا في أوت 1940 وجد الساحة السياسية فارغة خاصة بعد وفاة الشيخ "ابن

1 – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية (1900– 1930)، مرجع سابق. ص 173.

2 – مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثور أول نوفمبر. الجزائر: مطبعة متيجة، 2009، ص 21.

3 – Jacques Cantier, l'Algérie sous le régime de Vichy. Paris: édition Odile Jacob, Mars 2002, p 43.

4 – La Voix Indigène, n° 514, 11 Juillet 1940.

باديس" في أفريل 1940، و"مصالي الحاج" محكوم عليه بالأشغال الشاقة لمدة 16 سنة، وتراجع جماعة النخبة وعلى رأسهم "ابن جلول"[1].

واستغل "فرحات عباس" التغيير الذي حصل في فرنسا فحرر تقريرا بعنوان "جزائر الغد" سلمه للماريشال " بيتان" بتاريخ 10 أفريل 1941، حيث انتقد النظام الاستعماري وقدم مجموعة من الاقتراحات وأعطى تصورا لجزائر الغد، ويعتبر التقرير بمثابة دراسة اقتصادية وسوسيولوجية للجزائر في تلك الفترة، خاصة الجزء المتعلق بإصلاح الفلاحة، والتعليم والصحة[2].

أما عن "جمعية العلماء المسلمين"، فبعد وفاة "ابن باديس" وضعت ثقتها في "الشيخ الإبراهيمي"، وواصلت نضالها القائم على تعاليم الدين الإسلامي واللغة العربية والنهضة العلمية رغم مضايقات "حكومة فيشي" لها، وبعد تعيين الحاكم العام "شاتيل" (Chatel) في أوت 1941، وجه أعضاء الجمعية عريضة إلى الجنرال "ويقاند" (Weygande) حددوا فيها مفهوم الإصلاح، كما وجهوا لومهم للأعمال العدوانية من طرف ممثلي "حكومة فيشي" ضد أعضاء الجمعية، وطالبوا بإطلاق سراح "الشيخ الإبراهيمي" وأعضاء الجمعية المعتقلين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وإلغاء مرسوم 08 مارس 1938، الذي كان يستخدم كسلاح ضد الجمعية لتحطيم مؤسساتها، كما طالبوا بحرية التعليم في المساجد وحرية تعليم اللغة العربية[3].

أما عن ردود أفعال الإدارة الفرنسية على هذه المطالبات فقد تمظهرت في مظهرين أساسيين، مظهر القوة والترهيب ويتجلى في حل كل الأحزاب السياسية، واعتقال الزعماء الوطنيين وسجنهم، ونفي بعض الزعماء خارج الوطن(مصالي الحاج)، وإرغام بعض

1 – Claude Collot et Jean Robert Henry, Op.Cit. p 153.

2 – عز الدين معزة، "فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899– 1985". رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص 150.

3 – عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق. ص 171.

الزعماء على الإقامة الجبرية (البشير الإبراهيمي)، كما منعت الصحف والمجلات من الصدور، وتمت مضاعفة عملية التجنيد الإجباري للقادرين على حمل السلاح كما سخّرت كل إمكانيات الجزائر الطبيعية والاقتصادية لخدمة الحرب. أما الثاني فهو مظهر المودة والترغيب، وتجلى في توزيع بعض الأراضي الزراعية على الجزائريين، وتكريم معطوبي حروب فرنسا وتقريبهم منها، وإلغاء قانون "كريميو"، والتظاهر ببعض الإصلاحات.

وفي 08 نوفمبر 1942 قام الحلفاء بإنزال قواتهم بشمال إفريقيا، حيث رحب الجزائريون بذلك واعتبروه فرصة مشجعة لطرح قضية حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، خصوصا بعد تصريح الرئيس الأمريكي "روزفلت" باسم الحلفاء بحق الشعوب في تقرير مصيرها[1].

إن الإجراءات التعسفية التي قامت بها فرنسا بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وهذا في الفترة الممتدة بين 1939-1942، أدت إلى شل كل أنواع الأنشطة السياسية في الجزائر خلال تلك الفترة، غير أن نزول الحلفاء بمنطقة شمال إفريقيا وهم يحملون معهم عدة مبادئ من بينها حق الشعوب في تقرير المصير، ساهم في بعث النشاط السياسي من جديد، حيث تم إطلاق سراح معظم الزعماء السياسيين باستثناء" مصالي الحاج"، وقد أدى إطلاق سراحهم إلى ظهور نشاط سياسي كبير تجلت مظاهره في بيان فيفري 1943.

فلقد كانت أحداث الحرب العالمية الثانية سببا في زيادة انتشار الوعي الوطني وتناسي الأحقاد، حيث رأت الطبقة السياسية في الجزائر ضرورة وضع برنامج سياسي يطرح مشكلة النظام المقبل، ونتيجة لذلك انعقد اجتماع بتاريخ 03 فيفري 1943 ضم أنصار "حزب الشعب"، " جمعية العلماء" و"النواب الفيدراليين"، وأعدوا بيانا حرره "فرحات

1 – عامر رخيلة، 08 ماي 1945 المنعطف الحاسم في تاريخ الحركة الوطنية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 37.

عباس" يوم 10 فيفري 1943 سُلم للوالي العام الفرنسي بالجزائر المارشال "بيرتون" ونسخا لممثلي "حكومة فرنسا الحرة" وممثلي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وأهم ما يقال عن هذا البيان أنه شكل نقطة التقاء التفّت حولها تيارات الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف اتجاهاتها، في ظروف حرجة ومصيرية يمر بها الشعب الجزائري، فجاء البيان شاملا لمطالب موحدة على شكل مذهب سياسي واضح المعالم، حيث استطاع أن يجمع بين معظم التيارات السياسية[1].

وجاء البيان بمثابة تقييم شامل للمراحل التي مرت بها الجزائر خلال الاستعمار الفرنسي، وما ترتب عن ذلك من انعكاسات سلبية على المجتمع الجزائري، إلا أنه تعرض أيضا إلى بعض الجوانب الايجابية والاعتدال، كتنويهه بمبادئ الثورة الفرنسية ودورها في صقل أفكار النخبة الجزائرية بالقيم والمبادئ التحررية والإنسانية[2]. واعتبر بيان فيفري 1943 منعطفا خطيرا في تطور الحركة الوطنية، فلأول مرة في تاريخ الاحتلال تواجه فرنسا زعماء الجزائر مجتمعين في اتجاه واحد، فبرغم اختلاف آراء واتجاهات زعماء الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين إلا أنهم وحّدوا آراءهم لأول مرة وهذا بإصدار بيان فيفري[3].

وكرد فعل على بيان فيفري فقد وافق الحاكم ""بيرتون" على محتواه دون الرجوع إلى حكومته، وهو ما أدى على عزله وتعيين الجنرال "كاترو" (Catraux) مكانه في 11 جوان 1943، وقد رفض هذا الأخير الاعتراف بالبيان أو حتى محاورة الجزائريين، وأكد على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، أما الحلفاء فقد وقفوا موقفا محايدا واعتبروا القضية داخلية، غير أنهم أكدوا مؤازرتهم لفرنسا في حالة حدوث حرب ضدها.

1 – عبد الكامل جويبة، الحركة الوطنية الفرنسية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946– 1954. الجزائر: دار الواحة للكتاب، 2012، ص 46.

2 – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية (1900– 1930)، مرجع سابق. ص 209.

3 – توفيق برو، "جنون الاستعمار وجريمة الجزائر". مجلة سيرتا، العددان 6–7، الجزائر: معهد العلوم الاجتماعية جامعة قسنطينة، 1982، ص 12.

وكمحاولة لاحتواء الوضع قامت السلطات الفرنسية بإصدار ستة مراسيم بتاريخ 06 أوت 1943 تضمنت دخول بعض الجزائريين في الوظائف العامة، وإنشاء منصب للمسلمين كنائب لرئيس البلديات الكاملة السلطات، توسيع التعليم الأهلي الابتدائي العام والخاص، بالإضافة إلى تخفيض بعض أسعار السلع[1]. أما الجنرال ديغول فقد رد من خلال زيارته لقسنطينة في أفريل 1943 والإعلان عن تأسيس لجنة لدراسة الشؤون الأهلية، وفي 07 مارس 1944 أصدر مرسوما يقضي بمنح المواطنة الفرنسية لعدد من أفراد النخبة الجزائرية دون التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، مع منح استفادة مالية للمحاربين الجزائريين وتأجيل النظر في مستقبل الجزائر إلى ما بعد نهاية الحرب[2].

لقد قوبل هذا المرسوم باحتجاج شعبي واسع وتنديد من طرف القوى الوطنية التي رفضته رفضا قاطعا، وأمام هذه المواقف أنشأ" فرحات عباس" "جبهة أحباب البيان والحرية" في 14 مارس 1944 حيث ضمت جميع القوى السياسية، "جمعية العلماء المسلمين" و"حزب الشعب" و"حزب التجمع الفرنسي الجزائري" لـ"فرحات عباس"، وهذا ما تؤكده تقارير المصالح الأمنية الفرنسية آنذاك، وهكذا أصبحت كلمة الجزائريين لأول مرة موحدة، وتسير تحت هدف واحد وهو الحصول على الاستقلال والحرية[3]. إلا أن التجمع لم يدم طويلا بسبب الخلاف الذي وقع في المؤتمر الذي انعقد سنة 1945، بين أعضاء "حزب الشعب الجزائري" الذين تمسكوا بفكرة إنشاء حكومة برلمان، في حين أيد "فرحات عباس" بقوة فكرة قيام جمهورية مستقلة ذاتيا، متحدة فيدراليا مع فرنسا[4].

---

1 – André Nouschi, Op.Cit. p p 136- 137.

2 – نادية حرز الله، "أحداث الثامن ماي". مجلة التاريخ، العدد4، الجزائر: المركز الوطني للدراسات التاريخية، 1977، ص 164.

3 – عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق. ص 265.

4 – إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية: دور القاعدة الشرقية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر، 1992، ص ص 44– 45.

هذا عن الوضع السياسي، أما عن الوضع الاقتصادي فبطبيعة الحال الوضع زاد تعقيدا بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تدهورت الأوضاع الاقتصادية بصورة مذهلة ومخيفة في الفترة ما بين 1940 و1942، وتوالت المحن والنكبات على البلاد، فقل الإنتاج الزراعي بسبب قلة الأيدي العاملة التي سخرت للحرب، ولم تسلم الثروة الحيوانية التي تناقصت هي الأخرى[1]. وزاد في خطورة الوضع الاقتصاد والاجتماعي انقطاع العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا، مما أدى إلى تضرر الطبقات الشعبية الفقيرة، ومصادرة فرنسا للأملاك الجزائرية وتضيق الخناق على زعماء الحركات الوطنية وسجنهم بحجة الحرب والطوارئ[2].

لقد أدت الظروف المعيشية المزرية التي عاشها الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية – والتي تسبب في معظمها الاستعمار بسياساته غير العادلة– أدت إلى نوع من الاحتقان السياسي لدى الجزائريين، الشيء الذي دفعهم للتفكير في وسائل أخرى لتحقيق أهداف جديدة غير التي كانت من قبل، وقد تجلى ذلك بوضوح في أحداث 08 ماي 1945 والتي اختلفت المصادر والباحثون في تحديد أسبابها الحقيقية، فمنهم من يرجعها إلى أسباب اقتصادية، وآخرون ينسبونها إلى دوافع سياسية، وهناك من يعللها بالدين أو بواقع الحرب وتأثيرها[3]. إن أحداث 08 ماي 1945 لم تكن بسبب الضائقة الاقتصادية والجوع، كما ذهبت العديد من التقارير الفرنسية بل بدافع التحرر، فهي ليست انتفاضة بطون بقدر ما هي انتفاضة تحرير[4].

وبناء عليه يمكن القول أن الوضع الاقتصادي المتأزم الذي عاشته الجزائر لم يكن سوى ظرف مُهيّئ وعامل مساعد على تطور تلك الأحداث، لأن الدافع الحقيقي يكمن في

1 – محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 41.

2 – عبد القادر يحياوي، الوضع السياسي في الجزائر بين 1939– 1954: الطريق الى نوفمبر. مج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 68.

3 – عبد الكامل جويبة، مرجع سابق. ص 64.

4 – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية (1900– 1930)، مرجع سابق. ص 39.

موقف الإدارة الفرنسية والمعمرين الرافض للمطالب الوطنية من جهة، وإلى نمو الوعي السياسي لدى الجزائريين من جهة أخرى، فبعدما كانوا يطالبون بالمساواة أصبحوا يطالبون بالاستقلال[1]. وهذا ما تأكدت منه الإدارة الفرنسية، حيث أصبح واضحا أن الشعب الجزائري اقتنع أكثر من أي وقت مضى بحقه في الحرية والاستقلال، فحاولت الإدارة الفرنسية إرضاءهم بتقديم برامج إصلاحية اقتصادية واجتماعية وسياسية، الغرض منها ربح الوقت من جهة واحتواء ردود فعل الحركات الوطنية من جهة أخرى[2].

كانت أحداث 08 ماي 1945 مؤلمة ودموية، حيث ارتكب فيها المعمرون أبشع الجرائم، فما تعرضت له تلك المظاهرات كان هدفه ضرب حركة "أحباب البيان والحرية"، التي كانت تشكل خطرا على الإدارة الاستعمارية، حيث اعتقل "فرحات عباس" وأودع السجن في صبيحة 08 ماي 1945 كما حُل الحزب ومُنع أعضائه من ممارسة أي نشاط سياسي[3]. ونتيجة للنشاط السياسي المتزايد لحركة أحباب البيان والحرية، وردت العديد من التقارير الفرنسية التي تتهم الحركة الوطنية بعناصرها الثلاثة ( حزب الشعب، حركة أحباب البيان والحرية، جمعية العلماء المسلمين)، على أنها المتسببة في انتفاضة 08 ماي1945، فكان الهدف من وراء كل ذلك هو التحرش بالحركة الوطنية وضربها، إذ تم إلقاء القبض على كل الزعماء السياسيين (فرحات عباس، الدكتور سعدان، الشيخ الإبراهيمي والعربي التبسي)، كما تم حل حركة "أحباب البيان والحرية"[4].

ثالثا- **التطورات السياسية في الجزائر بين 1945 و1954:** تركت أحداث 08 ماي 1945 في قلوب الجزائريين جرحا لا يندمل، وحطمت آمالهم المعلقة على وعود فرنسا والحلفاء بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأكبر صدمة أصابت وجدان الشعب الجزائري

1 – عامر رخيلة، مرجع سابق. 68.

2 – مومن العمري، مرجع سابق. ص 63.

3 – عامر رخيلة، المرجع السابق. 69.

4 – عبد الكامل جويبة، مرجع سابق. ص 75.

هي تصدع الحركة الوطنية الجزائرية التي ظهرت قوية ومتينة مجسدة في "حركة أحباب البيان والحرية"[1]. ولهذا وجد الجزائريون أنفسهم في مرحلة جديدة تختلف عن المراحل السابقة، وعليهم أن يواجهوا الأوضاع الجديدة بعد أن اجتازوا مأساة الثامن من ماي 1945[2]. ففي الوقت الذي كان فيه معظم قادة الحركة الوطنية في السجون والمعتقلات، أصدرت السلطات الفرنسية يوم 11 أوت 1945 قانونا يمنح الجزائريين حق التمثيل في البرلمان الفرنسي على قدم المساواة مع الفرنسيين، لكن هذا القانون لم يقدم حلا شاملا للقضية الجزائرية، شأنه في ذلك شأن قرار 07 مارس 1944.

وتبعا لذلك أوصت الحركة الوطنية ممثلة في "حركة أحباب البيان والحرية" و"حزب الشعب الجزائري" بمقاطعة انتخابات "الجمعية التأسيسية الفرنسية الأولى" المقرر إجراؤها في شهر أكتوبر 1945، وأدت نداءات الزعيمين "مصالي الحاج" و"فرحات عباس" إلى مقاطعة كثير من الجزائريين لهذه الانتخابات، فبلغت نسبة المشتركين في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 50%، وفي مقاطعة وهران 35%، أما نسبة المشاركين الإجمالية فبلغت 45.48% وأكثرهم من أنصار الدكتور "ابن جلول"، حيث حصلوا على 07 مقاعد من أصل 13 مقعدا مخصصة للجزائريين، كما رفض المنتخبون الفرنسيون مشروع "ابن جلول" الاندماجي ولم تناقشه الجمعية التأسيسية[3].

وفي 16 مارس 1946 صادقت "الجمعية التأسيسية الفرنسية الأولى" على قانون العفو العام على المساجين، فأُطلق سراح المعتقلين السياسيين الجزائريين ومن ضمنهم "فرحات عباس" و"مصالي الحاج"[4]، وبعد هذا العفو الشامل عادت الأحزاب السياسية

1 – محمد الطيب العلوي، مرجع سابق. ص 227.

2 – عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، مرجع سابق. ص 364.

3 – Ch. Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1964). Revue Tiers Monde, 21, Paris: Armand Colin, 1965, pp 315- 316.

4 – M'Hamed Yousfi, L'Algérie en marche: L'O.S. (l'Organisation secrète). Alger: ENAL, 1985, p 65.

الجزائرية إلى الظهور من جديد مستفيدة من دروس الماضي، لكنها اتخذت لنفسها أسماء جديدة من أجل السماح لها بممارسة نشاطها الشرعي مثل" الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" بزعامة "فرحات عباس"، و" الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" بزعامة " مصالي الحاج"، و"الحزب الشيوعي الجزائري"، و"جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"...الخ[1].

**1- طبيعة التحولات في الحركة الوطنية الجزائرية:**

- الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D): أُسس عقب العفو الشامل، حيث وجد أنصار "حزب الشعب" أنفسهم بعد أحداث 08 ماي 1945 مترددين بين مواصلة نشاطهم السري الذي تمرسوا عليه، وبين النزول إلى الميدان علانية كبقية الأحزاب السياسية الأخرى التي مكنها غطاؤها الشرعي من التحرك على نطاق واسع، ولكنهم أخيرا قرروا إعادة تشكيل حزبهم تحت اسم جديد هو "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"[2].

كان هذا الحزب يؤيد قيام جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة منتخبة على أساس الاقتراع العام دون تمييز، وطالب "مصالي الحاج" بجلاء الجيوش الفرنسية عن الجزائر وإعادة الأراضي التي انتُزعت، وتعريب التعليم وعودة المساجد إلى نشاطها الديني المعتاد[3]، ثم قرر الاشتراك في انتخابات 10 نوفمبر 1946، ليختبر فكرة استقلال الجزائر عن طريق صناديق الاقتراع رافضا في ذلك دعوة "الحزب الشيوعي الجزائري" للاشتراك في جبهة واحدة تجمع الشيوعيين و"الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" و" جمعية

1 - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1945). مرجع سابق، ص 230.

2 - جوان غيلسبي، الجزائر الثائرة. (ترجمة: خيري حماد)، بيروت: منشورات دار الطليعة، 1961، ص 81.

3 - Mahfoud Kaddache, Op. Cit, p 730.

العلماء" و"حركة الانتصار"[1]. وكما كان متوقعا شرعت الإدارة في الغش والتدليس، فكان أن رفض الحاكم العام للجزائر ترشيح "مصالي الحاج"، ورفضت الإدارة الفرنسية بدورها لائحتي "حركة الانتصار" في كل من وهران وسطيف[2]، ونتيجة لهذه الإجراءات لم تحرز حركة الانتصار إلا 05 مقاعد من مجموع 15 مقعدا، حيث نجح فقط المرشحون الآتية أسماؤهم: "الأمين دباغين"،" دردور جمال"، "بوقدوم مسعود" من عمالة قسنطينة، و"أحمد مزغنة" و"محمد خيضر" من عمالة الجزائر العاصمة، أما المقاعد العشرة المتبقية فقد فاز بثمانية منها المستقلون الذين يؤيدون التعاون مع الفرنسيين وتؤيدهم الإدارة الفرنسية، وفاز الشيوعيون بمقعدين[3].

وبعد ذلك عقد الحزب اجتماعا يوم 15 فيفري 1947 بالجزائر العاصمة درس فيه أوضاع الجزائر وخرج بالقرارات الآتية[4]:

1- مواصلة النشاط السري الذي سار عليه حزب الشعب سابقا.

2- ممارسة النشاط العلني والشرعي عن طرق حركة الانتصار.

3- إنشاء منظمة سرية عسكرية عرفت فيما بعد بالمنظمة الخاصة.

وفي نفس السنة شارك الحزب في الانتخابات البلدية وتحصل فيها على جميع بلديات الجزائر تقريبا، حيث فاز في 110 بلدية ولم يفز إلا في المدن التي لم يتمكن من تقديم مرشحين فيها لأن الإدارة الاستعمارية حالت دون ذلك[5]. وفي يوم 20 سبتمبر 1947 صادق البرلمان الفرنسي على لائحة إصلاحات سميت فيما بعد بدستور الجزائر،

1 - جوان غيلسبي، مرجع سابق. ص 83.

2 - Ben Youcef Ben Khedda, Les origines du 1er novembre 1954. Alger: ed Dahlab, 1989, pp 113- 114.

3 - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1945). مرجع سابق، ص 131.

4-Ahmad Mahsas, Le mouvement révolutionnaire en Algérie: De la 1re Guerre mondiale à 1954 : essai sur la formation du mouvement national. Paris: L'Harmattan, 1979, p 221.

5 - فرحات عباس، ليل الاستعمار- حرب الجزائر وثورتها. (ترجمة: أبو بكر رحال)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2005، ص ص 201- 202.

لكنه رُفض من قبل الأحزاب الجزائرية لأنه عبارة عن إصلاحات هامشية لم تُرض حتى جماعة المعتدلين، كجماعة "فرحات عباس" مثلا[1]، وبموجب هذا الدستور أعلن عن إجراء انتخابات جديدة في الجزائر في شهر أفريل لسنة 1948، لانتخاب "المجلس الجزائري" المنصوص عليه في هذا الدستور، فقرر "حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية" المشاركة في هذه الانتخابات، لكن السلطات الفرنسية بقيادة الحاكم العام "مارسيل نايجلن" ألقت القبض على 33 مرشحا من مجموع 95 مرشحا قبل التصويت، ويذكر "يحي بوعزيز" بأنه عاش بنفسه أجواء هذه الانتخابات وشاهد الشرطة الفرنسية بمدينة عنابة تطارد مرشحي "حركة الانتصار" وتبحث عنهم في كل حي بكل الوسائل[2].

هذا هو منطق الاستعمار الفرنسي خاصة في عهد الاشتراكي "نايجلن"، لهذا لم تفرز الانتخابات إلا عددا قليلا من مرشحي "حركة الانتصار"، و"الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" و"الحزب الشيوعي الجزائري" حيث كانت النتيجة كالآتي: الإدارة 41 نائبا، "حركة الانتصار" 09 نواب، "الاتحاد الديمقراطي" 08 نواب، المستقلون نائبان، علما بأن "المجلس الجزائري" يضم 120 نائبا، نصفهم من الفرنسيين[3].

ونظرا لهذا التزوير قرر أعضاء "حركة الانتصار" يوم 21 أوت 1948 مغادرة القاعة رافضين الاشتراك في أية مناقشات بعد ذلك، وفي يوم 27 أوت من العام نفسه تبعهم أعضاء "الاتحاد الديمقراطي"، وبهذا الصدد قال "فرحات عباس": "إن هذا القانون ليس إدماجا في حين أنه يسعى لأن يكون كذلك، وهو ليس اتحاديا بالقدر المرغوب فيه، وليس فيه شيء ديمقراطي بالرغم من أنه في زمن التحرر العظيم، وهو ليس تقدميا، حيث

1 – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830– 1945). مرجع سابق، ص 131.

2 – محمد الطيب العلوي، مرجع سابق. ص ص 229– 230.

3 – Mahfoud Kaddache, Op. Cit, p 755.

يأخذ بيد ما يعطيه باليد الأخرى، وهو قانون بلا شخصية وبلا أصالة، ميت لا تدب فيه الحياة... إنه فقط استبدل سلسلة ذهبية بسلسلة حديدية تقيدنا فعليا"[1].

- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري( U.D.M.A): لقد أسس "فرحات عباس" ورفاقه "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" في شهر أفريل 1946 بمدينة سطيف، ولم تكن له نفس الشعبية التي كانت لـ"أحباب البيان والحرية" رغم أن برنامجه لا يختلف كثيرا عن مطالب "بيان الشعب الجزائري" السابق[2]، لكن "فرحات عباس" اعتبر أن أحداث 08 ماي 1945 ما هي إلا مغامرة قامت بها عناصر من "حزب الشعب" فاتخذتها الإدارة الاستعمارية ذريعة وحلت "حركة أحباب البيان والحرية"، وعلى هذا الأساس قرر "فرحات عباس" عدم مواصلة العمل الوطني جنبا إلى جنب مع مناضلي "حزب لشعب" داخل حركة واحدة[3].

وفي أول ماي 1946 وجه "فرحات عباس" نداءه المشهور الذي جاء تحت عنوان "أمام جريمة الاستعمار وخيانة الإدارة"، إلى الشباب الجزائري الفرنسي والمسلم شرح فيه سياسته الجديدة، مُبديا تأثره العميق بأحداث 08 ماي 1945[4]، وهكذا قرر حزب" الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" الاشتراك في انتخابات "الجمعية التأسيسية الفرنسية الثانية" يوم 02 جوان 1946، وحقق فيها نجاحا باهرا، حيث حصل على 11 مقعدا من أصل 13 مقعدا مخصصة للجزائريين[5]. ولاقت هذه الانتخابات في الجزائر تأييدا شعبيا كبيرا دفع بـ" فرحات عباس" وزملائه إلى شن هجوم شديد على سياسة الاندماج والمروجين لها،

1 - جوان غيلسبي، مرجع سابق. ص 86.

2 - Mohamed Teguia, Op.Cit. pp 78- 79.

3 - فرحات عباس، مرجع سابق. ص 210.

4 - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1945). مرجع سابق، ص 136.

5 - Mahfoud Kaddache, Op. Cit, p 756.

مؤكدين على شخصية الجزائر وأصالتها ثم عمدوا إلى تحرير مشروع دستور جديد يقترح تأسيس جمهورية جزائرية[1].

وفي يوم 09 أوت 1946 عرض "فرحات عباس" هذا المشروع على مكتب "المجلس الوطني الفرنسي"، ولكن" الجمعية التأسيسية الفرنسية الثانية" لم تدرسه وأُجّل إلى وقت لاحق، وبذلك مُني أعضاء الاتحاد بخيبة أمل لا تقل عن خيبة "بن جلول"[2]، وفي شهر أكتوبر من العام نفسه صادق البرلمان الفرنسي على دستور الجمهورية الرابعة الذي نص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، فكان ذلك خيبة أمل أخرى حتى بالنسبة للمعتدلين[3].

– جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: لقد لعبت الجمعية دورا سياسيا مهما منذ نشأتها عام 1931 إلى جانب مجهوداتها الدينية والثقافية، ولذلك تعرضت قيادتها إلى بطش كبير خلال أحداث 08 ماي 1945 أثر على منهجها فيما بعد، فصارت تتجنب التدخل في المسائل السياسية أثناء ممارسة نشاطها إلا من خلف الستار، وحصرت نشاطها بعد الأحداث فقط في تحقيق مطالبها التي قدمتها إلى السلطات الفرنسية يوم 15 أوت 1944 في مذكرة خاصة، وركزت فيها بالخصوص على النقاط الآتية[4]:

- تحقيق حرية التعليم في المدارس و المساجد الحرة.
- فصل الدين عن الدولة وإعادة الأوقاف إلى المساجد.
- تحقيق القضاء الإسلامي وإصلاحه.

ومن ثم فقد أولت اهتمامها لتأسيس شبكة واسعة من المدارس الحرة في المدن والقرى وبناء المساجد التي لاقت إقبالا شعبيا كبيرا، وتوجت نشاطها الثقافي والديني

1 – Ben Youcef Ben Khedda, Op. Cit, p 118.

2 – Ch. Robert Ageron, Op. Cit, p 95.

3 – جوان غيلسبي، مرجع سابق. ص ص 89– 90.

4 – محمد الطيب العلوي، مرجع سابق. ص 232.

بتأسيس "معهد الإمام ابن باديس" بقسنطينة، والذي يعتبر إنجازا علميا كبيرا استعاد للجزائر نهضتها الثقافية باستقباله للطلاب الجزائريين الذين كانوا من قبل يهاجرون إلى مصر وتونس والمغرب من أجل العلم والمعرفة، فاستطاعت الجمعية أن تفرض نفسها ثقافيا على الساحة الجزائرية آنذاك برئاسة "الشيخ محمد البشير الإبراهيمي"[1].- **الحزب الشيوعي الجزائري (P.C.A):** تميز هذا الحزب بنشاطه الكبير عقب أحداث 08 ماي 1945، وكان الشيوعيون قد أُطلق سراحهم من السجون والمعتقلات منذ سنة 1942 فعادوا مرة أخرى لممارسة نشاطهم السياسي، حيث كانوا في أوج قوتهم وخاصة في فرنسا أين لعبوا دورا كبيرا في تدعيم المقاومة ضد الاحتلال النازي[2]، أما في الجزائر فإنهم وجهوا تهمة مؤامرة 08 ماي 1945 إلى "مصالي الحاج" و"فرحات عباس" وغيرهما ووصفوهم بالعملاء لألمانيا[3].

ومن جهة أخرى واصل "الحزب الشيوعي الجزائري" تأييد سياسة الإدماج حتى بعد أحداث 08 ماي 1945[4]، لكن انتخابات سنتي 1946- 1947 في الجزائر خيبت آمال الشيوعيين وبينت لهم أن الجزائريين لن يمنحوا أصواتهم لدعاة الإدماج، وفي أواخر سنة 1946 بدأ أنصار هذا الحزب يغيرون بعض الشيء من سياستهم الاندماجية متأثرين بالأحداث السابقة فاستطاعوا أن يكسبوا عددا معتبرا من المنخرطين، خاصة عندما أدخل الحزب تعديلات جديدة على برنامجه وأصبح يؤيد قيام جمهورية جزائرية[5].

كما كانت توجهات "الحزب الشيوعي الجزائري" وسياسته الانتهازية ظاهرة لدى الوطنيين الجزائريين وخاصة "مصالي الحاج" و"فرحات عباس"[6]، ومع ذلك عندما أصبح

1 – جوان غيلسبي، مرجع سابق. ص 85.

2 – Mahfoud Kaddache, Op. Cit, p 784.

3 – جوان غيلسبي، المرجع السابق. ص 85.

4 – محمد الطيب العلوي، مرجع سابق. ص 233.

5 – أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين وأثرها الإصلاحي في الجزائر. مرجع سابق، ص 258.

6 – عبد الرحمان بن العقون، مرجع سابق. ص 368.

كل من "مصالي الحاج" و"فرحات عباس" ضحايا لإجراءات قمعية فإنهما لم يترددا في التحالف مع "الحزب الشيوعي الجزائري" ولو لمدة قصيرة لمصلحة الأمة الجزائرية ككل، ومن ثم سعى "الحزب الشيوعي الجزائري" من جهته إلى تنقية الأجواء، وشرع في إبعاد العناصر التي اتهمها برفع شعارات معادية للحركة الوطنية الجزائرية، وبهذا الصدد تخلى "عمر أوزقان" عن منصبه كأمين عام لـ"لحزب الشيوعي الجزائري" وتفرغ لتنشيط نقابته "الكونفدرالية العامة للعمال"، التي تمكنت من التوغل في الأوساط العمالية سواء في فرنسا أو في الجزائر[1].

**2- النشاط الوطني من 1947 إلى 1954:** لقد تميز النشاط الوطني في هذه الفترة الهامة من تاريخ الجزائر بحركية جديدة في ظل الإصلاحات المزعومة التي نص عليها قانون الجزائر لعام 1947، والذي تجاهل التطلعات القومية للشعب الجزائري، بحيث يمكن اعتبار ما تضمنه من إصلاحات شكلية فيما يخص تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي مجرد لعبة استعمارية هدفها جر الحركة الوطنية للدوران في حلقة مفرغة، وإثارة الخلاف بين قادتها ومنعهم من إقامة وحدة وطنية رغم أنها تعلم مسبقا بأنها سياسة فاشلة، ومع ذلك فقد استطاعت فعلا أن تخلق خلافا بين" فرحات عباس" و"مصالي الحاج"، حيث برز هذا الخلاف بصورة واضحة حينما هاجم" مصالي الحاج" صراحة مشروع "فرحات عباس" السابق، والذي طالب فيه بإقامة جمهورية جزائرية مستقلة متحدة مع فرنسا فدراليا، وتطور الخلاف إلى درجة تبادل التهم والتراشق بالخيانات، لكنه لم يدم طويلا لأن الزعيمين أدركا خطأهما الذي أوقعتهما فيه الإدارة الفرنسية وعملا جنبا إلى جنب من أجل احتواء هذا الخلاف[2].

وأمام هذا الوضع فكر قادة الحركة الوطنية في إنشاء جبهة قوية تجمعهم، يواجهون بها التحدي الاستعماري، فقرر "حزب حركة الانتصار" في اجتماعه السري الذي

1 - محمد الطيب العلوي، مرجع سابق. ص 231.

2 - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1945). مرجع سابق، ص 139.

عقد يوم 15 أفريل 1947 بنواحي الجزائر العاصمة تأسيس منظمة عسكرية سرية تتولى الإعداد لخوض الكفاح المسلح، وهكذا برزت إلى الوجود المنظمة السرية (الخاصة)، وتم تعيين المناضل الشاب "محمد بلوزداد" رئيسا لهذه المنظمة التي استطاعت في فترة وجيزة تحقيق نجاحات كبيرة[1].

وفي شهر أوت سنة 1948 هاجم بعض أعضاء المنظمة البريد المركزي لمدينة وهران، فتسبب هذا الحادث في تسرب بعض أخبار المنظمة إلى الإدارة الفرنسية، فشنت عمليات تفتيش كبيرة ونكلت بأعضاء "حركة الانتصار"، فاضطرت المنظمة السرية إلى تغيير خطتها وأوقفت أعمالها لفترة محدودة[2]، ومع ذلك تمكنت الإدارة الاستعمارية من كشف أمرها في مدينة تبسة جنوب شرق الجزائر وذلك يوم 18 مارس 1950، عندما قام "ديدوش مراد" وبعض رفاقه بعملية تأديبية ضد أحد عملاء الإدارة الاستعمارية، الذي تمكن عن طريق صداقاته لبعض أفراد المنظمة من إخبار الشرطة الفرنسية بأمر المنظمة وإبلاغها بأسماء عدد كبير من أعضائها، فألقت الشرطة الفرنسية القبض على عدد كبير منهم وأصدرت ضدهم أحكاما قاسية، وعلى إثر ذلك سارع أعضاء اللجنة المركزية لـ"حركة الانتصار" إلى حل المنظمة عام 1953 لأن الظروف لا تسمح ببقائها وقرروا إعادة بعثها عندما تسمح الظروف بذلك[3].

من ناحية أخرى كانت قد تأسست "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها" يوم 05 أوت 1951، وضمت "حركة الانتصار" و"الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"

1 – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830– 1945). مرجع سابق ، ص 141.

2 – Ahmad Mahsas, Op. Cit, p 276.

3 – محمد الطيب العلوي، مرجع سابق. ص 247.

و"جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" و"الحزب الشيوعي الجزائري"[1]، وحددت أهدافها في النقاط الآتية[2]:

- إلغاء نتائج انتخابات شهر جوان 1951 واحترام حرية الاقتراع.
- احترام الحريات الأساسية، ومقاومة الاضطهاد بكل أشكاله.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وفصل الدين الإسلامي عن الدولة.

وكان يمكن لهذه الجبهة أن تدفع بالحركة الوطنية إلى الأمام لو كتب لها البقاء، ولكنها سرعان ما انحلت لأنها جمعت أحزاب متناقضة من حيث التوجهات والمصالح[3].

ومنذ عام 1953 دخل حزب "حركة الانتصار" في أزمة حادة أدت إلى انقسامه إلى تيارين أساسيين[4]:

– تيار المركزيين: وهو مشكل من أعضاء اللجنة المركزية للحزب وهم في غالبيتهم من الشباب، حيث طالبوا بقيادة جماعية للحزب، ونبذ القيادة الفردية.

– تيار الميصاليين: وهو يتشكل من "مصالي الحاج" وأنصاره وكان يطالب بقيادة فردية للحزب، ولا يرغب في أن يعارضه أحد أو يشاركه في المسؤولية.

وأمام هذا المأزق الخطير الذي بلغه الحزب ظهرت مجموعة من المناضلين كانوا أعضاء بارزين في المنظمة الخاصة، وكانوا يعملون في الخفاء منذ إنشاء المنظمة سنة 1947، وأطلقوا على تنظيمهم اسم "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" وذلك في مارس 1954، وعملت على احتواء الخلاف داخل الحزب، ولما لم تفلح قررت تجاوز الطرفين والاستعداد لتفجير ثورة مسلحة، فعقدت اجتماعها التاريخي الذي أشتهر باجتماع 22 في بيت المناضل" إلياس دريش" في أواخر جوان 1954، وقررت تحقيق أهدافها الثلاثة

1 – Mohamed Teguia, Op.Cit. p 85.

2 – Mahfoud Kaddache, Op. Cit, p 880.

3 – فرحات عباس، مرجع سابق. ص ص 257– 269.

4 – محمد الطيب العلوي، مرجع سابق. ص 248.

المحددة في اسمها وهي: الثورة، الوحدة، العمل، وكونت لجنة لإعداد الثورة وضمت كلا من: "مصطفى بن بولعيد"،" مراد ديدوش"، "محمد بوضياف"، "العربي بن مهيدي" و"رابح بيطاط" ثم" كريم بلقاسم"، وعين أيضا الممثلين الثلاثة لحزب "حركة الانتصار" بالقاهرة وهم "أحمد بن بلة" و"محمد خيضر" و"حسين آيت أحمد"[1].

وهكذا ومنذ هذا الاجتماع الأخير وأعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل يسابقون الزمن، ويكثفون من مجهوداتهم واتصالاتهم داخل الوطن وخارجه للتعجيل بإعلان الكفاح المسلح، وفي شهر أكتوبر 1954 تم تحديد تاريخ اندلاع الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1954 على أن يبقى هذا التاريخ في سرية تامة[2].

## المحور الرابع/ الثورة التحريرية واستقلال الجزائر (1954- 1962):

لقد دخلت ثورة أول نوفمبر التاريخ من أوسع أبوابه، انطلاقا من كونها ثورة جذرية تحريرية اجتماعية، قامت بها جميع الفئات الاجتماعية في الريف والمدينة، من أجل التحرير من الظلم والاستعباد الذي فرضه النظام الإقطاعي والنظام الليبرالي المتوحش على السكان، وهي ثورة سياسية لأنها تهدف إلى إقامة دولة جديدة في الجزائر، بدل الدولة الاستعمارية متميزة في القيم الدينية والثقافية واللغوية كما حددها بيان أول نوفمبر "دولة ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية".

### أولا/ اندلاع الثورة التحريرية

### 1- أسباب اندلاع الثورة التحريرية:

1.1- الأسباب الداخلية:

1 - Mahfoud Kaddache, Op. Cit, p 885.

2 - محمد الطيب العلوي، المرجع السابق. ص 249.

– الحقوق في جميع المجالات، حيث ظل الجزائريون على سبيل المثال محرومين من أبسط الحقوق كالعيش الكريم والصحة والتعليم وغير ذلك[1]، ومن تولي عشرات الوظائف الإدارية، التي حددها قرار 26 مارس 1919، بـ 48 وظيفة سميت بوظائف السلطة لا يمكن للمسلم الجزائري أن يتولاها من ضمنها: محافظ شرطة، قاضي بحث، مدير بإدارة البريد، مدير بإدارة الضرائب، مراقب مياه، مراقب غابات، ولم يعين أو ينتخب جزائري واحد لمنصب شيخ بلدية طوال فترة ليل الاستعمار، وباختصار كان الأوروبيون يستحوذون على نسبة 97% من الوظائف السامية و90% من الوظائف الأساسية عام 1955[2].

– محاولات القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية، وفي مقدمتها الدين الإسلامي واللغة العربية، حتى اعتبرت العربية لغة أجنبية في الجزائر وهو قانون 8 مارس 1938[3]، ومحاصرة المدارس الحرة، فلم يتجاوز عدد تلامذتها خمسون ألف تلميذ من أصل أكثر من مليوني فتى و فتاة في سن الدراسة[4].

– انهيار الأوضاع الاجتماعية من خلال تدهور الدخل ومستويات المعيشة والصحة، ما أدى بالمنظمات الدولية إلى القول بأن مستوى المعيشة في الجزائر بالنسبة للجزائريين يعتبر أحط مستوى في العالم، وانتشرت الأمراض الفتاكة التي كانت تودي بحياة الآلاف. كما قام المستعمر بنهب الموارد ومصادرة الأراضي وفرض الضرائب الباهظة لفائدة المستوطنين، فانتزعت بذلك مصادرة أرزاق الجزائريين.

1 – الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954– 1958: دراسة في السياسات والممارسات. الجزائر: غرناطة للنشر والتوزيع، 2009، ص 31.

2 – بن يوسف بن خدة، مرجع سابق. ص ص 17–18.

3 – عبد الكامل جويبة، مرجع سابق. ص 21.

4 – صالح فركوس، مرجع سابق. ص 245.

– عودة الوعي القومي نتيجة اتساع الهوة بين السكان الأصليين والأوروبيين الغزاة، وهو الوعي الذي ساهم في جعل الجزائريين يشعرون بهويتهم الحقيقية التي لا علاقة لها بهوية المستعمر، وجعلهم يميلون إلى العمل على استرجاع سيادتهم وتحقيق استقلالهم، بدلا من الجري بدون جدوى وراء سراب المساواة والاندماج[1].

– جهود جمعية "العلماء المسلمين الجزائريين" التي مثل تأسيسها موجة ضخمة هزت البحر من قاعه، وغيرت أوضاع الجزائر دينيا وأخلاقيا واجتماعيا على حد قول المرحوم توفيق المدني: "ونفخت الروح في وعي الأمة الذي ران عليه الجهل والبدع والخرافات ومؤامرات الدمج والمسخ والتعذيب"[2].

– توالي الانتخابات المزيفة ابتداء من تلك التي تمت على مستوى الدوائر سنة 1949، إلى تلك التي اجريت على مستوى البلديات سنة 1959[3].

– أزمة الحركة الوطنية، والتي تعتبر أهم الأسباب لأنها كانت نتيجة اصطدام جيلين: الجيل القديم الذي ألف الحياة السياسية وما تتميز به من صراعات انتخابات حول عدد قليل من المقاعد في مختلف المستويات، وجي الثورة الذي دعا إلى العنف والكفاح المسلح، إيمانا منه بأن هذا هو السبيل الوحيد للتخلص من السيطرة الأجنبية[4].

2.1– الأسباب الخارجية:

– انتشار المد الثوري التحريري في العالم كالهند الصينية وفي الوطن العربي خاصة في شمال إفريقيا والدور الذي لعبته ثورة مصر حيث قدمت الدعم والتسهيلات للثوريين

1 – محمد العربي الزبيري، مرجع سابق. ص 55.

2 – الغالي غربي، مرجع سابق. ص 33.

3 – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق. ص 55.

4 – المرجع نفسه، ص 56.

الجزائريين عام 1952، إضافة إلى ذلك اندلاع ثورتي تونس والمغرب مطلع عام 1952[1].

– وانتصار جبهة تحرير الفيتنام على فرنسا في معركة "ديان بيان فو" بين شهري مارس وماي 1954.

– تراجع مكانة فرنسا الاستعمارية وقوتها العسكرية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية وفيتنام.

**2– التحضير للثورة التحريرية:** إن الظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية وعقب مجازر 08 ماي 1945، كان لها بالغ الأثر على الحركة الوطنية الجزائرية، حيث بدأ المناضلون التفكير جديا في الكفاح المسلح، الذي أصبح في نظر الكثير منهم هو الحل الوحيد لإنقاذ الجزائر من الوضع الاستعماري، حيث تأسست المنظمة السرية في منتصف 1947 وشرعت للعمل في التحضير للثورة، ولكن اكتشافها من قبل المخابرات الاستعمارية الفرنسية في مارس 1950 شكل ضربة قوية لهذا التنظيم، خاصة وأن حركة انتصار الحريات الديمقراطية قد أصدرت قرارا يقضي بحلها بعد اعتقال عدد كبير من عناصرها.

ثم انفجرت أزمة حزب "حركة انتصار الحريات" الذي انشق إلى كتلتين: مصاليين ومركزيين، ففكرت القوى الحزبية جديا في عقد اجتماع لتشكيل لجنة ثورية تعمل على الاتحاد بين الأحزاب والعمل من أجل القيام بالثورة[2]. فتأسست "اللجنة الثورية للاتحاد والعمل" (C.R.U.A) بتاريخ 23 مارس 1954 في مدرسة الرشاد بالعاصمة[3]، والتي

1 – صالح فركوس، مرجع سابق. ص 250.

2 – برهان الدين دلو، مساهمة في إعادة كتابة التاريخ. الجزائر: دار الفارابي، 2001، ص 216.

3 – الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1945–1962. الجزائر: دار الأمة لطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص ص 36– 38.

وبعد أن فشلت في مهامها اتجه التيار الثوري إلى خيار الثورة مباشرة، فقامت النخبة الثورية بعقد اجتماع 22 الذي تم في منزل "الياس إدريس" بمدينة العاصمة في النصف الثاني من شهر أوت 1954، حيث ترأس الاجتماع "مصطفى بن بولعيد" وحضره الأعضاء الآتية أسماؤهم[1]:

1- ديدوش مراد
2- باجي مختار
3- مصطفى بن بولعيد
4- محمد العربي بن مهيدي
5- زيغود يوسف
6- لخضر بن طوبال
7- محمد بوضياف
8- رابح بيطاط
9- مشاطي محمد
10- مصطفى بن عودة
11- أحمد بوشعيب
12- بلوزداد عثمان
13- سويداني بوجمعة
14- الزبير بوعجاج
15- بن عبد المالك رمضان
16- بوصوف عبد الحفيظ
17- مرزوق محمد
18- حبشي عبد السلام
19- بوعلي السعيد
20- ملاح رشيد
21- العمودي عبد القادر
22- الياس إدريس

وقد ناقش المؤتمرون المشكلة التي مر بها حزب الشعب واتفقوا على النقاط التالية[2]:

- الحياد وعدم الدخول في الصراع بين المصاليين والمركزيين.

1 - الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 44.

2 - فتح الدين بن ازواو، إيديولوجية الثورة الجزائرية 1954-1962. الجزائر: دار الإرشاد للنشر والتوزيع، 2013، ص 25.

- العمل على توحيد جناحي الحزب.
- تدعيم موقف لجنة الوحدة والعمل لأهدافها الثلاثة: الثورة، الوحدة، العمل.
- تفجير الثورة في تاريخ تحدده اللجنة المصغرة.
- انتخاب مسؤول يتولى تكوين اللجنة المصغرة.

كما قامت اللجنة بتأسيس "جريدة الوطن" وهي صحيفة إعلامية سياسية، مهمتها توعية المناضلين وشرح خطورة موقف الطرفين المتصارعين على السلطة، وفي شهر سبتمبر 1954 اجتمعت اللجنة لدراسة القضايا التالية[1]:

- نتائج الاتصالات والتحريات.
- قضية التنظيمين السياسي والعسكري.
- السلاح وكيفية الحصول عليه.
- الأموال الضرورية.
- مواصلة الاتصالات بالأحزاب والهيئات لجس نبضها والتعرف على موقفها.

أما اجتماع أكتوبر فقد تقرر فيه ما يلي[2]:

- تحديد تاريخ إعلان الثورة.
- الاتصال بمناضلي المنظمة الخاصة وإشعارهم بالاستعداد لساعة الصفر.
- إبقاء تاريخ تفجير الثورة سرا.
- ضبط وصيانة الأسلحة.
- تقسيم البلاد إلى 5 مناطق وتوزيع المسؤولين عليها.

1 – محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة 1954–1964. الجزائر: دار الأمة للطباعة والتوزيع، 2007، ص 30.

2 – عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص 750.

- تعيين منسق بين المناطق وبين الداخل والخارج، وقد كُلف بهذه المهمة "محمد بوضياف".
- إعداد منشور يعلن الثورة ويوضح أهدافها.

ثم تأسست فيها لجنة الستة التي اجتمعت يوم 10 أكتوبر 1954 بهدف اتخاذ قرارين هامين، تمثل أولهما في إعطاء تسمية جديدة للحركة التي تخلف اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي حلت نفسها يوم 20 جويلية 1954، وذلك بعد انتهائها من الهدف الذي أنشأت من أجله. أما الهدف الثاني فكان تحديد تاريخ اندلاع الثورة التحريرية[1]. وقد تم اجتماع الستة بمنزل أحد مناضلي الحركة وهو السيد "مراد بوقشورة" غرب مدينة الجزائر، وبعد أن غيرت الحركة إلى تسمية جديدة وهي "جبهة التحرير الوطني" تم تعيين دعامتين للثورة الأولى سياسية وهي "جبهة التحرير" والثانية عسكرية وهي "جيش التحرير الوطني"[2].

وقد تحصلت منطقة الشمال القسنطيني على 30 قطعة تسلمها كل من "زيغود يوسف" و"لخضر بن طوبال" يوم 20 أكتوبر 1954 في "دار بولعراس" بجوار" بوبكر السمندو" (بلدية زيغود يوسف اليوم)، واستفادت منطقة القبائل بكمية سلاح من الأوراس تضم 80 بندقية واستلمها "عمر أوعمران"[3]. كما قامت قيادة المنطقة الثالثة بشراء بعض الأسلحة من العاصمة من عند "عثمان بلوزداد" تضم أربعة رشاشات وحوالي 600 عبوة ووزعت في كل جهات الأوراس، أما الناحية الغربية ففضلت انتظار الأسلحة التي تعاقدت على شرائها من الريف المغربي بعد أن استغنت عن حصتها لصالح المنطقة الثالثة[4].

1 – وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954–1962. الجزائر: دار المعرفة، 2009، ص 25.

2 – محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر. الجزائر: دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، 2010، ص 10.

3 – عبد العزيز وعلي، أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة. الجزائر: دار الجزائر للكتب، 2009، ص 18.

4 – محمد البشير الإبراهيمي، مرجع سابق، ص 55.

وقد تم توزيع المسؤوليات داخل الجزائر كالتالي[1]:

- المنطقة الأولى: الأوراس بقيادة "مصطفى بن بولعيد".
- المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني بقيادة "مراد ديدوش" ونائبه "يوسف زيغود".
- المنطقة الثالثة: القبائل بقيادة "كريم بلقاسم" ونائبه "عمر اوعمران".
- المنطقة الرابعة: الوسط بقيادة "رابح بيطاط" ونائبه "بوجمعة سويداني".
- المنطقة الخامسة: وهران "بقيادة العربي بن مهيدي" ونائبه "عبد الحفيظ بوصوف".
- المنطقة السادسة: الصحراء تم تعيين قيادتها فيما بعد.

لقد وضعت عدة ترتيبات لتنظيم العمل المسلح منذ اجتماع الاثنين والعشرين نهاية جوان 1954، وإلى غاية آخر اجتماع للقادة الستة قبل أسبوع من تفجير الثورة، وكان منها جمع قدامى المنظمة الخاصة وإدماجهم في الجهاز العسكري للثورة ليشكلوا قاعدته الأساسية، واستئناف التدريب العسكري اعتمادا على كتيب المنظمة الخاصة الخاص بتقنيات حرب العصابات، وإقامة دورات تدريبية في مجال صنع المتفجرات، والبحث عن الأسلحة من المصادر الداخلية والخارجية[2].

**3- اندلاع الثورة التحريرية:** انطلقت الثورة في ليلة 01 نوفمبر عام 1954، على شكل هجومات واسعة ضد عدد من الأهداف الاستراتيجية المنتشرة عبر عدة نقاط من الوطن وفي توقيت واحد[3]، وكان الهدف الأساسي من هذه الخطة العسكرية أن يكون واضحا ما حدث ليلة الأول من نوفمبر 1954 للرأي العام المحلي والدولي لم يكن عملا مرتجلا وعفويا وإنما وليد تخطيط وتحضير مسبق، وقد أشار إلى هذا الأمر "لخضر بن طوبال" قائلا: "إن ثورتنا ليست حدث عارضا من حدث التاريخ ولم تنزل من السماء، أو هي

1 - ليندة عميري، معركة فرنسا: حرب الجزائر بفرنسا. الجزائر: منشورات الشهاب، 2004، ص 55.

2 - محمد بوضياف، مرجع سابق. ص ص 51- 52.

3 - جوان غيلسبي، مرجع سابق. ص 122.

نتيجة غضب وانفعال، إنما ثورتنا كانت نتيجة تحضيرات من سبقونا وقد كلفتنا التضحيات تلو التضحيات ومات الكثير، وأن الشمولية التي ميزت العمليات المسلحة تدل على أن ما جرى، هو عمل وطني وتجسيد إرادة شعبية عامة عارمة في الاستقلال والحرية، بعيدا عن الأفراد والأحزاب"[1].

وانطلقت العمليات العسكرية في ليلة أول نوفمبر بشمولية وبعد وطني، دل على استفادة قادة الثورة من تجارب ودروس المقاومات الشعبية التي عرفتها الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي طوال القرن التاسع عشر[2]، وبذلك تجاوزت العمليات المسلحة الحدود الضيقة للانتفاضات مساحة و عددا، وهذا كان من العوامل الأساسية لنجاح الانطلاقة التي تحولت بهذا المفهوم إلى ثورة حقيقية، بما سطرته من أبعاد وغايات[3]، فقد تعرضت عدة مراكز حساسة في كل من الشرق و الغرب والوسط لهجوم الأفواج الأولى لجيش التحرير، وبلغ عدد الهجمات التي حصلت في تلك الليلة، ثلاثين عملية فدائية ونتج عنها خسائر مادية وبشرية معتبرة[4]. وكانت هذه العمليات عبارة عن أعمال تخريبية للمؤسسات الاقتصادية بما فيها مزارع المستوطنين، وقطع الطرق وأعمدة الهاتف، وإعدام بعض المتعاونين مع السلطات الاستعمارية، والهجوم على الثكنات ومراكز الشرطة التي تحتوي على الأسلحة للاستيلاء عليها إن أمكن[5].

1 – بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989). ج 2، الجزائر: دار المعرفة، 2006، ص 23.

2 – عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954– 1962. الجزائر: دار الهدى، 2010، ص ص 36–38.

3 – محفوظ قداش، وتحررت الجزائر.(ترجمة: العربي بوينور)، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص ص 9–12.

4 – عبد الله ركيبي، ذكريات من الثورة الجزائرية 1954–1958. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 159.

5 – عمار بن تومي، الجريمة والفظاعة. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2013، ص 671.

أما عن طبيعة العمليات المسلحة، فقد كانت تهدف في أول الأمر إلى أحداث مفاجئة في صفوف الشعب، ويوضع حد لحالة الانسداد السياسي والتردد التي كانت تتخبط فيه "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" بصفة خاصة والحركة الوطنية بصفة عامة، ووضع منطلقات ومفاهيم جديدة للانطلاق والتحرر، فالوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات الجانبية لدفعها إلى معركة الثورة الحقيقية[1].

هكذا كان إعلان الثورة في تلك الظروف التي كانت تعيشها الجزائر، بمثابة الرهان أو المغامرة الخاسرة أو الطائشة في نظر الكثير من رموز الحركة الوطنية الجزائرية، فإصرار قادة الثورة على إعلان الثورة المسلحة وتمسكهم برفع التحدي، رغم ضعف إمكانياتهم المادية والبشرية اللازمة لإنجاح أي مشروع ثوري، أدى إلى هلع كبير وارتباك في الأوساط الفرنسية السياسية والعسكرية[2].

كان قادة الثورة قد اتفقوا مسبقا على عقد لقاء وطني في منتصف شهر جانفي من سنة 1955، وذلك لتقييم وضعية الثورة والنتائج التي حققتها، زيادة على وضع أرضية تكون بمثابة برنامج عملي، يمكن الثورة من مواكبة المستجدات الجديدة ومواجهة التحديات المستقبلية التي قد تعرقل سير العمل المسلح على كافة المستويات السياسية والعسكرية[3]، إلا أن استشهاد كل من مراد ديدوش ومصطفى بن بولعيد واعتقال رابح بيطاط زيادة على الظروف الحرجة التي كانت تمر بها الثورة وتزايد الإجراءات القمعية الفرنسية، وميلاد الحركة الوطنية الجزائرية كلها عوامل أجلت انعقاد هذا اللقاء إلى تاريخ آخر[4].

1 – رابح لونيسي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر. الجزائر: دار كوكب العلوم، 2011، ص 129.

2 – صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر. الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 363–364.

3 – الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954–1962. الجزائر: دار هومة، 2009، ص 40.

4 – عبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة: مذكرات سياسية 1954– 1965. (ترجمة: مسعود حاج مسعود)، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007، ص68.

**4- ردود الأفعال على اندلاع الثورة التحريرية**

أ- ردود فعل الأطراف الجزائرية:

- موقف "حركة انتصار الحريات الديمقراطية": عند اندلاع الثورة المسلحة طلبت "جبهة التحرير الوطني" من الأحزاب بأن تحل نفسها ويلتحق مناضلوها بصفوف الجبهة، وقطع الصلة مع القيادتين المصاليين والمركزيين وجمع الصفوف من أجل التوصل إلى حل الملائم بواسطة الحوار الديمقراطي[1].

* المصاليون: كان "مصالي الحاج" وأتباعه يؤمنون بأن الثورة الجزائرية لا تقوم إلا على مبدأ القيادة الفردية[2]، حيث في بداية الثورة كانت العلاقة بين المصاليين والقادة الثوريين علاقة عداء، تجسدت في وقوع اشتباكات مسلحة بينهما، وبعد ثمانية أيام من اندلاع الثورة أذاع "مصالي الحاج" بيانا موجها إلى الفرنسيين دعا فيه إلى وضع حد للنظام الاستعماري، وأن يمد الشعب الفرنسي يد الأخوة للشعب الجزائري وتعهد في هذا البيان بالعمل من أجل صداقة متبادلة بين الشعب الفرنسي والجزائريين[3]، غير أن "مصالي الحاج" لم يكن ضد إعلان الثورة من أجل استقلال الجزائر، ولكنه لم يستطع تقبل أن تندلع الثورة بدون علمه وبعيدا عن قيادته[4].

1 - مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع. (ترجمة: حنفي بن عيسى)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983، ص 66.

2 - إبراهيم العسكري، مرجع سابق. ص 108.

3 - ابراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية. الجزائر: دار هومة، 2007، ص 57.

4 - إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص 112.

بقي موقف المصاليين من اندلاع الثورة الجزائرية معاديا، حيث خلق "مصالي الحاج" مشكلة لـ"جبهة التحرير الوطني" وذلك عن طريق تأسيسه لـ"الحركة الوطنية للحريات الجزائرية" (M.N.A)[1].

وتدهورت العلاقة بين "جبهة التحرير الوطني" والمصاليين، حيث قاموا ببعض العمليات التي كانوا يهدفون من ورائها لبث البلبلة في صفوف الجماهير للتشكيك في أهداف الثورة[2]، ومن بين الأعمال المناهضة للثورة ما يلي[3]:

- اغتيال بعض الجزائريين الموالين لفرنسا حتى يوهم المصاليون الجماهير الجزائرية أنهم هم المفجرون للثورة المسلحة.
- شكلوا إتحاد نسبوه للعمال أطلقوا عليه اسم "الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين".
- موافقة المصاليين على خطة السلطات الاستعمارية في مواجهة "جبهة التحرير الوطني" عسكريا.

حاولت "جبهة التحرير الوطني" أن تضع حدا لهذا الصراع، حيث وجه "عبان رمضان" تحذيرا للحركة الوطنية، في حين كان "مصالي الحاج" يرى بأن قيادة "جبهة التحرير الوطني" تتألف من خونة[4]. ولقد نشطت عناصر "جبهة التحرير الوطني" في محاولات عديدة للاتصال بالحركة المصالية، فاتفقوا على تنظيم اجتماع في ماي 1955 بسويسرا يضم "مصالي الحاج" و"محمد بوضياف" ممثل "جبهة التحرير الوطني" بالخارج،

1 – Ben Youcef Ben Khedda, Op. Cit, p 235.

2 – إدريس فاضلي، حرب جبهة التحرير الوطني ( ثورة ودليل دولة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 99.

3 – أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى 1954–1956. الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر، [د.ت.ن]، ص 272.

4 – محمد حربي، جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع. لبنان: دار الحكمة للنشر، 1983، ص 131.

لكن هذا الاجتماع فشل[1]، وكان الصراع في بداية الأمر حرب بيانات ليتحول إلى صراع ذا أبعاد خطيرة، حيث قتل المصاليون أربعة من مجاهدي "جبهة التحرير الوطني" وأسفر الاشتباك بينهم عن إصابة ثمانية عشر مقاتلا مصاليا واثنين وثماين مسؤولا من "جبهة التحرير الوطني"[2]. وفي ظل استمرار الصراع بين الطرفين جرت محاولة اغتيال "مصالي الحاج" في سبتمبر 1959 لكنه نجا من الموت[3].

ويمكن القول بأنه في بداية اندلاع الثورة التحريرية كان المصاليون يكنون العداء لـ"جبهة التحرير الوطني"، غير أن كثيرا منهم انضم تدريجيا إليها، وظل "مصالي الحاج" وأقلية معه على العناد حتى الاستقلال[4].

* المركزيون: اعتبر المركزيون أن أحداث الثورة جاءت في وقت غير مناسب، وهذا راجع إلى أنهم لم يكونوا هم روادها أو الداعين لها[5]، وانفردت جريدة المركزيين بوصف تلك الأعمال بأنها إرهابية ووصفت القائمين بها بأنهم إرهابيون[6]. وكان المركزيون يرون أن المشكل سياسي وليس عسكري، حيث قاموا بإرسال وفد إلى باريس لشرح القضية الجزائرية، فقامت السلطات الاستعمارية باعتقالهم، وهو ما عجل بانضمام اغلبهم إلى

1 – أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة "الجزائر فرنسية". الجزائر: دار المعرفة، 2010، ص 198.

2 – جوان غيلسبي، مرجع سابق. ص 146.

3 – محمد حربي، مرجع سابق، ص 140.

4 – مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخليا وخارجيا أو بعض مآثر الفاتح من نوفمبر. الجزائر: دار الأمة الطباعة للنشر، 1984، ص 68.

5 – محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض. (ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي). الجزائر: دار موفم للنشر، 1994، ص 138.

6 – مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق. ص 64.

صفوف "جبهة التحرير الوطني" بعد إطلاق سراحهم مباشرة وقاموا بأدوار كبيرة في الكفاح التحرري[1].

– موقف حزب "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري": لم يتخذ موقفا ثوريا غداة اندلاع الثورة المسلحة ذلك لأنه لم يكن يؤمن بالعنف الثوري، إذ كان الفكر السائد بين أعضاء هذا الحزب هو الاندماج وإقامة جمهورية جزائرية تحت الاتحاد الفرنسي[2]، وكان "فرحات عباس" يرى بأن إعلان ثورة نوفمبر لم يفاجئه، وبتاريخ 12 نوفمبر 1954 كتب قائلا :"إن موقفنا واضح ونحن مقتنعون بأن العنف لم يحل أي مشكل"[3].

وواصل هذا الحزب نشاطه حيث كان يشارك في الانتخابات ويقترح حلولا سياسية، وفي منتصف عام 1955 بباريس تطرق "فرحات عباس" إلى الحل الذي يراه حزبه مناسبا لحل الأزمة الجزائرية بقوله:" لقد اخترنا في حزبنا بدون أية خلفية وبكل حرية التداخل مع فرنسا، أو توقف بعضنا الآخر مع فرنسا الجمهورية، أي في إطار الاتحاد الفيدرالي كمجموعة موسعة[4].

– موقف الحزب الشيوعي من اندلاع الثورة التحريرية: لم يقم "الحزب الشيوعي الجزائري" بأي دور يستحق الذكر في معركة الكفاح من أجل الاستقلال الوطني كونه كان يفضل الحل الديمقراطي، وقد حاول أن يظهر من خلال البيان الذي أصدره يوم 14 نوفمبر 1955 بمظهر الحارس الأمين لمصلحة الجماهير الشعبية، حيث يقول البيان: "إن العمل الفردي يمكن أن يلحق أضرارا بقضية الشعب الجزائري، إذا يؤدي إلى تباطؤ تحركات الجماهير ويضعف معنوياتها ويسهل القمع بجميع أنواعه"[5]، إن "الحزب

1 – أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى 1954–1956. مرجع سابق. ص 274.

2 – أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة "الجزائر فرنسية". مرجع سابق، ص 200.

3 – إدريس فاضلي، مرجع سابق. ص 100.

4 – مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق. ص 74.

5 – أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة "الجزائر فرنسية". المرجع السابق، ص 203.

الشيوعي" لم يتراجع عن موقفه المتمثل في استنكاره للأعمال الثورية، حيث نشر السيد "بشير حاج" على "جريدة الحرية" مقالا جاء فيه بالخصوص: "إن انتخابات يومي 17 و24 أفريل 1955 فرصة لا تعوض لفرض التغيير الحر والمطامح الوطنية للشعب الجزائري"، وقد شارك الحزب بالفعل في الانتخابات بحماس كبير، وكان أعضاءه يحتجون ويقترحون حلولا سياسية إلى غاية أن حُل حزبهم سنة 1955[1].

وبالرغم من الانتصارات الهائلة التي حققتها الثورة فإن "الحزب الشيوعي الجزائري" لم يتراجع عن مواقفه العدائية تجاه أعمالها الثورية، ودليل ذلك البيان الذي نشرته جريدة "الحرية" الناطقة باسمه يوم 13 جانفي 1955، والذي يدين فيه أعمال العنف ويرفض شعارات الثورة، حيث ضرب "الحزب الشيوعي" عرض الحائط بتعليمات الجبهة[2].

وفي يوم 13 سبتمبر 1955 تم حل الحزب من طرف سلطات الاستعمار، إلا أن ذلك لم يمنعه من مواصلة عمله في سرية، حيث تغير موقفه وقام مناضلوه بتنفيذ عدة عمليات عسكرية من أجل فرض وجودهم[3]، حيث قاموا بـ[4]:

- إلقاء قنبلة يدوية على أحد مراكز الشرطة.
- حرق مخزون نبات الحلفاء في المرسى.
- تهريب شاحنة محملة بالسلاح لتنظيم العمل المسلح في الجبل وأطلق على هذه العملية الجبل الأحمر.

1 – صالح فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830– 1962).الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، ،[د،ت.ن]، ص 205.

2 – مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق. ص 79.

3 – محمد العربي الزبيري، مرجع سابق. ص 163.

4 – أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى. مرجع سابق، ص 287

– موقف "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" من الثورة التحريرية: كانت "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" إلى جانب كونها حركة دينية تدعوا الشعب الجزائري أيضا إلى الجهاد في سبيل الله، فإننا نجدها في الواقع العملي بأعمال ظاهرها ديني وباطنها سياسي، حيث عملت على إعداد الشعب من أجل تحرير الوطن من المحتل الفرنسي، لقد اتضح أن موقف الجمعية كان يتسم بالتريث والترقب منذ العمليات الأولى للثورة المسلحة، حيث أيد "الشيخ البشير الإبراهيمي" الكفاح المسلح من خلال النداء الذي وجهه من إذاعة القاهرة يوم 15 نوفمبر 1954[1].

كما وجه "فضيل الورثلاني" دعوة صريحة إلى الشعب الجزائري لكي يحتضن الثورة فكان يقول:" إن على كل فرد من أبناء هذا الشعب أن يحمل ما أمكنه من السلاح ليخوض به المعركة ويكتب بدمه آخر سطر من سجل الجهاد المقدس فوق تربة الوطن"[2].

كذلك نائب رئيس "جمعية العلماء المسلمين" وقائدها في الداخل ""الشيخ العربي التبسي" أيد الكفاح تأييدا كبيرا، وهناك من عارض عمليات أول نوفمبر وبذلك يمكن القول أن "جمعية العلماء المسلمين" كانت تضم في صفوفها منذ البداية تيارين، تيار يساند الثورة ويدعمها ماديا ومعنويا وتيار متخوف من عواقب الكفاح المسلح ويدعوا إلى نبذ العنف كليا[3].

ب– ردود الفعل الفرنسية: عملت السلطات الفرنسية كل ما في وسعها من أجل تضليل الرأي العام في الجزائر وفي فرنسا وعلى المستوى الدولي، بأن ما وقع في الجزائر هو عبارة عن مجرد حوادث معزولة، وأنها من تنفيذ جهات أجنبية وبأنها عدوى انتقلت

1 – صالح فركوس، تاريخ الجزائر مما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال. الجزائر: القافلة للنشر والتوزيع، [د.ت.ن]، ص 412.

2 – عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة. ج 4، الجزائر: الدار العثمانية، 2013، ص 152.

3 – صالح فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830– 1962). مرجع سابق، ص 213.

بالخصوص من الحدود التونسية، وكان أول تصريح للحاكم العام الفرنسي في الجزائر "روجي ليونارد": "إن ما حدث لا يعدو أن يكون عملا إجراميا قامت به عصابات إجرامية"، كما صرح "جاك شوفالي" رئيس بلدية الجزائر ونائبها في البرلمان الفرنسي في اليوم الثاني من نوفمبر في صحيفة الجزائر ما يلي:" إن الحكومة لن تقبل بأية صفة كانت بأي إرهاب فردي ولا جماعي وان جميع التدابير الصارمة ستتخذ"[1]. وصرح وزير الداخلية الفرنسي "فرنسوا ميتران":" لا يمكن أن يكون هناك محادثات بين دولة العصابات المتمردة التي تحاول أن تحل محلها وأن المفاوضات الوحيدة بالجزائر هي الحرب"[2]. لقد كانت كل التصريحات والحملات الدعائية للمسؤولين الفرنسيين تؤكد على أن "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا" بل أنها تعتبر في نظرهم مقاطعة فرنسية[3].

أما في ما يتعلق بالإعلام فقد جُندت الصحافة الفرنسية سواء الصادرة منها في الجزائر أوفي فرنسا ضد الثورة التحريرية الجزائرية، فعملت منذ البداية على نفث سموم العنصرية ضد المواطنين الجزائريين، الذين قاموا بتنفيذ عمليات أول نوفمبر، ونشر أخبار بأنهم قد تلقوا الأسلحة والأوامر من الخارج، كمحاولة منها لإقناع الرأي العام الفرنسي بصفة خاصة والدولي بصفة عامة على أن الثورة التحريرية الجزائرية ليس لها أي انتماء وطني وإنما هي عبارة عن عصيان أو تمرد قامت به جماعة إرهابية، حيث كانت الصحافة الفرنسية تتضمن مقالات وأخبار مزيفة بهدف تشويه الحقائق وتكاد تشبه في مضمونها شعارات الدعاية والإشهار[4].

كما أعطت السلطات الاستعمارية في الجزائر أمرا في اليوم الأول من نوفمبر لتطبيق إجراءات فورية بهدف عزل الثورة عن الجماهير الشعبية، حيث هاجم البوليس

1 – مولود قاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق. ص 96.

2 – محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر. ط4، الجزائر: دار الحكمة، 2015، ص 7.

3 – محمد حربي، مرجع سابق، ص 24.

4 – أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة "الجزائر فرنسية". مرجع سابق، ص 152.

الاستعماري منازل آلاف المواطنين واعتقل العديد من أصحابها بدعوى أن لهم علاقة بأحداث أول نوفمبر، وبادر الجيش الفرنسي إلى شن عمليات عسكرية برية وجوية في ديسمبر 1954 وجانفي 1955 ضد معاقل الثورة في الأوراس والشمال القسنطيني وبلاد القبائل، وشن حملات التمشيط والتفتيش وإنشاء المناطق المحرمة[1].

كما قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بتوقيف عدد كبير من مناضلي "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" (MTLD)، وألقى البوليس الاستعماري القبض على أعضاء من "جبهة التحرير الوطني" ، وتعرضوا لتعذيب وحشي بهدف التوصل إلى معرفة أكبر عدد ممكن من أعضاء الخلايا الثورية[2]. وقد كان يوم 31 ديسمبر 1954 بالخصوص يوم استثنائي في الجزائر، كثفت فيه عمليات التفتيش والاعتقالات في عمالة الجزائر، فتم تفتيش 89 منزلا والقي القبض على 82 مناضلا، وفي عمالة قسنطينة تم تفتيش 107 منازل وأُلقي القبض على 70 مناضلا، ومن جهة أخرى واصلت السلطات الاستعمارية في الجزائر سياسة الترهيب من خلال معاقبتها لكل مواطن جزائري يظهر تعاطفه مع الثورة المسلحة[3].

**ثانيا- الاستراتيجية العسكرية للثورة خلال المرحلة الأولى (1954- 1956):**

عبر مراحل الثورة المختلفة اتبعت قيادة الثورة التحريرية استراتيجية عسكرية مختلفة الأسلوب والمنهج ومتفقة في المبادئ والتصورات، ويُعزى ذلك إلى النمو والتنظيم الطارئ على جهاز "جيش التحرير الوطني"، وتبدل أسلوب ومنهج العدو في مواجهة الثوار عسكريا، وإنه من المفيد تناول التاريخ العسكري لثورتنا المجيدة لمعرفة جوانب خفية تمثل

1 – رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962. الجزائر: منشورات بونة للبحوث والدراسات، 2012، ص93.

2 – رابح لونيسي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر. مرجع سابق. ص 34.

3 – عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ. ج1، الجزائر: دار المعرفة، 2009، ص 349.

سر انتصار الثورة، وخاصة ما تعلق بتطور هذه الاستراتيجية خلال مرحلة بداية الثورة، والتي اعتمدت حرب العصابات، وتمكنت من الصمود رغم الظروف الصعبة.

1- **عقيدة العمل العسكري الثوري و"حرب العصابات" في الثورة التحريرية:** تمثل مرحلة بداية الثورة تجربة هامة لمعرفة استراتيجية ووسائل اندلاع الثورات وصمودها في وجه سياسة المستعمر، ولا شك أن سر نجاح الثورة الجزائرية عسكريا تمثل في انتهاج سياسة واقعية تراعي قدرات الثوار وأسلوب عسكري ذو فاعلية هو حرب العصابات، الذي تم تطويره وتكييفه مع الحالة الجزائرية. لقد كان لمفجري الثورة – وهم مسؤولون عسكريون في المنظمة الخاصة – تصور خاص لمشروع الثورة، فهم أكدوا على البعد التحرري الوطني للمشروع، وأوضحوا أنهم لا يخوضون مجرد عمل عسكري بل ينهضون بمشروع تحرري قائم على أفكار واستراتيجيات، وعليه نلاحظ رسمهم لمشروع الثورة المتكامل، حيث أوضحوا اعتمادهم على العملين المتوازيين العسكري والسياسي من أجل تحقيق الهدف[1]، ونلمس ملامح هذا التصور في بيان الفاتح نوفمبر 1954، الذي أوضح أن خيار العمل العسكري كان مفروضا نتيجة إفلاس الخيار السياسي، وأنه ليس الهدف بل هو الوسيلة الأفضل لتحقيق الأهداف الثورية، وأن الثوار يقترحون منذ البداية اللجوء إلى التفاوض والحل السياسي، إذا ما تجاوبت فرنسا مع مطالبهم وحققت هدفهم المتمثل في تحقيق الاستقلال[2].

وكانت مبادئ وعقيدة مفجري الثورة العسكرية مستمدة من تجربتهم السابقة في المنظمة الخاصة، فهم يؤمنون بالعمل العسكري كخيار حتمي لتحقيق هدف التحرر الوطني، وواثقون في نجاعة اختيارهم الثوري الذي سيكون طريقا شاقا ومحفوفا بالمخاطر، ومعولون على استراتيجية عسكرية دقيقة تضمن النجاح لمشروع الثورة، وتكون مبنية على واقع إمكاناتهم وطبيعة أهدافهم المرحلية[3].

---

1 – عبد الله مقلاتي، "الاستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية خلال المرحلة الأولى (1954-1956)". مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 18، العدد 03، 2019، الجزائر: جامعة أحمد درارية- أدرار، ص 64.

2 – "بيان أول نوفمبر 1954". الجزائر: وزارة الإعلام والثقافة- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1956، 1979، ص 08.

3 – المكان نفسه.

2- **تنظيم العمل العسكري وفقا للاستراتيجية العسكرية:** لقد كانت قيادة "جبهة التحرير الوطني" مخيرة بين أولوية التنظيم أو مباشرة العمل المسلح، ولم يكن بإمكانها في تلك الظروف الصعبة الانتظار أكثر من أجل تهيئة الظروف الملائمة للقيام بالثورة، ولجأت للخيار الثاني الذي يقتضي إعلان الثورة المسلحة أولا ثم اللجوء الى عملية التنظيم الشامل للمشروع الثوري، حيث كانت مسألة تفجير الثورة هو أكبر تحدي لها، وقد عبر الشهيد "ديدوش مراد" عن الأمر بقوله لأحد معاونيه: "إن المشكلة ليست في المال أو في الرجال، ولكن هدفنا هو في إطلاق الرصاصة الأولى، إن مشكلة الإمكانيات ليست مطروحة لدينا فالضرورة تحتم علينا إطلاق الرصاصة الأولى وبالإمكانيات المتوفرة بين أيدينا، وهي الموجودة في الأوراس فقط، فكما هو معلوم أننا في كل مرة نطلب فيها المساعدة من أشقائنا العرب نتلقى منهم نفس الجواب، عن ماذا يساعدوننا؟"[1]، إن التونسيين والمغاربة يحاربان الاستعمار الفرنسي، أما نحن فلا نزال ننتظر، وعلى الرغم من التركيز على أولوية تفجير الثورة ثم تنظيمها فإن ذلك لم يكن يعني أن العمل العسكري انطلق من غير تنظيم، ولكن مستوى التنظيم كان ينسجم وظروف المرحلة الدقيقة لاندلاع الثورة[2].

ويمكن القول أن الاستراتيجية العسكرية للثورة قامت على مبادئ فعالة، منها: التنظيم المحكم والدقيق للجهاز العسكري، وطابع السرية التام في النشاط، وانتهاج أسلوب حرب العصابات، وسياسة اللامركزية في التسيير من أجل إعطاء كل منطقة حرية المبادرة والتصرف حسب إمكانياتها، وكل هذه المبادئ بإمكانها توفير عوامل النجاح للمشروع العسكري[3].

1 - "شهادة المناضل قاسي مختار عبد الله". مجلة المجاهد، العدد 1004، 02 نوفمبر 1979، الجزائر، ص 62.

2 - عبد الله مقلاتي، "تطور الثورة خلال المرحلة الأولى والصعوبات التي اعترضتها 1954-1956". مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 01، ديسمبر 2011، الجزائر: جامعة المسيلة، ص ص 41-43.

3 - عبد الله مقلاتي، "الاستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية خلال المرحلة الأولى (1954-1956)". مرجع سابق، ص 65.

ولم تكن وسائل ومهارات المنظمة الخاصة هي المجندة لخدمة الثورة عسكريا فحسب، كذلك اعتمد أسلوبها العسكري منهجا في العمليات العسكرية، وذلك من خلال خيار حرب العصابات، وهو أمر يفرضه عدم توازن القوى بين الطرفين، وقلة الجنود والحاجة للسلاح، وأما التنظيم الجغرافي والإداري للثورة، فقد استقي كذلك من البنية الإقليمية للمنظمة الخاصة مع بعض التعديلات البسيطة[1].

وقد كانت الإمكانيات المادية للمشروع الثوري ضئيلة، مما اقتضى التركيز على حسن استغلال هذه الإمكانيات، وتكييفها مع طبيعة النشاط العسكري المبرمج، إذ توافق القادة الستة في الداخل على مراعاة ظروف التنظيم المادية، حيث كان التسليح نادرا والمجندون قلة، كان مخزن السلاح الأساسي في الأوراس الذي يظم نحو 300 سلاح، وكانت المناطق متفاوتة في تعداد جنودها وأسلحتها، الأوراس 300 مجند و300 قطعة سلاح، منطقة الشمال القسنطيني 100 مجند ومجموعة قليلة من بنادق الصيد، منطقة القبائل مجند وعشرات قطع السلاح المجمعة من المواطنين، والمنطقة الرابعة 50 مجندا وعددا من قطع السلاح، ومنطقة وهران 60 مجندا ومجموعة من بنادق الصيد. وهكذا فإن مشروع الثورة انطلق بنحو ألف مجند مسلح وألفي مناضل احتياطي بدون سلاح، وكان السلاح في أغلبه بنادق صيد وبنادق أوتوماتيكية من مخلفات الحرب العالمية الثانية ومعظمها غير صالح، وتم تعويض النقص باللجوء لاستعمال القنابل المصنعة محليا، وتحديد هدف الحصول على السلاح في عمليات تفجير الثورة ليلة الفاتح نوفمبر 1954[2].

وإثر اندلاع الثورة الناجح في ليلة فاتح نوفمبر 1954 بدأ التحضير الحقيقي لتنظيم قدراتها العسكرية، وذلك من خلال البحث عن السلاح والتموين وتجنيد المناضلين وتنظيم الجيش، فقد تأخر وصول الأسلحة من الخارج الى غاية بدية عام 1955، واعتمد

1 – مصطفى سعداوي، مرجع سابق. ص ص 272– 273.

2 – "شهادة العقيد عبدالله بن طوبال"، جريدة الجمهورية، عدد يوم 29 مارس. الجزائر، 1982، ص 05.

في الأساس على جمع أسلحة المواطنين وعلى استراتيجية خذ سلاحك من عدوك، وكان التموين يقع أساسا على الشعب الذي احتضن الثورة في الأرياف، وأما التجنيد فكان سهلا، حيث قوائم المتطوعين في الانتظار، ووقع الاختيار ضمنها على العناصر المفيدة والفاعلة التي تتجاوب وشروط التجنيد (الإيمان، الاستعداد، وتوفره على السلاح)، وشيئا فشيئا بدأ ساعد جيش التحرير الوطني يتقوى[1].

وأما تنظيم جيش التحرير الوطني فقد كان بسيطا ومحكما، ففي كل منطقة وقسم شكل التنظيم الآتي: من القاعدة للقمة: الزمرة، نصف الفوج، الفوج، الفرقة أو الفصيلة، الكتيبة، وكانت الزمرة مشكلة من خمس مجاهدين، والفوج يضم ما بين 11 إلى 13 مجاهدا، وينهض المجاهدون بمهام عديدة منها القيام بالعمليات العسكرية وعمليات التوعية والتجنيد والاتصال وجمع الأخبار، ويعينهم في هذه المهام المناضلون المدنيون، وهم بمثابة المسبلين والفدائيين، يقدمون المساعدة لجيش التحرير الوطني[2].

**ثالثا- المخططات الاستعمارية الفرنسية 1954-1962 وردود فعل الثورة عليها:**

لقد عرفت الثورة الجزائرية منذ انطلاقها في أول نوفمبر 1954 انتصارات ونجاحات على مختلف الأصعدة، حيث استعمل الاستعمار الفرنسي كل أساليبه وخططه وبرامجه المختلفة معتمدا على قوته العسكرية ودعم الدول الغربية له، كما جرب جميع أساليبه السياسية حيث كان هدفه الوحيد هو خنق الثورة وتشديد الحصار عليها، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، كما انه استعمل كل أساليب القمع والإرهاب ليس ضد الثوار فقط بل ضد الشعب الجزائري الأعزل فقام بمجازر انتقامية واسعة النطاق في مختلف مناطق الجزائر عقابا للشعب على دعمه للثورة، ولم يقتصر على ذلك ولما أدرك

1 - المنظمة الوطنية للمجاهدين، "تقرير ولاية المسيلة المقدم للملتقى الجهوي لتاريخ الثورة". تيبازة، ماي 1983، ص 05.

2 - المنظمة الوطنية للمجاهدين، "تقرير ولاية بجاية المقدم للملتقى الجهوي لتاريخ الثورة". تيبازة، ماي 1983 ، ص 08.

أن العمل العسكري لوحده غير كاف لمواجهة الثورة الشعبية، استغل أساليب أخرى منها الحرب السيكولوجية وإثارة الخلافات القبلية وتجنيد العملاء والخونة لضرب الثورة من الداخل، وهكذا طوقت المدن والقرى والمداشر، وأقيمت المحتشدات والمعتقلات والسجون، ونشأت المناطق المحرمة وكذلك المشاريع الاقتصادية من أجل إخماد نار الثورة، كمشروع "جاك سوستيل"، مشروع قسنطينة، والمخططات العسكرية كمخطط "شال".

وفي هذا الإطار حاولت السياسة الاستعمارية قطع الأكسجين على جيش التحرير الوطني، وتدمير بيئته الحيوية بتطبيق أساليب الثورة، التي تستهدف بذلك إضعاف همم وعزيمة المجاهدين، وبالتالي قتل الروح المعنوية في نفوسه والتأكيد على قوة الجيش الفرنسي ووجوده في الجزائر أي تثبيت فكرة : الجزائر فرنسية إلى الأبد .

**1- المخططات الفرنسية العسكرية:**

أ – مخطط "شال" العسكري: لقد عمل "ديغول" منذ مجيئه إلى الحكم على تدعيم مركزه حتى يستطيع أن يتصرف بحرية، فاستخدم في فرنسا دستور الجمهورية الخاصة، وأخذ يحدث تغييرات في تيارات الجيش المختلفة وبخاصة في الجزائر، حيث عين الجنرال "شال" في ديسمبر 1958 قائدا عاما للقوات البرية خلفا للجنرال "آلار"[1]، حيث اجتهد "شال" في إدخال تطوير على الأساليب التي كان يتبعها الجيش الفرنسي ضد الثورة، وكان الجيش الفرنسي الاستعماري حتى ذلك الوقت يتبع أسلوب القيام بعمليات تطهير واسعة وكبيرة للمناطق التي يدعونها متعفنة بأعداد ضخمة من القوات البرية والبحرية والجوية تدوم من أسبوع إلى ثلاثة أسابيع أو أربعة شهور ثم تنتهي[2].

1 – صالح بلحاج، "مخطط شال وآثاره في تطور حرب التحرير الوطني". مجلة المصادر، العدد 12، 2005، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ص 183.

2 – ميشال فورجي، الحرب الباردة وحرب الجزائر. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2008، ص 207.

لكن الجنرال "شال" قرر أن يعدل عن إتباع هذه الأساليب واقترح مشروعا آخر، وكان قد بدأ في وضعه والتخطيط له منذ شهر أكتوبر 1958 قبل أن يصبح قائدا عاما، ودخل برنامج شال حيز التنفيذ ابتداء من يوم 04 فيفري 1959 على أن ينتهي في أكتوبر في نفس السنة[1].

وقد سطر الجنرال "شال" برنامجه حسب الخطة التالية[2]:

– تهدئة الولاية الخامسة ثم جبال الونشريس بين الولاية الرابعة والخامسة في جبال الظهرة وطريق الاتصال بين الولاية الأولى والثانية والثالثة.

– ثم تهدئة الولاية الثانية.

أما الطريقة التي اعتمدت لتطبيق هذا البرنامج فتتلخص في إتباع الخطوات التالية:

– إقامة مراكز عسكرية متعددة في مختلف الجهات التي انتشرت فيها الثورة، والمقصود من تلك المراكز هو محاصرة تحركات جيش التحرير الوطني، وخنق الجهاز التنظيمي الذي تقوم عليه حياة جيش التحرير في المشاتي والقرى ومحاولة القضاء على جميع العناصر المدنية والعسكرية العاملة في الثورة، والمحافظة على تلك المراكز مع التخفيف والتقليل منها ما أمكن واستعمال وحداتها في تكوين فرق صغيرة لتحطيم الثورة ومقاومة جيش التحرير[3].

1 – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين. ط2، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص 233.

2 – حميد عبد القادر، دروب التاريخ (مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954). الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007، ص 111.

3 – بشير كاشة الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962. الجزائر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، 2007، ص 209.

– إصدار الأوامر للوحدات العسكرية بأن تكون دائمة الحركة، حتى تفرض مراقبتها المستمرة للمناطق التي تعسكر بها على أن تكون أكثر خفة وسرعة في التنقل لمتابعة فرق جيش التحرير ولو خارج مناطقها[1].

– تكليف سلاح الطيران بمراقبة تلك المناطق، مراقبة مستمرة طول النهار دون إهمال أو كلل[2].

– القيام بعمليات عسكرية ضخمة تشترك بها قوات كبيرة جوية وبرية تركز جهودها في منطقة واحدة حتى تطهرها من فرق جيش التحرير ونظام الجبهة، ثم تنتقل إلى منطقة أخرى لتقوم بنفس الدور وهكذا، واحتلال تلك المناطق والتمركز فيها وإنشاء فرق من "الكوموندوس" لتواجه فرق جيش التحرير واحدة بواحدة3.

وبناء على تلك الخطة بدأ الجنرال "شال" بالشروع في برنامجه في الولاية الخامسة، ونفذ أول عملية في 4 فيفري 1959 وتلتها عملياته الأخرى كما خطط، وبعد انتهائه من عمليته الأولى التي تعرف بـ"التاج" بالولاية الخامسة دون أن تعترضه أي مقاومة من جيش التحرير الوطني، فظن أن عمليته نجحت وأنها تمت تهدئة الولاية الخامسة نهائيا[4].

غير أن الأحداث قد أثبتت أن هذه العمليات العسكرية لم تحقق أهدافها المنشودة أمام عزم جيش التحرير الوطني وتنظيمه المحكم، والذي تميز بحرب العصابات وتجنب المواجهة والتحكم مع الشعب، عن طريق التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير

1 – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين. مرجع سابق، ص 235.

2 – محمد تقية، حرب التحرير الولاية الرابعة. الجزائر: دار القصبة للنشر والتوزيع، 2012، ص 141.

3 – محمد لحسن اوزعيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956–1962. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 182.

4 – رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956–1962). ط2، الجزائر: دار الحكمة، 2012، ص130.

الوطني الذي توغل في صفوف الشعب على الرغم من المحتشدات التي تنظمها فرنسا ضده بهدف عزله عن الثورة[1].

ب – خطا "شال" و"موريس": لقد كان لضربات الثورة التحريرية المسلحة وتزايد تأثيرها في أوساط الجماهير لمجابهة الآلة الاستعمارية الأثر البالغ على نفوس السياسة الفرنسية وحتى الرأي العام الفرنسي الذي تفاجئ بذلك، وتعود فكرة إنشاء الخطوط المكهربة إلى الجنرال "فانكسام" (Vanuxem) الذي أراد تطبيقه في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية، غير أن ذلك لم يتم بسبب ضيق الوقت فأطلقت هذه الفكرة الجهنمية في الجزائر على يد أندري موريس الذي اقترح انجاز خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدود التونسية في نهاية عام 1956 وبداية 1957، ويسمى المشروع باسمه كما عرف كذلك بـ"سد الموت" أو "السد القاتل"، وقد استفاد "أندري موريس" من هذه الصفقة المربحة باعتباره شريكا في مصنع الأسلاك الشائكة [2]

فبالنسبة لخط "موريس" فصاحب فكرة إنشاء هذا الخط هو "أندري موريس"، وزير الدفاع في حكومة "بورجيس مونوري" الفرنسي، حيث اقترح في نهاية عام 1956 وبداية 1957 إقامة خط مكهرب يفصل الجزائر عن تونس والمغرب، وقد صادق البرلمان الفرنسي على المشروع. انطلقت عملية إنشاء السلك الشائك المكهرب في أوت 1956، وامتد من الجهة الشرقية على مسافة 320 كلم جنوبا، وانطلق من شاطئ مدينة عنابة وغاص في الجنوب الشرقي نحو الصحاري[3].

1 – عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954. الجزائر: دار الهدى، 2007، ص 234.

2 – أحمد عاشوري، هكذا تكلم العربي بن مهيدي ثم ابتسم. الجزائر: منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، 2009، ص 132.

3 – جمال قندل، خطا شال وموريس على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957–1962. الجزائر: دار الضياء للنشر والتوزيع، 2006، ص 43.

بلغت قوة التيار الكهربائي في هذا الخط 5000 فولط، وزوّد بشبكة إنذار وحقل ألغام يحوي حوالي 50 ألف لغم. وقد تحمس الجنراي "موريس" هذا المشروع لاعتبارين: أولهما أن هذا المشروع هو الحل الناجح والكفيل بالقضاء على الثورة بشكل نهائي، لأنه يحُول دون تموينها بالذخيرة والسلاح والجنود المدربين في القواعد الخلفية للثورة، الذين كانوا يلتحقون بها من الخارج عبر تونس والمغرب. أما الاعتبار الثاني، يضيف المصدر، فهو ذو بعد اقتصادي "حيث توخى أندري موريس تحقيق ربح كثير من عملية إنجاز الخط المكهرب، فهو شريك مساهم في مصنع الأسلاك الشائكة، والذي أبرم عقدا يتم بموجبه تزويد المشروع بالأسلاك الشائكة اللازمة لذلك"، وعلى الحدود الغربية امتد "خط موريس" من مدينة تلمسان ووصل إلى جنوب بشار على مسافة 700 كلم، وتراوح عرضه بين 6 إلى 25 متر بارتفاع مترين، وتكوّن من شبكة أسلاك كهربائية وصلت قوتها إلى 12000 فولط[1].

أما فكرة إنشاء خط "شال" فتعود إلى الجنرال "شال موريس"، وهو قائد القوات الفرنسية بين سنتي 1959 و1960، ويمتد هذا الخط خلف خط موريس على الجهة الشرقية فقط، يتكون "خط شال" من أسلاك مكهربة شائكة تحمي الدبابات من نيران وقذائف جيش التحرير الجزائري، وبجوار حقل ألغام مضيئة وألغام مضادة للجماعات، ويتراوح عرضه بين 12 و400 م وربما يتجاوز ذلك حسب طبيعة ونوع المكان. بلغت قوة ضغط هذا الخط 30 ألف فولط، وبلغ ارتفاعه حوالي مترين تغطيها أسلاك شائكة لحماية الدبابات من القذائف[2].

جـ – مخططات عسكرية أخرى: يمكن تلخيص أبرز تلك المخططات العسكرية في ما يلي:

1 – جمال قندل، مرجع سابق. ص 43.

2 – المرجع نفسه، ص ص 84– 87.

– تعزيز القوات العسكرية: قامت السلطات الاستعمارية منذ انطلاقة الثورة بتعزيز وجودها العسكري وحشد كل ما يلزم من عدة وعتاد حربي بغرض إخماد و إنهاء الثورة في بدايتها[1]، حيث قامت بزيادة عدد قواتها في الجزائر وتواصلت الإمدادات يوم بعد يوم نتيجة ازدياد العمليات العسكرية والفدائية، لذلك فمنذ انفجار ثورة أول نوفمبر 1954 منحت حكومة "منديس فرانس" الأولوية للقمع العسكري، فأرسلت إمدادات عسكرية أضيفت إلى عدد الجنود الذي كان مقدرا بـ 56.500 رجلا ليصل العدد في فيفري 1955 إلى 48 ألف جنديا، وكذلك "جاك شوفالي" (chevali jack) كاتب الدولة للدفاع، والذي أرسل في 02 نوفمبر 1954 مجموعة من المناضلين بعد دخولهم من الهند الصينية[2].

وفي بداية عام 1955 اشتدت أعمال جيش التحرير وبدأت السلطات الاستعمارية تدرك أن الأمر لم يكن من أعمال جماعة من المقاتلين، وإنما وراءه جهاز وعمل دؤوب وأهداف كبيرة فقررت أن تزيد من قوتها العسكرية إلى 80 ألف جنديا[3]. بالإضافة إلى الاستعانة بقوات المظليين التي شاركت في حرب الهند الصينية المدربة على حرب العصابات، كما انه خلال السداسي الأول من سنة 1955 ارتفع عدد الجنود الفرنسيين من حوالي أربعين ألف قبل الفاتح نوفمبر إلى ما يزيد عن مائة ألف، تدرب جزء كبير منهم في مدن وأرياف الهند الصينية[4].

وفي يوم 24 أوت 1955 التحق 60 ألفا من الشباب الاحتياطي الذين تم استدعاؤهم ليصل العدد في 30 أوت من سنة 1955 إلى 180 ألف جنديا[5]. في حين تم

1 – محمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1995، ص 298.

2 – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين. مرجع سابق، ص 163.

3 – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1962). ج2، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 28.

4 – المرجع نفسه، ص 29.

5 – محمد مبارك الميلي، المرجع السابق. ص 298.

تعزيز القوات البحرية العامة في الجزائر بوحدة من البوارج، خاصة بعد ما استجاب مجلس الوزراء لرغبات الزيادة المسلحة من طرف الوالي العام "جاك سوستي"ل، هذا الأخير الذي نضم استعراضا عسكريا بمناسبة وصول الإمدادات العسكرية إلى ميناء العاصمة حيث أنزلت الدبابات والشاحنات المدرعة الثقيلة[1].

كما بلغ عدد جنود الجيش الفرنسي في شهر أوت من عام 1957 600 ألف جندي من متطوع ومجند، و175 ألف بين شرطة وفرق الدرك والحرس المتنقل وسرايا الجمهورية للأمن و95 ألف فرد من القوات المساعدة التي تدعى الوحدات الإقليمية، إلى جانب تسليح كل المواطنين في الأرياف والمدن، كما كان ثلث سلاح الطيران الفرنسي ونصف قواتها البحرية يعمل في الجزائر، فعدد أفراد القوات البرية وحده وصل عند هذا التاريخ إلى 870 ألف جندي وسيقفز هذا الرقم ليصل إلى مليون وأربعمائة ألف عند وقف إطلاق النار. كما تجدر الإشارة إلى أن الميزانية الفرنسية قد خسرت خلال عامي 1957 و1958 نحو200 مليون دولار من العملات الذهبية الأجنبية نتيجة زيادة مصاريفها العسكرية... وللتخفيف من الانهيار الاقتصادي الذي آلت إليه فرنسا، لجأت حكومتها إلى الاقتراض من الشعب وتوقيف المشاريع التنموية والرفع من نسب الضرائب[2].

– المحتشدات: وقد أقيمت داخل هذه المحتشدات خيام للسكان وذلك في الأماكن البعيدة من المدن والقريبة من الجبال، وقد كان المستعمرون يختارون الأماكن الخالية من الأشجار حتى يسهل مراقبتها، أما داخل القرى والمدن فقد بنيت أكواخ للسكن من حجارة وأخشاب للسكان، هذه هي الأماكن التي تم تجميع السكان الجزائريين فيها والتي فاق عددها الألف محتشد عبر سائر التراب الوطني الجزائري[3]. وقد كانت هذه المحتشدات

1 – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1962). مرجع سابق، ص 29.

2 – جوان غليسي، مصدر سابق، ص 200.

3 – إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956 – 1958.ج1، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 126.

قريبة من المناطق العسكرية حتى يضمن الفصل التام بين الشعب وجيش التحرير، وهكذا اخذ يرتفع عدد المرحلين من 335 ألف في سبتمبر 1958 و740 ألف في أكتوبر 1958 إلى أكثر من مليون وستمائة ألف في سنة 1960[1].

– السجون والمعتقلات: إن الحديث عن السجون والمعتقلات خلال ثورة التحرير مرتبط بالتاريخ الوحشي الإجرامي الدموي، تاريخ الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر منذ أن وطئت أرض الجزائر، حيث اعتقد المحتلون الفرنسيون غداة الثورة انه بإمكانهم إجهاضها والقضاء عليها وذلك بفتح أبواب السجون وإنشاء المعتقلات[2].

فلقد كان رد فعل جميع المسؤولين الفرنسيين يتمثل في استعمال القوة لقمع الثائرين، ففي نهاية سنة 1954 تمكنت قوات الشرطة الفرنسية من سجن حوالي 2000 مناضل، ولم يقف الاستعمار الفرنسي عند هذا الحد فقط، بل اعدم الكثير من المجاهدين في سجون: سركاجي، الحراش، لامبيز، وأول شهيد نفذ فيه حكم الإعدام بالمقصلة هو "زبانة أحمد" يوم 19 جوان 1956[3].

وخلال شهر نوفمبر 1956 تم اعتقال 800 شخص، وما لبث هذا العدد أن قفز في جانفي 1957 إلى 4000 شخص ليتضاعف خلال شهر فيفري إلى 24000، وبلغ عدد المعتقلين في 1958 حوالي 220 ألف شخص[4]، حيث تتلقى المعتقلات كل يوم سيلا من المعتقلين ذوي الأعمار المختلفة من نساء وأطفال وشيوخ يقيمون فيها آمادا من

1 – بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954. الجزائر: دار النعمان للنشر والتوزيع، 2012، ص 260.

2 – نور الدين بليبل، "المعتقلات والسجون الفرنسية رحلة الآلام والعذاب والموت". مجلة الراصد، العدد 01، 2000، الجزائر: المؤسسة الوطنية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 48 .

3 – فتحي بلخوجة، مذكرات مقاوم. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2012، ص 212.

4 – محمد مشاطي، مسار مناضل. الجزائر: منشورات الشهاب، 2010، ص 89.

التعذيب على أيدي الجلاد الفرنسيين ليخرجوهم أجسام مشوهة إلى الأبد، بل إن الكثير منهم ينقلون من السجون إلى القبور[1].

**2- المخططات الفرنسية الاقتصادية والاجتماعية:**

أ- مشروع "جاك سوستيل": لقد أدى تصاعد الثورة وتطورها بشكل كبير بحيث باتت تضرب العدو بقوة وبعمق في الجزائر، إلى إدراك السلطات الاستعمارية عدم جدوى استعمال القوة ضد الجماهير الشعبية الجزائرية من أجل إخماد الثورة، فعمد القادة السياسيون الفرنسيين إلى اعتماد أسلوب جديد تمثل في إتباع سياسة الإصلاحات وفي نفس الوقت مجابهة الثورة[2]. ولأجل ذلك فانه رمى في الميدان بمحاولة خاصة أطلق عليها اسم مشروع "سوستيل" وهو عبارة عن برنامج إصلاحي موجه إلى كافة ميادين الحياة ويشتمل على 10 نقاط يمكن تلخيصها في ما يلي[3]:

- تقسيم إداري جديد لإنشاء عمالات ودوائر أخرى، وفي اعتقاد "سوستيل" فإن هذا الإجراء سيسهل عملية المراقبة ويضبط حركة المواطنين.
- عصرنة الفلاحة وذلك عن طريق المكنكة، لعل الأسلوب الحديث يلهي الجزائريين ويشدهم إلى الأرض، فلا يلتحقون بصفوف "جبهة التحرير الوطني".
- توسيع الصناعة الخفيفة، قصد خلق الوظائف ومناصب الشغل التي تمتص طوابير العاطلين قبل أن تمتد إليهم يد الثورة الزاحفة.
- تحويل البلديات المختلطة قصد خلق الانسجام الإداري، ومن أجل الاستجابة لمطالب النخبة في الجزائر.

1 – محمد الصالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 141.

2 – أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في التجنيد والتعبئة الجماهيرية منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام. الجزائر: دار المعرفة، 1998، ص 197.

3 – محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول. مرجع سابق، ص ص 110- 111.

- استقلال الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية وذلك يكون استجابة لأحد المطالب الأساسية التي تنادي بها "جمعية العلماء".
- تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية، مع العلم أن هذه النقطة تشكل مطلبا تنادي به كافة التشكيلات الوطنية في الجزائر.
- محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية، لعل ذلك يقرب الجزائريين أكثر إلى الأمة الفرنسية.
- فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين حتى يشعر الشباب خاصة بأن هناك مساواة بينهم وبين أبناء المعمرين.
- تمكين الفرنسيين المسلمين من الالتحاق بالوظيف العمومي حتى لا يبقى ذلك السلك حكرا على المعمرين، وحتى تحضر الشروط الضرورية لخلق طبقة جديدة تستفيد من الحياة الرغيدة التي تمنعها من الانتباه لصيحة الجهاد.
- مطالبة الوطن الأم بتكثيف المساعدة للمشاريع الاجتماعية التي من شأنها أن تخلق جوا من الارتياح والرضى لدى أغلبية سكان الجزائر.

– مشروع قسنطينة 03 أكتوبر 1958: بعد أن فشلت كل الخطط الاستعمارية لتصفية الثورة لجا ديغول إلى برنامج تكتيكي واستراتيجي في نفس الوقت، كان الهدف التكتيكي ينحصر أساسا في الميدان الاجتماعي والسيكولوجي لإفراغ الثورة من محتواها[1]. ففي 03 أكتوبر 1958 القى الجنرال "ديغول" خطابه السياسي المطول في مدينة قسنطينة حول مشروعه الجديد الذي سمي مشروع قسنطينة وكان أمام حوالي أربعين ألف مواطن، حيث

1 – محمد لحسن اوزغيدي، مرجع سابق. ص 193.

تحدث عن المخطط الخماسي من أجل التقدم والازدهار، ومن أجل السلام في الجزائر وارتباطها بفرنسا[1].

يتضمن المخطط بصفة عامة مجموعة من الإجراءات الخاصة بالترقية الاجتماعية والترقوية، وعددا من المشاريع الصناعية فضلا عن استصلاح مساحات من الأراضي بنية توزيعها على صغار الفلاحين من الجزائريين. تعني الإصلاحات الترقوية فتح باب التكوين، وكذلك باب الوظيف العمومي بتقدير كبير أمام بعض الفئات من الجزائريين.

ويتضمن الشق الصناعي عددا من المشاريع في قطاعات الصناعة الميكانيكية والصلب ومواد التنظيف وقامت الحكومة بتشجيع ودعم بعض الشركات للاستثمار فيها مثل: برليني وسيمكا ورونو وميشلان وبونيليفر. أما الشق الفلاحي من المخطط فيتضمن بصفة خاصة بناء ألف قرية ريفية، واستصلاح مساحات من الأراضي بنية توزيعها على صغار الفلاحين[2].

وبالعودة إلى أهداف هذا المشروع الخفية نقول أن ديغول استهدف أن يكسب الرأي العام العالمي ويجلبه إليه ويوهمه، بان فرنسا تعمل جاهدة على تحسين أوضاع الجزائريين وتنمية الجزائر عن طريق انجاز هذا المشروع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وقد قصد ديغول أيضا من مشروعه هذا أن يكون حلقة رئيسية مكملة لمخطط تكنوقراطي ارتبطت به الإدارة الفرنسية بالجزائر من السنة الأولى للثورة سنة 1955[3].

### 3- مواجهة الثورة للمخططات الاستعمارية الفرنسية:

1 – نصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق مقارنات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيمها التاريخية. ط2 الجزائر: عالم المعرفة، 2008، ص 248.

2 – محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر. الجزائر: دار المعاصر، 2009، ص 402.

3 – محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954 – 1962. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص 270.

أ- ردود الفعل على مخطط "شال": لقد اتبع "جيش التحرير الوطني" لمواجهة برنامج "شال" خطة تمثلت في عدم رد الفعل السريع، لأنه فضل أن يجرب عمليات شال الجديدة حتى يعرف طبيعتها ليكون فيما بعد أقدر على مواجهتها، وهذا ما جعل الجيش الفرنسي لا يصطدم في عملياته بالولاية الخامسة بفرق جيش التحرير الوطني إلا نادرا، لأن قيادة الثورة أصدرت الأوامر إلى مختلف وحداتها بأن لا تظهر للجيش الفرنسي، ذلك ما أدى بالقيادة الفرنسية إلى الاعتقاد أن الولاية الخامسة تمت تهدئتها[1].

وبمجرد أن رأى "جيش التحرير" الخطة الفرنسية الجديدة واصطدم بالجيش الفرنسي في ناحية "الونشريس" بالولاية الخامسة سارع إلى اطلاع القيادة العامة على هذه الخطة، وبادرت بدورها إلى توجيه التعليمات العسكرية الجديدة إلى مجالس جميع الولايات حتى تعمل بمقتضاها وتستعد في ضوئها لمواجهة برنامج "شال"[2].

وعموما فان السلطات الفرنسية تأكدت من فشل برنامج شال في كل الميادين، فمن الناحية الفنية التكتيكية كيف جيش التحرير كفاحه مع واقع هذا البرنامج وتوزع إلى فرق صغيرة جدا، وكف عن مواجهة جيش الاحتلال في معارك كبيرة، وركز على حرب العصابات والانتقال إلى المناطق التي يخليها الجيش الاستعماري بعد أن ينهي فيها عملياته التطهيرية. ومن الناحية الاستراتيجية فشلت عمليات هذا البرنامج في تحطيم فرق جيش التحرير والقضاء عليها، واضطر جيش الاحتلال طوال عامي 1959 و 1960 أن يواصل القيام بالعمليات العسكرية الضخمة الواسعة التي يحدد لها المكان والزمان مسبقا[3].

1 – رشيدة الجواني، "جيش التجرير الوطني في مواجهة شال". مجلة الجندي، العدد 402، 2009، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 95.

2 – يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين. مرجع سابق، ص 233.

3 – لخضر بوالطمين، "الولاية الثانية تفشل مخطط شال". مجلة أول نوفمبر، الجزائر، 1991، ص ص 105-106.

ومن الناحية السياسية فشل مشروع شال في تحقيق انجازات سريعة وتحطيم خلايا جبهة التحرير، واستمالة السكان إلى الجيش الاستعماري[1].

ب- ردود الفعل على خطي "شال" و"موريس": لقد سبب هذين الخطين في البداية خللا وارتباطا فيما يتصل بمشكلة تموين الثورة وتجهيزها بما تحتاج إليه من أسلحة وعتاد، ومرت شهور عديدة دون أن يتمكن المسؤولون من إدخال أي شيء لجيش التحرير في الجزائر[2].

وفي هذه الفترة كانت معسكرات التدريب في تونس، والمغرب وليبيا ومصر تبذل الجهود الجبارة لتدريب المزيد من الجنود على فك الألغام، وتخريب الخط المكهرب، والتعود على حياة الصحراء القاسية سعيا وراء مقاومة فعلية لهذه الخطوط المكهربة ومواجهة الاستراتيجية الجديدة للاستعمار، وتم إحضار آلات خاصة لقطع الأسلاك المكهربة مع تعطيل أجهزة الإنذار وأجراس الخطر[3].

هذه الإجراءات لم تحد من نشاط "جيش التحرير الوطني"، بل دفعته لتكثيف عملياته بهذه المناطق الحدودية الشرقية والغربية، ولتمرير قوافل السلاح فقد كانت وسيلة العبور الأولى تتمثل في تجنب المجاهدين للأسلاك وحقول الألغام والمرور عبر الشعاب والأودية[4].

وبذلك استطاعت الثورة أن تتخطى هذه العقبة كذلك وتكسر هذا الحاجز الرهيب الذي كان خطيرا حقا في البداية، وحصلت معارك تاريخية حول هذا الخط المكهرب،

1 - يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب. ج2، الجزائر: دار الهدى، 2009، ص 437.

2 - جمال قندل، مرجع سابق. ص 85.

3 - المرجع نفسه، ص 86.

4 - غربي الغالي، "نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية"، في كتاب: الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر: دار هومة، 2007، ص 180.

وبخاصة في الحدود الشرقية حيث لم يكن الاستعمار يتوقعها لاعتقاده بأن هذه الأسلاك الشائكة ذات فاعلية كبيرة جدا.

جـ- التصدي للمخططات الاقتصادية والاجتماعية:

- ردود الفعل حول مشروع "جاك سوستيل": رفض النواب المنتخبون الجزائريون مشروع "جاك سوستيل" من خلال الوثيقة التي حرروها في 26 سبتمبر 1955، والتي عرفت بلائحة 61 والمتضمنة مجموعة من المطالب تمثلت في[1]:

- وقف العمليات العسكرية الفرنسية.
- التنديد بسياسة القمع والتنكيل المسلطة على الشعب الجزائري.
- المطالبة بإطلاق سراح المساجين.
- التفاوض مع المحاربين.

كما أنه في الوقت الذي كانت فيه السلطات الرسمية الفرنسية تدور في حلقة السياسات القديمة الفاشلة، اتخذت "جبهة التحرير الوطني" مبادرة هامة كانت لها نتائج حاسمة على تطور الثورة، تمثلت في الأحداث والهجومات التي نُظمت بالشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، وهي أحداث دفعت السياسة الفرنسية إلى أن تكشف عن حقيقتها الخفية، وهي التصميم على إبادة هذا الشعب إن رفض الحياة خارج الإطار الفرنسي[2].

- ردود الفعل حول مشروع قسنطينة: يتضح رفض الشعب الجزائري للمشروع في قول السيد "بن طامة" مثلا في سطيف:" الشركة الجونيفية كانت تملك حوالي 40 ألف هكتار قسمت على الفلاحين وأقاموا لهم سكنات لكن الثورة وقفت ضده فقاطعه الشعب، وكذلك

1 - غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954- 1958: دراسة في السياسات والممارسات. مرجع سابق، ص 213.

2 - محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول. مرجع سابق، ص 110.

الشركة الجزائرية للبنك كانت تملك حوالي 200 ألف هكتار في قسنطينة وسطيف فشلت كذلك"[1].

أما في الميدان العسكري فقد تضاعفت العمليات الفدائية حيث كثف المجاهدون عملياتهم خاصة بداخل المدن، لأن ذلك كان يهز كثيرا الكيان الاستعماري ويحدث فيه اضطرابا كبيرا، فقد تم تقسيم وحدات الجيش إلى مجموعات صغيرة لتحطيم المنشآت الاقتصادية والعسكرية للعدو، وقد نشر الرعب والهلع في أوساط الفرنسيين أنفسهم وأدركوا مدى معاناة الشعب الجزائري جراء قهر الاستعمار[2].

**رابعا- انتصار الثورة التحريرية واستقلال الجزائر:** شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 وإلى غاية استرجاع السيادة الوطنية في جويلية 1962 أحداثا وتطورات هامة على مختلف الأصعدة، سواء السياسية منها أو العسكرية، وكذا على المستويين الداخلي أو الخارجي، كان لها تأثير كبير في سيرها واستمرارها.

1- **تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:** يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 من بين هذه الأحداث الهامة، إذ يمكننا اعتبار هذا الحدث حصيلة لظروف وعوامل عاشتها الثورة داخليا وخارجيا، ووفق هذا يمكننا التمييز بين ظروف داخلية وأخرى خارجية أسهمت في ظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[3].

أ- ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة:

1 - محمد لحسن اوزغيدي، مرجع سابق. ص 195.

2 - يحيى بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة. مرجع سابق، ص 452.

3 - محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية. مرجع سابق، ص87.

– الظروف السياسية: بموجب قرارات "مؤتمر الصومام" 20 أوت 1956 تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية ألا وهو "لجنة التنسيق والتنفيذ"، حيث سعت هذه اللجنة بكل ما أتيح لها من إمكانيات إلى تنظيم الثورة وقيادتها، غير أن الصعوبات اعترضتها فأجبرتها على مغادرة الجزائر باتجاه الخارج، أدى هذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية سنة 1957 تمثلت في الصراع بين "كريم بلقاسم" و"عبان رمضان"، لكن بفضل "فرحات عباس" تم حل الأزمة مؤقتا بالاتفاق على توسيع "لجنة التنسيق والتنفيذ" و"المجلس الوطني للثورة الجزائرية" في مؤتمر 20 أوت 1957 بالقاهرة، وفي هذه الأثناء حدث اغتيال "عبان رمضان"، وهو الأمر الذي كانت له آثار سلبية على نفسية بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، إضافة إلى تأثير حوادث 13 ماي 1958 وسياسة "ديغول" للقضاء على الثورة الجزائرية والمشاريع الاقتصادية الخادعة[1].

في ظل هذه الظروف شرعت "لجنة التنسيق والتنفيذ" في دراسة ملف تحولها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل مواجهة سياسة "ديغول" داخليا سواء عسكريا أو سياسيا، وإيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من التعجيل في عملية المفاوضات وإيجاد تسوية سلمية.

– الظروف العسكرية: كانت الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية في فترة 1958 جد حرجة وصعبة للغاية، حيث تعرضت "جبهة التحرير الوطني" لخسائر فادحة في الأرواح من طرف الجيش الاستعماري الفرنسي، نتيجة هذا ضاعفت قوات جيش التحرير الوطني عملياتها وبذلك بدأت معركة الحدود، لكن سادت روح الفوضى وعدم الانضباط لدى جيش

1 – عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958–جانفي 1960. الجزائر: دار الحكمة، 2012، ص ص 22– 23.

الحدود ومشكلة التسليح، كل هذا أدى بأعضاء "لجنة التنسيق والتنفيذ" إلى السعي من أجل إيجاد حل مناسب[1].

– الظروف الاجتماعية: كانت وضعية الشعب الجزائري قبل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جد سيئة سواء بالداخل أو على حدود تونس والمغرب الأقصى، حيث سعى الاستعمار الفرنسي إلى استهداف ولاء الشعب للثورة، وتجسد هذا في السياسة "الديغولية" في شقها الاجتماعي والاقتصادي كمشروع قسنطينة 1958 بهدف خلق طبقة بورجوازية جزائرية حليفة للاستعمار الفرنسي[2].

– الظروف الخارجية: كان للظروف الخارجية الدور البارز في دفع قيادة الثورة المتمثلة في "لجنة التنسيق والتنفيذ" للتفكير في إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي يمكن أن نذكر أهمها في ما يلي:

– حادثة "ساقية سيدي يوسف" يوم 08 فيفري 1958، حيث ألقى الطيران العسكري الفرنسي بقنبلة على منطقة "ساقية سيدي يوسف" الواقعة على الحدود الشرقية، حيث قامت كل من تونس والمغرب بندوة اعترفت فيها الدولتان بـ"جبهة التحرير الوطني" ممثلا شرعيا للشعب الجزائري، وطرح اقتراح إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[3].

– عودة الجنرال "ديغول" إلى السلطة والذي رأت فيه النخبة الوطنية فرصة لإيجاد تسوية سلمية للصراع، حيث صرح "فرحات عباس" في جريدة المجاهد يوم 10 أكتوبر 1958

1 – عبد المجيد بلخروبي، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها. (ترجمة :العربي بوينون)، الجزائر: موفم للنشر، 2011، ص ص 113–114.

2 – محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية. مرجع سابق، ص95.

3 – يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954–1962. الجزائر: دار هومة، 2013، ص349.

قائلا: "إن تشكيل الحكومة الجزائرية من شأنه أن يجعل التفاوض بين الجزائر وفرنسا أكثر سهولة ودقة من ذي قبل"[1].

ب- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: يعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد أربع سنوات من اندلاع الكفاح التحرري حدثا تاريخيا بارزا في مسيرة الثورة الجزائرية وخطوة جريئة أقدم عليها قادة الثورة، حيث أصبح لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ" الإعلان عن ميلادها تنفيذا لقرارات "المجلس الوطني للثورة الجزائرية" في اجتماعه المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1958، وفي هذا الإطار أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ في 04 أفريل 1958 عن إنشاء نواة الحكومة المؤقتة[2]. وتمثلت أبرز أهداف تشكيلها في ما يلي:

ب.1- على الصعيد الداخلي[3]:

- محاولة حل مشكل القيادة بتحقيق نوع من الانسجام والوحدة التي طالما افتقدتها "لجنة التنسيق والتنفيذ" وبالتالي محو سلبيات الماضي.

- إيجاد حل لمشكل التسليح وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني.

- إعادة زرع روح التفاؤل والأمل لدى فئات الشعب الجزائري الطامحة إلى إعلان حكومة وطنية شرعية وإعطاء نفس ثاني للثورة الجزائرية.

- إعادة بعث الوجود الجزائري الرسمي، مجسدا في الدولة الجزائرية المغتصبة منذ الخامس جويلية 1830 وهو ما يجسد وفاءها للماضي.

1 - عمر بوضربة، مرجع سابق، ص ص 33- 36.

2 - إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2009، ص 241.

3 - محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961. الجزائر: دار الرائد للكتاب، 2005، ص 103.

ب.2- على الصعيد الخارجي:

- مواجهة السياسة الخارجية لـ"شارل ديغول".

- توفير أداة شرعية ورسمية للتفاوض مع فرنسا وتكذيب ادعاءات "ديغول" الذي كان يتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معها[1].

- محاولة "جبهة التحرير الوطني" الاستفادة من الوضع الدولي المتسم بالصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، أي الاستفادة من الدعم المادي والدبلوماسي للدول الاشتراكية مع المحافظة على استقلالية القرار السياسي الجزائري[2].

**2- المظاهرات والمفاوضات 1960- 1962:**

أ- المظاهرات:

أ.1- مظاهرات 11 ديسمبر 1960: وهي عبارة عن احتجاج شعبي وقع في الجزائر بالتحديد بمدينة عين تيموشنت يوم 11 ديسمبر 1960 ومست معظم المدن الجزائرية[3]. ومن أهم أسبابها نذكر[4]:

- اعتراض المتظاهرين على زيارة الجنرال "ديغول" يوم 09 ديسمبر لمدينة وهران رفقة وزير الشؤون الجزائرية.

1 - مصطفى هشماوي، مرجع سابق. ص ص 111- 113.

2 - عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2007، ص ص 550-553.

3 - محمد السعيد قاصري، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر1930-1962. الجزائر: دار الإرشاد للنشر والتوزيع، 2013، ص636.

4 - صالح فركوس، موسوعة تاريخ جهاد الأمة. مرجع سابق، ص625.

– إعلان جبهة الجزائر الفرنسية (FAF) إضرابا عاما لمدة 24 ساعة احتجاجا على خطاب "ديغول" في 04 نوفمبر، الذي قال فيه": إنني اخترت لفرنسا طريقا جديدا يقود إلى الجزائر الحرة يقرر مصيرها سكانها بأنفسهم... "،خطاب ديغول قد أثار دون شك تلك الجبهة وجعلها تشل كل حركة في الجزائر العاصمة حيث استجاب لها المستوطنون، وكان الهدف هو دفع الجيش إلى التمرد على حكومة "ديغول".

– إصرار "شارل ديغول" على أن الجزائر جزء من فرنسا، وهذا ما كان مرفوضا من الشعب الجزائري رفضا قطعيا.

أما نتائج هذه المظاهرات فيمكن إيجازها في ما يلي[1]:

– الخسائر البشرية: حسب الإحصائيات الجزائرية فإنها فاقت 800 شهيدا و1000 جريحا و1400 معتقلا، في حين قدرت الإحصائيات الفرنسية بـ 123 قتيلا و400 جريح وأكثر من 600 معتقلا.

– أكدت على الوحدة الوطنية والشعبية للمجتمع الجزائري وتضامن الشعب الجزائري مع الجيش وجبهة التحرير الوطني.

– المظاهرات كشفت عن حقيقة السياسة الفرنسية الاستعمارية للجزائر.

– لفتت أنظار العالم إلى ما يحدث من حرب إبادة ضد الشعب الجزائري، الشيء الذي دفع بالعديد من محبي السلام إلى التظاهر في العديد من المدن والعواصم العالمية للتعبير عن تضامنهم مع القضية الجزائرية.

– مطالبة الوفود العربية والدول المجتمعة في مقر الأمم المتحدة أثناء هذه المظاهرات بتقرير مصير الشعب الجزائري، وهو ما أفضى في الأخير إلى مصادقة الجمعية العامة

1 – محمد عباس، مثقفون في رحاب الثورة. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2009، ص 225.

على لائحة الكتلة الأسيوية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره على 83 صوتا وامتناع 10 دول معارضة.

– مظاهرات 11 ديسمبر 1960 أعطت دفعا قويا للثورة نحو الأمام وأرغمت السلطات الفرنسية على الاعتراف بالأمر الواقع، من خلال التعجيل بالدخول في مفاوضات مع "جبهة التحرير الوطني" الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.

أ.2– مظاهرات 17 أكتوبر 1961: يعد يوم 07 أكتوبر 1961 أحد أهم وأسوء الأحداث في تاريخ الثورة الجزائرية، ويوصف بالمجزرة التي ارتكبتها فرنسا ضد متظاهرين جزائريين خرجوا في احتجاجات سلمية على حظر التجول الذي فرض على الجزائريين في باريس عام 1961[1]. ويعود السبب المباشر إلى الخامس من أكتوبر 1961 عندما أصدر "بابون" أمرا بحظر تجوال الجزائريين من الساعة الثامنة مساء حتى الخامسة والنصف صباحا، واعتبر المهاجرون الجزائريون وقتها الحظر عنصريا وتعسفيا[2].

وفي 17 أكتوبر 1961 مساء خرج ألاف الجزائريين في باريس بمظاهرات سلمية وتجمعوا في الساحات العامة للتنديد بالقرار[3]. ورغم تستر السلطات الاستعمارية عن هذه الجرائم، إلا أن مظاهرات 17 أكتوبر 1961 عززت النضال وأكدت مدى تلاحم الشعب مع ثورته داخليا وخارجيا، كما شارك المهاجرون في فضح السياسة الاستعمارية بالجزائر عن طريق وسائل الإعلام الدولية، كما أكسبت هذه الأحداث القضية الجزائرية أنصارا كثيرين لدعم الثورة سياسيا وإعلاميا وماديا والدفاع عن المساجين وفضح ممارسات

1 – ميشيل لوفين، حملة أكتوبر العقابية. (ترجمة: عبد القادر بوزيدة)، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2013، ص89.

2 – مصطفى خياطي، مرجع سابق. ص 406.

3 – عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007، ص207.

المستعمر الفرنسي، وهو ما ساهم بالتعجيل في مفاوضات إيفيان الثانية التي وضعت حلا نهائيا للقضية الجزائرية[1].

ب- المفاوضات:

ب.1- المفاوضات السرية: تواصلت سلسلة الاتصالات السرية في فترات متقطعة ما بين سنوات 1956- 1959 دون أن تحقق نجاحا يذكر، ومرد ذلك عدم جدية الطرف الفرنسي، مما جعلها لاتعد سوى مناورات سياسية ترمي إلى مساومة قادة الثورة وحملهم على قبول فكرة إيقاف القتال أولا، وبعدها إجراء انتخابات ينبثق عنها ممثلون للتفاوض مع فرنسا[2].

ومن جانب آخر أكدت الثورة الجزائرية صمودها من خلال انتصاراتها العسكرية على الجيش الاستعماري، ونجاحها في إخراج القضية الجزائرية إلى حيز أوسع من الحدود الوطنية والإقليمية وفرضها في المحافل الدولية، كما فضحت مناورات ديغول بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمخططات العسكرية مثل: سلم الشجعان، مخطط شال، مشروع قسنطينة[3].

- محادثات مولان 25- 29 جوان 1960: كلفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيدين "محمد الصديق بن يحي" و"أحمد بومنجل" لإجراء محادثات في 25 جوان 1960 بمدينة مولان الفرنسية مع الطرف الفرنسي، استمرت هذه المحادثات إلى غاية 29 جوان من نفس السنة، غير أنها باءت بالفشل بعد أن تأكدت نوايا فرنسا السيئة، وقد شرح

1 - سيلفي ثينو، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر. الجزائر: دار دحلب، 2013، ص258.

2 - رضا مالك، الجزائر في إيفيان: تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962. (ترجمة: فارس غصوب)، لبنان: دار الفارابي، 2003، ص 299.

3 - موريس آلي، الجزائر واتفاقيات ايفيان. (ترجمة: أحمد بن محمد بكلي)، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2008، ص19.

"فرحات عباس" رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية موقف حكومته من محادثات مولان حين قال: "في مولان اتضح أن هذه الخلافات أكبر مما كنا نظن"، وعليه تواصلت انتصارات الثورة حيث استجاب الشعب الجزائري لنداء الجبهة أثناء زيارة "ديغول" للجزائر يوم 09 ديسمبر 1960، حيث خرج الشعب في أبهى صور التضامن والوطنية في مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي عمت مختلف مدن الجزائر[1].

– محادثات لوسارن 20 فيفري 1961: نشطت بعثات "جبهة التحرير الوطني" على جميع الأصعدة، مما أجبر حكومة "ديغول" على العودة إلى طاولة المفاوضات، وبمساعي سويسرية ممثلة في شخص "أوليفي لانغ" تجددت اللقاءات بين وفدي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية في لوسارن و نيوشاتل، حيث جمعت "أحمد بومنجل" و"أحمد فرنسيس" و"سعد دحلب" بممثلي الحكومة الفرنسية "براكوك" ثم "شايي"، ولاحقا التقى "جورج بومبيدو" و"دولوس" بـ"الطيب بولحروف" في نيوشاتل[2].

ب.2– المفوضات الرسمية: في ظل الظروف الآنفة الذكر، ازداد الوضع السياسي والاقتصادي في فرنسا تأزما بحيث لم يبق لـ"ديغول" من مجال لقلب الهزيمة العسكرية إلى انتصار سياسي سوى الدعوة للشروع في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقد دعا بشكل رسمي وعلني عبر الخطاب الذي ألقاه يوم 14 جوان 1960 إلى الجلوس حول طاولة التفاوض.

– اتفاقية إيفيان الأولى: كان من المقرر إجرائها في 07 أفريل 1961 لكنها تأخرت نتيجة وضع فرنسا السياسي الذي ازداد تأزما، بالإضافة إلى رفض "جبهة التحرير

1 – موريس فايس، مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961– 29 جوان 1962. (ترجمة: الصادق سلام)، الجزائر: عالم الأفكار، 2013، ص 97.

2 – أوليفي لونغ، الملف السري – اتفاقيات إيفيان– مهمة سويسرية للسلم في الجزائر. (ترجمة: أوذاينية خليل)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص79.

الوطني" فكرة إشراك أطراف أخرى في المفاوضات، إضافة إلى اغتيال رئيس بلدية ايفيان، كما حاول أنصار الجزائرية فرنسية من الجنرالات المتطرفين من أمثال "صالان" و"جوهو" و"زيلر" و"شال" الإطاحة بالرئيس "ديغول" في 22 أفريل 1961، مما أدى إلى تأجيل المفاوضات إلى غاية 20 ماي 1961 بمدينة إيفيان، أين التقى الوفد الجزائري المشكل من "كريم بلقاسم"، "محمد الصديق بن يحي"، "أحمد فرنسيس"، "سعد دحلب"، "رضا مالك" و"أحمد بومنجل"، بالوفد الفرنسي المشكل من "لوي جوكس" و"كلود شايي" و"برونو دولوس"، لكن علقت المفاوضات يوم 13 جوان 1961 بسبب المساس بالوحدة الترابية للجزائر في إطار سياسة فصل الصحراء، ومسألة محاولة فرض الجنسية المزدوجة للفرنسيين الجزائريين[1].

– محادثات "لوغران": استؤنفت المحادثات في لوغران ما بين 20–28 جويلية 1961 لكن بدون جدوى، مما جعل المفاوض الجزائري يبادر هذه المرة إلى تعليقها بسبب إصرار الحكومة الفرنسية على التنكر لسيادة الجزائر على صحرائها، بإصرارها على أن الصحراء بحر داخلي تشترك فيه كل البلدان المجاورة. في هذه الأثناء لم تباشر الحكومة المؤقتة اتصالاتها إلا بعد أن تحصلت على اعتراف صريح في خطاب الرئيس الفرنسي "شارل ديغول" يوم 05 سبتمبر 1961 يتضمن اعتراف فرنسا بسيادة الجزائر على صحرائها[2].

– محادثات "بال" و"لي روس": على إثر خطاب "ديغول" تجددت اللقاءات التحضيرية أيام 28– 29 أكتوبر 1961، ثم يوم 09 نوفمبر 1961 في مدينة "بال" السويسرية، جمعت "رضا مالك" و"محمد الصديق بن يحي" بـ"شايي" و"دولوس" عن الطرف الفرنسي، وفي 23– 29– 30 ديسمبر 1961 التقى "سعد دحلب" بـ"لوي جوكس" في مدينة "لي

1 – علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960–1961. الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2010، ص 194.

2 – عبد المجيد مشيخي، اتفاقيات إيفيان. الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 85.

روس" لمناقشة قضايا التعاون ومسألة العفو الشامل، حيث ضمن المفاوض الجزائري تحقيق المبادئ الأساسية خلال المفاوضات التي جرت بـ"لي روس" وأبدى استعداده للدخول في مفاوضات المرحلة النهائية[1].

– اتفاقية إيفيان الثانية: بعد أن صادق "المجلس الوطني للثورة الجزائرية" على مسودة "لي روس" أعلنت الحكومة المؤقتة رغبتها في مواصلة المفاوضات رسميا في مدينة إيفيان الفرنسية، حيث التقى كل من "كريم بلقاسم"، "سعد دحلب"، "محمد الصديق بن يحي"، "لخضر بن طوبال"، "محمد يزيد"، "عمار بن عودة"، "رضا مالك" و"الصغير مصطفاوي"، بالوفد الفرنسي المتكون من "لوي جوكس"، "روبير بيرون"، "برنار تريكو"، "برينو دولوس"، "كلود شايي" والجنرال "دوكماس"، في جولة أخيرة من المفاوضات امتدت ما بين 07 و18 مارس 1962، توجت بإعلان توقيع اتفاقيات إيفيان وإقرار وقف إطلاق النار وإقرار مرحلة انتقالية وإجراء استفتاء تقرير المصير[2]، كما تضمنت هذه الاتفاقيات جملة من اتفاقيات التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية سارية المفعول لمدة 20 سنة[3].

**3– وقف إطلاق النار واستفتاء تقرير المصير والاستقلال**

أ– وقف إطلاق النار: نصت اتفاقية وقف إطلاق النار المبرمة يوم 18 مارس 1962 على وقف كل العمليات العسكرية في كل التراب الجزائري يوم 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر منتصف النهار، وهي تحتوي على 11 مادة أهم ما جاء فيها[4]:

1 – محمود الواعي، مراحل الاتصال والمفاوضات وتصريحات الجنرال ديغول. الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 380.

2 – يحي بوعزيز، محتويات اتفاقيات إيفيان. الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص55.

3 – دحمان تواتي، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر. الجزائر: منشورات دار القصبة، 2012، ص 328.

4 – فاروق عطية، الأعمال الإنسانية أثناء الثورة 1954–1962. الجزائر: منشورات دحلب، 2010، ص101.

– أن يتعهد الطرفان بمنع اللجوء إلى أعمال العنف الجماعية والفردية وان يوضع حد لكل نشاط سري يتعارض مع الأمن العام.

– إطلاق سراح المساجين خلال مدة أقصاه 20 يوم.

– الاتفاق على إنشاء لجنة مختلطة لوقف إطلاق النار.

ولتطبيق وقف إطلاق النار صدرت أوامر من كلا الطرفين من عند "يوسف بن خدة" والجنرال "ديغول" بأمر كل واحد منها قواته بتنفيذ قرار وقف إطلاق النار[1].

ب – استفتاء تقرير المصير وإعلان الاستقلال :

أُجري استفتاء تقرير المصير يوم 01 جويلية 1962، وطلب فيه من الجزائريين الرد على السؤال التالي: هل تريدون استقلال الجزائر في إطار التعاون مع فرنسا حسب الشروط المحددة في تصريحات 19 مارس 1962؟ وكانت نتائج الاستفتاء كالتالي[2]:

– مجموع المسجلين: 6.549.736
– مجموع المصوتين: 6.017.680
– المصوتون بنعم: 5.957.581
– المصوتون بـ لا: 16.534
– الأوراق البيضاء: 25.565

وبعد ذلك بيومين أُعلنت نتيجة الاستفتاء واعترفت فرنسا باستقلال الجزائر، وفي يوم الثلاثاء 05 جويلية 1962 أعلنت الحكومة المؤقتة استقلال الجزائر رسميا[3].

1 – مصطفى تونسي، من تاريخ الولاية الرابعة. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2012، ص173.
2 – رابح لونيسي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر. مرجع سابق. ص 127.
3 – عبد المجيد بلخروبي، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها. مرجع سابق، 165.

# قائمة المراجع

**أولا/ المراجع باللغة العربية**

**1- الكتب:**


1. المدني أحمد توفيق، **كتاب الجزائر**. ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
2. المدني أحمد توفيق، **حياة كفاح: مذكرات**. ج 2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، العقاد صلاح، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**– الجزائر. تونس. المغرب الأقصى، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1985.
3. الخطيب أحمد، **جمعية العلماء المسلمين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
4. الميلي محمد، **المؤتمر الإسلامي الجزائري**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
5. العمري مومن، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926–1954)**. الجزائر: دار الطليعة للنشر والتوزيع، 2003.
6. العسلي بسام، **الأمير خالد الهاشمي والدفاع عن الإسلام**. لبنان: دار النفائس، 2010.
7. الصديق محمد الصالح، **شخصيات ومواقف**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1992.
8. الخطيب أحمد، **حزب الشعب الجزائري**. الجزء 1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
9. الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**. المغرب: لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال، 1948.
10. الإبراهيمي أحمد طالب، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**. ج 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.

11. العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية (1830- 1945)**. الجزائر: منشورات متحف المجاهد، 1994.

12. 1976أجيرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1817- 1919**. (ترجمة: حاج مسعود)، الجزائر: دار الرائد للكتاب، 2007.

13. العسكري إبراهيم، **لمحات من مسيرة الثورة التحريرية: دور القاعدة الشرقية**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر،1992.

14. غربي الغالي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954– 1958: دراسة في السياسات والممارسات**. الجزائر: غرناطة للنشر والتوزيع، 2009.

15. الميلي محمد مبارك، **مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1995.

16. الإبراهيمي محمد البشير، في **قلب المعركة 1954–1964**. الجزائر: دار الأمة للطباعة والتوزيع، 2007.

17. الأشرف مصطفى، الجزائر: **الأمة والمجتمع**. (ترجمة: حنفي بن عيسى)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.

18. الفرحي بشير كاشة، **مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962**. الجزائر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، 2007.

19. اوزعيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956–1962**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

20. الزبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1962)**. ج2، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

21. الزبيري محمد العربي، **كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954 – 1962**. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.

22. آلي موريس، **الجزائر واتفاقيات ايفيان**. (ترجمة: أحمد بن محمد بكلي)، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2008.

23. الزبيري محمد العربي، **قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر**. ط4، الجزائر: دار الحكمة، 2015.

24. الزبيري محمد العربي، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

25. الصديق محمد الصالح، **كيف ننسى وهذه جرائمهم**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

26. الواعي محمود، **مراحل الاتصال والمفاوضات وتصريحات الجنرال ديغول**. الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.

27. بن نادر الطيب، **الجزائر حضارة وتاريخ: الحضارات المتعاقبة للجزائر وتاريخها المشرف**. الجزائر: دار الهدى، 2008.

28. بن العقون عبد الرحمان بن ابراهيم، ال**كفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصر**. ج 1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

29. بوصفصاف عبد الكريم، **جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945)**. قسنطينة: دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع، 1981.

30. بوحوش عمار، **العمال الجزائريون في فرنسا**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.

31. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.

32. بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)**. ج 1، الجزائر: دار المعرفة، 2006.

33. بن خدة بن يوسف، **جذور أول نوفمبر 1954**، (ترجمة: مسعود حاج مسعود)، ط2، الجزائر: دار الشاطبية للنشر والتوزيع ، 2012.

34. بورنان سعيد، **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830-1962: رواد الكفاح السياسي والإصلاحي 1900-1954**. ط 2، الجزائر: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

35. بوعزيز يحي، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912-1948**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

36. بلاسي نبيل أحمد، **الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.

37. بن رحال الزبير، **الإمام بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية**. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

38. بن عطا الله كمال، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين- مسيرة علم وإصلاح**. الجزائر: دار علي بن زيد للطباعة والنشر، 2013.

39. بوعزيز يحي، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1999.

40. بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين**. ط2، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996.

41. بوعزيز يحي، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

42. بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1945)**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

43. بوعزيز يحي، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**. ج2، الجزائر: دار الهدى، 2009.

44. بوعزيز يحي، **محتويات اتفاقيات إيفيان**. الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.

45. بن ازواو فتح الدين، **إيديولوجية الثورة الجزائرية 1954-1962**. الجزائر: دار الإرشاد للنشر والتوزيع، 2013.

46. بوضياف محمد، **التحضير لأول نوفمبر**. الجزائر: دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، 2010.

47. بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)**. ج 2، الجزائر: دار المعرفة، 2006.

48. بن تومي عمار، **الجريمة والفظاعة**. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2013.

49. بومالي أحسن، **إستراتيجية الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى 1954-1956**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر، [د.ت.ن].

50. بومالي أحسن، **أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة "الجزائر فرنسية"**. الجزائر: دار المعرفة، 2010.

51. بومالي أحسن، **إستراتيجية الثورة في التجنيد والتعبئة الجماهيرية منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام**. الجزائر: دار المعرفة، 1998.

52. بورغدة رمضان، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962**. الجزائر: منشورات بونة للبحوث والدراسات، 2012.

53. بن حمودة بوعلام، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954**. الجزائر: دار النعمان للنشر والتوزيع، 2012.

54. بلخوجة فتحي، **مذكرات مقاوم**. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2012.

55. بلعباس محمد، **الوجيز في تاريخ الجزائر**. الجزائر: دار المعاصر، 2009.

56. بوضربة عمر، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960**. الجزائر: دار الحكمة، 2012.

57. بلخروبي عبد المجيد، **ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها**. (ترجمة :العربي بوينون)، الجزائر: موفم للنشر، 2011.

58. بجاوي محمد، **الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961**. الجزائر: دار الرائد للكتاب، 2005.

59. بوداود عمر، **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني**. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007.

60. جندلي محمد، **عنابة في سياق التاريخ وعمق الجغرافية: مبعث الحركة الوطنية بالجزائر وامتدادها الى عنابة (1919-1954)**. ج3، الجزائر: منشورات بونة للبحوث والدراسات، 2008.

61. جويبة عبد الكامل، **الحركة الوطنية الفرنسية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946- 1954**. الجزائر: دار الواحة للكتاب، 2012.

62. جبلي الطاهر، **الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1945-1962**. الجزائر: دار الأمة لطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

63. جبلي الطاهر، **دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962**. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

64. دبوز محمد علي، **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة**. ج 1، الجزائر: المطبعة التعاونية، 1965.

65. دسوقي ناهد إبراهيم، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر: الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين (1918-1939)**. الإسكندرية: دار المعارف، 2001.

66. دلو برهان الدين، **مساهمة في إعادة كتابة التاريخ**. الجزائر: دار الفارابي، 2001.

67. درواز الهادي، **الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962**. الجزائر: دار هومة، 2009.

68. دبش إسماعيل، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2009.

69. هشماوي مصطفى، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**. الجزائر: دار هومة، 2010.

70. وعلي عبد العزيز، **أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة**. الجزائر: دار الجزائر للكتب، 2009.

71. زوزو عبد الحميد، **الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية**. الجزائر: دار هومة، 2007.

72. زوزو عبد الحميد، **محطات في تاريخ الجزائر**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2007.

73. زيدان زيبحة، **جبهة التحرير الوطني: جذور الأزمة**. الجزائر: دار الهدى، 2009.

74. زبير رشيد، **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962)**. ط2، الجزائر: دار الحكمة، 2012.

75. حربي محمد، **جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع**. لبنان: دار الحكمة للنشر، 1983.

76. حربي محمد، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**. (ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي). الجزائر: دار موفم للنشر، 1994.

77. طاس إبراهيم، **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956 – 1958**. ج1، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

78. يحي جلال، **المغرب الكبير: الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال**. ج 3، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1966.

79. يحياوي عبد القادر، **الوضع السياسي في الجزائر بين 1939- 1954: الطريق الى نوفمبر**. مج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

80. كارتييه ريمون، **الحرب العالمية الثانية (1939- 1954)**. (ترجمة: سهيل سماحة وأنطوان مسعود). بيروت: مؤسسة نوفل للطباعة والنشر، 1966.

81. لونيسي رابح، **محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر**. الجزائر: دار كوكب العلوم، 2011.

82. لونيسي ابراهيم، **مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية**. الجزائر: دار هومة، 2007.

83. لوفين ميشيل، **حملة أكتوبر العقابية**. (ترجمة: عبد القادر بوزيدة)، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2013.

84. لونغ أوليفي، **الملف السري – اتفاقيات إيفيان- مهمة سويسرية للسلم في الجزائر**. (ترجمة: أوذاينية خليل)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

85. مالك رضا، **الجزائر في إيفيان: تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962.** (ترجمة: فارس غصوب)، لبنان: دار الفارابي، 2003.

86. مزهود الصادق، **تاريخ القضاة في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطنية.** ط 2، قسنطينة: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2012.

87. مياسي إبراهيم، **مقاربات في تاريخ الجزائر (1830-1962).** الجزائر: دار هومة للطباعة للنشر والتوزيع، 2007.

88. مناصرية يوسف، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين (1919-1939).** الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.

89. مهساس أحمد، **الحركة الثورية في الجزائر (1914-1954).** الجزائر: دار المعرفة، 2007.

90. مهديد إبراهيم، **الدور الإصلاحي والنشاط السياسي للشيخ محمد البشير الإبراهيمي (1931-1944).** الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2011.

91. مطبقاني مازن حامد، **جمعية العلماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1931- 1939).** دمشق: دار القلم، 1988.

92. ملاح عمار، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954.** الجزائر: دار الهدى، 2007.

93. مشاطي محمد، **مسار مناضل.** الجزائر: منشورات الشهاب، 2010.

94. مناصرية يوسف، **دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962.** الجزائر: دار هومة، 2013.

95. مسعود علي أحمد، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961.** الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2010.

96. عبد مشيخي المجيد، **اتفاقيات إيفيان.** الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.

97. ناصر محمد، **الصحف العربية الجزائرية ما بين 1847- 1939.** بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2007.

98. نايت بلقاسم مولود قاسم، **ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخليا وخارجيا أو بعض مآثر الفاتح من نوفمبر**. الجزائر: دار الأمة الطباعة للنشر، 1984.

99. سعيدي مزيان، **السياسة الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871-1914)**. الجزائر: دار سنجاق الدين للكتاب، 2010.

100. سعد الله أبو القاسم، **خلاصة تاريخ الجزائر: المقاومة والتحرير (1830-1962)**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2007.

101. سعيدوني نصر الدين، **الجزائر منطلقات وآفاق**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1999.

102. سعيدوني نصر الدين، **الجزائر منطلقات وآفاق مقارنات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيمها التاريخية**. ط2 الجزائر: عالم المعرفة، 2008.

103. سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية (1900- 1930)**. ط 4، ج 2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992.

104. سعداوي مصطفى، **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثور أول نوفمبر**. الجزائر: مطبعة متيجة، 2009.

105. سعدي عثمان، **الجزائر في التاريخ**. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

106. سعيدي وهيبة، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962**. الجزائر: دار المعرفة، 2009.

107. عمورة عمار، **موجز تاريخ الجزائر**. الجزائر: دار ريحانة للنشر والتوزيع، 2002.

108. عمامرة رابح تركي، الش**يخ عبد الحميد ابن باديس فلسفته وجهوده في التربية والتعليم**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975.

109. عباس فرحات، **ليل الاستعمار- حرب الجزائر وثورتها**. (ترجمة: أبو بكر رحال)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2005.

110. عميري ليندة، **معركة فرنسا: حرب الجزائر بفرنسا**. الجزائر: منشورات الشهاب، 2004.

111. عمراني عبد المجيد، جان **بول سارتر والثورة الجزائرية 1954- 1962**. الجزائر: دار الهدى، 2010.

112. عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ**. ج1، الجزائر: دار المعرفة، 2009.

113. عبد القادر حميد، **دروب التاريخ (مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)**. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007.

114. عاشوري أحمد، **هكذا تكلم العربي بن مهيدي ثم ابتسم**. الجزائر: منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، 2009.

115. عباس محمد، **مثقفون في رحاب الثورة**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2009.

116. عطية فاروق، **الأعمال الإنسانية أثناء الثورة 1954-1962**. الجزائر: منشورات دحلب، 2010.

117. فايس موريس، **مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961- 29 جوان 1962**. (ترجمة: الصادق سلام)، الجزائر: عالم الأفكار، 2013.

118. فركوس صالح، **مختصر تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين**. عناية: دار العلوم، 2020.

119. فركوس صالح، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر**. الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2013.

120. فارس عبد الرحمان، **الحقيقة المرة: مذكرات سياسية 1954- 1965**. (ترجمة: مسعود حاج مسعود)، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007.

121. فاضلي إدريس، **حرب جبهة التحرير الوطني ( ثورة ودليل دولة)**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

122. فركوس صالح، **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830- 1962)**.الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، ،[د،ت.ن].

123. فركوس صالح، **تاريخ الجزائر مما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**. الجزائر: القافلة للنشر والتوزيع، [د.ت.ن].

124. فورجي ميشال، **الحرب الباردة وحرب الجزائر**. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2008.

125. قاصري محمد السعيد، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر1930-1962**. الجزائر: دار الإرشاد للنشر والتوزيع، 2013.

126. قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919- 1939)**. (ترجمة: أمحمد بن البار)، الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع، 2011.

127. قداش محفوظ وصاري جيلالي ، **المقاومة السياسية 1900- 1954**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987.

128. قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**. الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994.

129. قنانش محمد، **الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919- 1939)**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

130. قناش محمد و قداش محفوظ ، **حزب الشعب الجزائري (1937- 1939)**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.

131. قداش محفوظ، **وتحررت الجزائر**.(ترجمة: العربي بوينور)، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

132. قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**. ج 4، الجزائر: الدار العثمانية، 2013.

133. قندل جمال، **خطا شال وموريس على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957- 1962**. الجزائر: دار الضياء للنشر والتوزيع، 2006.

134. رفعت بك محمد، **التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط**، القاهرة: ملتزمة للنشر التوزيع، 1949.

135. رخيلة عامر، **08 ماي 1945 المنعطف الحاسم في تاريخ الحركة الوطنية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

136. ركيبي عبد الله، **ذكريات من الثورة الجزائرية 1954-1958**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

137. تقية محمد، **حرب التحرير الولاية الرابعة**. الجزائر: دار القصبة للنشر والتوزيع، 2012.

138. تواتي دحمان، **منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر**. الجزائر: منشورات دار القصبة، 2012.

139. تونسي مصطفى، **من تاريخ الولاية الرابعة**. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2012.

140. ثينو سيلفي، **تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر**. الجزائر: دار دحلب، 2013.

141. خياطي مصطفى، **حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي**. الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، 2013.

142. خيثر عبد النور، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية (1830-1954)**. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2008.

143. خير الدين محمد، **مذكرات الشيخ محمد خير الدين**. ج1، ط2، الجزائر: مؤسسة الضحى للنشر والتوزيع، 2002.

144. غرانميزون أوليفيه توكور، **نظام الأهالي**. (ترجمة: العربي بوينون)، الجزائر: منشورات بغدادي، 2011.

145. غيلسبي جوان، **الجزائر الثائرة**. (ترجمة: خيري حماد)، بيروت: منشورات دار الطليعة، 1961.

**2- الدوريات والمجلات العلمية:**

1.الجواني رشيدة، "جيش التجرير الوطني في مواجهة شال". **مجلة الجندي**، العدد 402، 2009، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

2.الوزاني محمد، "جوانب الإصلاح في دعوة الشيخ محمد البشير الإبراهيمي". **مجلة الإصلاح**، العدد 01، جويلية 2007، الجزائر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع.

3.برو توفيق، "جنون الاستعمار وجريمة الجزائر". **مجلة سيرتا**، العددان 6-7، الجزائر: معهد العلوم الاجتماعية جامعة قسنطينة، 1982.

4.بلحاج صالح، "مخطط شال وآثاره في تطور حرب التحرير الوطني". **مجلة المصادر**، العدد 12، 2005، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.

5.بلبيل نور الدين، "المعتقلات والسجون الفرنسية رحلة الآلام والعذاب والموت". **مجلة الراصد**، العدد 01، 2000، الجزائر: المؤسسة الوطنية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

6.بوالطمين لخضر، "الولاية الثانية تفشل مخطط شال". **مجلة أول نوفمبر**، عدد خاص، الجزائر، 1991.

7.حرز الله نادية، "أحداث الثامن ماي". **مجلة التاريخ**، العدد4، الجزائر: المركز الوطني للدراسات التاريخية، 1977.

8.مقلاتي عبد الله، "الاستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية خلال المرحلة الأولى (1954-1956)". **مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 18، العدد 03، 2019، الجزائر: جامعة أحمد درارية- أدرار.

9.مقلاتي عبد الل، "تطور الثورة خلال المرحلة الأولى والصعوبات التي اعترضتها 1954-1956". **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**، العدد 01، ديسمبر 2011، الجزائر: جامعة المسيلة.

10. ناجي عبد النور، "البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية". **مجلة التراث العربي**، العدد 107، يوليو 2007، دمشق: اتحاد الكتاب العرب.

11. سيفو فتيحة، "الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وظروف ميلاد حركة الشبان الجزائريين". **مجلة عصور الجديدة**، العدد 23، أوت 2016، الجزائر: جامعة وهران 1- أحمد بن بلة.

12. "شهادة المناضل قاسي مختار عبد الله". **مجلة المجاهد**، العدد 1004، 02 نوفمبر 1979، الجزائر.

**3- الملتقيات والندوات والأوراق البحثية:**

1. الغالي غربي، "نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية"، في كتاب: الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حولك **الأسلاك الشائكة والألغام**، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر: دار هومة، 2007
2. فارح رشيد، "التنظيم القضائي إبان الاحتلال بين العام وتمييز الأعمال". أعمال الملتقى الوطني حول: **القضاء إبان الثورة التحريرية**. الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين، 2007

**4- الرسائل العلمية:**

1. بن حسين كريمة، "**الحياة السياسية في قسنطينة من سنة 1930 إلى سنة 1939**". مذكرة دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر: جامعة قسنطينة 1، 1984
2. مهديد إبراهيم، "**الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني في خلال عهد الثلاثينيات**". رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة وهران، 1986
3. معزة عز الدين، "**فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899- 1985**". رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، 2005

**5- التقارير والنشريات:**

1. المنظمة الوطنية للمجاهدين، "تقرير ولاية المسيلة المقدم للملتقى الجهوي لتاريخ الثورة". تيبازة، ماي 1983.

2. المنظمة الوطنية للمجاهدين، "تقرير ولاية بجاية المقدم للملتقى الجهوي لتاريخ الثورة". تيبازة، ماي 1983.

**6- النصوص والوثائق:**

- "**بيـان أول نـوفمبر 1954**". الجزائـر: وزارة الإعـلام والثقافـة- النصـوص الأساسـية لجبهة التحرير الوطني 1954- 1956، 1979

**7- الجرائد:**

- "شهادة العقيد عبدالله بن طوبال"، **جريدة الجمهوريـة**، عدد يوم 29 مارس. الجزائر، 1982

**ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية**

***1- Livres***

1. André Nouschi, **La naissance du Nationalisme Algérien (1914-1954)**. Paris: éditions de Minuit, 1962.
2. Ahmad Mahsas, **Le mouvement révolutionnaire en Algérie: De la 1re Guerre mondiale à 1954 : essai sur la formation du mouvement national**. Paris: L'Harmattan, 1979.
3. Ben Youcef Ben Khedda, **Les origines du 1er novembre 1954**. Alger: ed Dahlab, 1989.
4. Claude Collot et Jean Robert Henry, **le mouvement national Algérien ( 1912- 1954)**. Textes. 2eme édition, Alger: O.P.U, 1981.
5. Djamel Karchi, **Colonisation et Politique d'assimilation en Algérie( 1830-1962)**. Alger: Edition Casbah, 2004.
6. Jacques Cantier, **l'Algérie sous le régime de Vichy**. Paris: édition Odile Jacob, Mars 2002.
7. Mahfoud Kaddache, **Histoire du nationalisme Algérien**. Paris: Méditerranée ed, 2003.
8. Mekki Ben Badis, **Renseignements pour le gouverneur; divers intérêts de la population musulmane en Algérie**. Constantine: Imprimerie Adolphe Brahame, 1889.
9. Mohamed Teguia. **L`Algérie en Guère**. Alger: Office des publication universitaires, 1988.
10. M'Hamed Yousfi, **L'Algérie en marche: L'O.S**. (l'Organisation secrète). Alger: ENAL, 1985.
11. Rachen belkacem, **les musulmans algériens dans l'armée française**. Paris: l'haramattant, 1996.
12. Taieb-Ould Morsly, **contribution à la question indigène en Algérie**. Constantine : impr. de J. Marle et F. Biron, 1894.

## *2- Périodiques*

1. Ch. Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1964). **Revue Tiers Monde**, 21, Paris: Armand Colin, 1965.

2. Rachid Bencheneb, "Le mouvement intellectuel et littéraire algérien à la fin du XIXe et au début du XXe siècle". **Revue Française d'histoire d'outre me**r, tome 70, n°258-259, 1er et 2e trimestres 1983, France: Société française d'histoire des outre-mers.